

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 30 العدد 3 2002

أبحاث

مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
تأسس سنة ١٩٨٦

مجلة كلية الآداب والتربية (١٩٧٢-١٩٧٩)، مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، مجلة الأسس والتطبيقات الطبية ١٩٨٨، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا



إهـــــداء ٢٠٠٦

جامعة الكويت – مركز النشر العلمي

دولة الكويت

عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

مجلة العلوم الاجتماعية

رئيس التحرير

أحمد عبدالخالق

هيئة التحرير

عبدالرسول الموسى

علي الطراح غانم النجار

نايف المطيري

مديرة التحرير

لطيفة الفهد



مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 30 – العدد 3 – 2002

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:
رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت
E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/˜jss

جميع الآراء الواردة في المجلة تعبر عن آراء كاتبيها
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة أو مجلس النشر العلمي أو جامعة الكويت.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 30 – العدد 3 – 2002

افتتاحية العدد

بقلم: أحمد محمد عبدالخالق*

تعقد في شهر سبتمبر من هذا العام في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا القمة العالمية للتنمية المستديمة World Summit on Sustainable Development والمعروفة – اختصاراً – بقمة الأرض. ومن المزمع أن تعالج هذه القمة موضوعات على درجة كبيرة من الأهمية، ليس بالنسبة لدولة دون دولة بل لكوكب الأرض في عمومه، ومن بين هذه الموضوعات الأساسية مسألة التنمية وأفضل السبل إلى تحقيقها، وعلى الرغم من أن التنمية قضية عامة فإنها ذات قدر كبير من الخصوصية بالنسبة إلى كل دولة، فخطط التنمية ووسائل تحقيقها في الولايات المتحدة الأمريكية وما اصطلح على تسميته بالعالم الأول مختلفة تمام الاختلاف عن خططها وطرق تنفيذها في العالم الثالث أو النامي. ذلك أن الفروق كبيرة بين العالمين في كل من الموارد الطبيعية والبشرية، وطرق الإدارة والتنظيم (فكثير من الباحثين يؤكد على أن مشكلة العالم الثالث هي مشكلة إدارة)، وغير ذلك من متغيرات.

وكما ترتبط التنمية بالموارد والإدارة وغيرهما فإنها ترتبط أيضاً بالسياسة، فكيف تتحقق التنمية المستديمة التي تحافظ على البيئة في ظل الافتقار إلى السلام والاستقرار، وفي ظل حالات انتهاك حقوق الإنسان المتواصلة؟ والإشارة هنا – كما يتبادر إلى ذهن كل عربي – إلى الحالة الفلسطينية، حيث تمارس إسرائيل كل يوم القتل والاغتيال والاعتقال وهدم

---

* رئيس التحرير، وأستاذ علم النفس بجامعة الكويت.

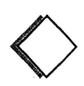
المنازل وتجريف الأراضي الزراعية والنفي من الموطن، وتنفذ سياسة العقاب الجماعي وتدمير البيئة والبنية التحتية، وتصف الفلسطينيين بأنهم إرهابيون على الرغم من أن كل الشرائع والديانات السماوية تؤكد على أن مقاومة المحتل أمر مشروع تماماً.

ومن بين الموضوعات المهمة التي سوف تبحثها «قمة الأرض» تلوث البيئة، فقد أضر بنو الإنسان بالأرض التي تأويهم ضرراً بليغاً، وأساؤوا استخدامها كثيراً. ونجم عن ذلك تلوث الماء والتربة والغذاء، الأمر الذي يؤثر سلباً في صحة الإنسان، ويزيد من معدلات حدوث الأمراض. والمسؤولية في ذلك جماعية ومشتركة، ولابد من تضافر الجهود لعلاج مشكلات التلوث والتصحر وتغير المناخ وبخاصة ظاهرة الاحتباس الحراري، فضلاً عن مشكلات الفقر والأمية والمرض، ووضع برامج للتنمية المستديمة، ومكافحة الفقر، وحماية البيئة، والحفاظ على التنوع البيولوجي...، وغير ذلك كثير.

ولا مراء في أن مسألة التنمية ترتبط أيما ارتباط بموضوعات ذات صبغة سياسية مثل الإرهاب الدولي الذي يمثل عائقاً أساسياً أمام التنمية، كما أن احترام حقوق الإنسان، والحرية، وتحقيق السلام، والعولمة، وقوانين التجارة العالمية من الموضوعات المهمة في هذا الصدد.

والأمل معقود على أن تسهم «قمة الأرض» في وضع حلول للمشكلات التي تعوق تنمية الإنسان والبيئة على كوكب الأرض.

هذا وبالله التوفيق.



السياحة في الوطن العربي
ودورها في دعم التكامل الاقتصادي

محمد بن مفرح القحطاني*

ملخص: أصبح قطاع السفر والسياحة من أكبر الصناعات الاقتصادية وأكثرها تنوعاً في العالم، حيث يحتل مكانة مهمة في التركيب الاقتصادي والاجتماعي في معظم دول العالم. ودول الوطن العربي من بين الدول التي بدأت حديثاً تولي صناعة السفر والسياحة اهتماماً كبيراً، حيث بدأت في تنمية مواردها السياحية الكبيرة وتطويرها مما أدى إلى زيادة حركة السياحة الدولية، وإسهامها بدور فاعل في توسيع قاعدتها الاقتصادية الوطنية والإقليمية. تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على أهمية تنمية ما يزخر به الوطن العربي وتطويره من تنوع بيئي وموارد وإمكانات سياحية كبيرة في إطار تكامل سياحي عربي ينتفع من الميزة النسبية لكل سوق سفر عربي، وبمنطلق واقعي يتعامل من مبدأ المصالح السياحية المشتركة القادرة على تفعيل حركة السياحة العربية البينية. إن زيادة حركة السياحة العربية البينية يمكن أن يكون لها دور مهم في تقوية حب الوطن وتعميقه والانتماء إلى الأسرة العربية الكبيرة، بالإضافة إلى التكامل الاقتصادي، حيث أكدت المتغيرات الدولية الأخيرة على أن المصالح الاقتصادية المشتركة هي القادرة على توحيد الوطن العربي بطريقة واقعية وبعيدة عن أحلام السياسة وتطلعاتها.

المصطلحات الأساسية: السياحة، الموارد السياحية، السياحة البينية، التنمية السياحية، التكامل الاقتصادي العربي.

---

* أستاذ مشارك، رئيس قسم العلوم الاجتماعية، كلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة الملك خالد.

مقدمة:

لا يختلف العرب حول ضرورة الوحدة العربية وأهميتها، وبخاصة في هذا العصر، عصر العولمة والاستراتيجيات الدولية، والعسكرية، والاقتصادية، والسياسية، ولكن يكثر الجدل حول شكلها ووسائل تحقيقها وكيفيته ومراحله.

وبرغم ما واجهه العمل العربي المشترك خلال نصف القرن الماضي من عقبات ومعوقات وتحديات أمنية وسياسية واقتصادية، فإن الوطن العربي تتوافر له مقومات الوحدة والتكامل أكثر من أي إقليم أو منطقة أخرى في العالم، جغرافياً وحضارياً واقتصادياً، ومن ناحية التاريخ والمصير المشتركين، بل إن التباين في الخصائص والسمات الطبيعية والثقافية والاقتصادية في الوطن العربي يساعد على تحقيق الوحدة والتكامل لا التفرق والتفرد، إذا اتسمت النظرة إليه بالواقعية والشفافية والتعامل معه من مبدأ المصالح المشتركة.

من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة، ومن منظور صناعة السياحة، إلى تسليط الضوء على واقع السياحة العربية واتجاهاتها وحجم السياحة البينية وأهميتها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. وذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1 – ما أهم موارد الجذب السياحية في الوطن العربي ودورها في زيادة التفاعل والتكامل بين الأقطار العربية؟

2 – ما أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد العربي؟

3 – ما المزايا النسبية لأسواق السفر العربية ودورها في تفعيل حركة السياحة العربية؟

4 – ما حجم السياحة البينية في الوطن العربي واتجاهاتها؟

5 – ما أهم الوسائل لتفعيل السياحة لتصبح إحدى آليات التكامل الاقتصادي العربي؟

يؤمل من خلال الإجابة عن هذه الأسئلة أن تتضح أهمية السياحة العربية البينية في زيادة الاتصالات بين أبناء الوطن العربي، وفي زيادة الاستثمارات في مشروعات عربية مشتركة، ومن ثم تتطور العلاقات الاجتماعية والاقتصادية وتستكمل متطلبات إقامة تكامل اقتصادي عربي فاعل.

والحقيقة أنها فرصة تاريخية لمناقشة السياحة البينية العربية وتطويرها، وذلك بعد المستجدات في الساحة السياسية الدولية نتيجة للهجوم على مدينتي نيويورك وواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001، وما تبع ذلك من توتر وخوف متزايدين من ركوب الطائرات، وارتفاع كلفة السفر، والهجوم على الإرهاب وبطريقة ضمنية على العرب والمسلمين مما قد يؤدي إلى انخفاض حجم السياحة الدولية وبنسب أكبر في مناطق الأحداث الساخنة وأهمها الشرق الأوسط، وعزوف مماثل للسفر العربي والإسلامي للجوانب السياحية الغربية المعتادة والبحث عن مقاصد سياحية أكثر أمناً في دائرة الثقافة نفسها.

وعلى الرغم من أن السياحة تعد أكبر صناعة في العالم بمعايير الدخول التي تحققها وفرص العمالة والاستثمار ومقدار ما تحققه من مضاعفات (Multipliers)، كما أنها أصبحت سلاحاً سياسياً تتحقق به الوحدات السياسية الإقليمية بحكم ما تسببه من زيادة في حركة رؤوس الأموال والسلع والناس والمعلومات، فإنها لم تلق الاهتمام المناسب من الباحثين في الوطن العربي. وقد يعود السبب إلى النقص الشديد في المعلومات والبيانات، ولهذا فإن دراسة مثل هذه تواجه عدة مشكلات أهمها:

1 - غياب قواعد البيانات السياحية المعتد بها لدى كثير من الدول العربية والتي يتفاوت وزن السياحة بها وكذلك مؤسساتها، فهناك دول فيها وزارات عريقة للسياحة مثل مصر، وأخرى تفتقد ذلك مثل جيبوتي والصومال، وأخرى حديثة العهد بالاهتمام مثل السعودية والسودان. ولا يوجد تبادل لتلك البيانات أو تجمع لها في مركز واحد يعمل على نشره فضلاً عن عدم وجود دوريات عربية علمية بمعنى الكلمة عن السياحة.

2- تتعامل الإحصاءات الدولية عن السياحة مع بيانات الدول العربية بطريقة شائكة تصعب من تداول بياناتها وتحليلها، فهي تنقسم وفقاً لتصنيف منظمة السياحة الدولية (World Tourism Organization) بين الأقاليم التالية:

- تصنف معظم الدول العربية تحت إقليم الشرق الأوسط، والذي يضم كل دول شبه الجزيرة العربية والعراق وسوريا ولبنان والأردن ومصر وليبيا.
- إقليم شمال أفريقيا ويضم الجزائر والمغرب وتونس والسودان.
- تظهر إحصاءات الصومال وجيبوتي وجزر القمر في إقليم أفريقيا جنوب

الصحراء، أما موريتانيا فلا تظهر كثيراً في الإحصاءات الأفريقية وتغفل عند ذكر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

هذه الحقائق توضح بعض جوانب صعوبة إجراء مثل هذه الدراسة، وعدم ضم الجداول التالية لكل الدول العربية.

أما المشكلة الأخرى عدا المتعلقة بالتصنيف العالمي للأقاليم السياحية وما يترتب عليها من ارتباك في شكل البيانات والحصول عليها فإنها نابعة من عدم وجود اجتهاد عربي واضح في تعريف السياحة. وهذا نابع من مشكلة أكبر هي عدم الاهتمام برصد السفر والسياحة ودراستهما، وغيابهما عن مناهج المؤسسات العلمية والبحثية، ومن ثم عدم انتشار مجلات علمية دورية تهتم بهذا الحقل من المعرفة.

وبناء عليه سنعتمد على البيانات والتعريف الذي تقترحه منظمة السياحة الدولية (WTO)، لأنها المصدر الوحيد لبيانات السياحة على المستوى العالمي وفي إطار التعريف الذي تقترحه. إن أي حركة في الحيز تعد سفراً (Travel) وبصرف النظر عن المسافة والغرض والزمن المستغرق، فإذا ما تم عبور الحدود الدولية عد ذلك سفراً دولياً (International Travel)، فإذا كانت المدة المستغرقة في الزيارة أقل من يوم كامل أو دون مبيت فإنه يعد زائراً ليوم واحد(Same-day Visitor). أما إذا زادت فترة الزيارة على يوم فإن هذا يعد سياحة (Tourism) والتي تعرف بأنها: «جميع النشاطات الناتجة عن سفر الأفراد وإقامتهم في أي مكان غير مكان الإقامة المعتاد مدة لا تزيد على سنة وبهدف ممارسة أنشطة ترويحية وتجارية وغيرها من الأنشطة التي لا يُتقاضى مقابلها أجر من مكان الزيارة» (Goeldner, *et al.*, 2000:16).

ويجب أن نشير هنا إلى أن هذا التعريف يُعد كل أشكال السفر للأغراض الدينية سياحة، وبناء عليه يمكن اعتبار الحج والعمرة من أشكال السياحة. وتصدر بيانات السفر الدولية عن المملكة العربية السعودية على هذا الأساس.

موارد الجذب السياحي في الوطن العربي

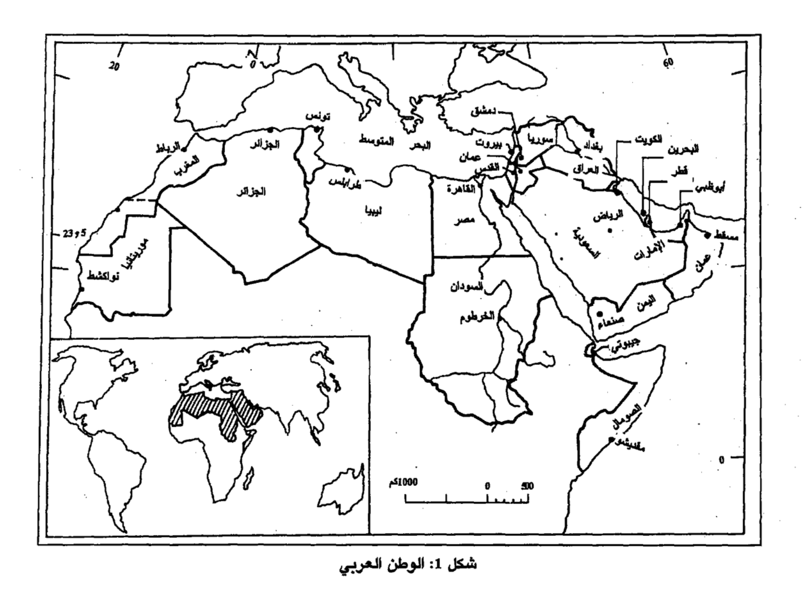
السياحة بوصفها منشطاً اجتماعياً واقتصادياً وحراكاً بشرياً تتميز بخصوصية قيامها أساساً على التباين والتكامل البيئي والحضاري بين مصادر الحركة ومقاصدها. ولعل مفاهيم الجغرافي الأمريكي أولمان (Ullman) الثلاثة الشهيرة حول الحراك البشري والتفاعل بين الأماكن (التكاملية، والفرص الدخيلة، والانتقالية) تمثل

إطاراً مناسباً لدراسة السياحة (Ullman, 1956). فهو يقول إن التباين البيئي والحضاري يمثل قاعدة رئيسة للتفاعل السياحي بين الأماكن، ولكن ذلك التفاعل لا يكون آلياً وإنما يتطلب تكاملية (Complementarity) بين الأماكن المعنية، بمعنى أن يكون ما هو مفقود ومطلوب في مكان متوافر أو يتصور أنه موجود ومعروض في مكان آخر. وحتى هنا لا يكون الحراك من مكان الطلب إلى مكان العرض مؤكداً لأنه قد توجد أماكن أخرى تقع بين المكانين (Intervening Opportunities) تقدم كل المطلوب أو بعضه وتحول اتجاه الحراك إليها. فاحتمال وجود هذه الأماكن الدخيلة يزيد بزيادة المسافة الفاصلة بين المكانين.

كما أن المسافة نفسها محسوبة بالكلفة الاقتصادية (والنفسية) والزمن، والتي تحكم إمكان الانتقال (Transferability) بين المكانين من عدمه في علاقة عكسية، كلما زادت قلت فرصة الحراك أو الانتقال الفعلي (Distance Decay). وهناك جغرافي آخر استبدل بمفهوم الفرص الدخيلة مفهوم العقبات المتداخلة (Intervening Obstacles) التي قد تمنع تنفيذ الانتقال الفعلي لمكان العرض السياحي أو تعطله كارتفاع الكلفة أو حدوث حروب أو مشكلات سياسية أو صحية أو عدم الحصول على تأشيرة دخول وغير ذلك مما لا يتعلق بالشخص المعني بالحراك (Lee, 1966).

ويمكن إلى حد بعيد فهم السياحة في الوطن العربي من خلال هذه المفاهيم. فالوطن العربي يضم 22 دولة تمتد على مساحة واسعة تزيد على 14 مليون كم^2 تشكل كتلة واحدة متصلة الأجزاء تقريباً (الشكل (1) والجدول (1)). تمتد هذه الكتلة في أطرافها القصوى من حدود الصومال مع كينيا عند دائرة عرض (2°) جنوب خط الاستواء إلى الحدود السورية مع تركيا عند (30َ : 37°) شمالاً تقريباً، والمسافة تزيد على (4500 كم). كما تمتد أيضاً من المحيط إلى الخليج بين خطي طول (15°) غرباً (عند رأس نواذيبو في موريتانيا) إلى (60°) شرقاً تقريباً (عند رأس الحد في سلطنة عمان) والمسافة تتجاوز (7500 كم) (محمد الزوكه، 1991: 19).

يشكل الموقع الجغرافي للوطن العربي أهمية كبيرة بالنسبة لتطور حركته السياحية، وذلك لوقوعه عند التقاء قارات العالم القديم (أوروبا وآسيا وأفريقيا)، وكل دوله تطل على بحار، مما يجعله في موقع متوسط من واقع كلفة السفر. وهذه الخاصية تجعله في وضع أفضل مقارنة بالأقاليم السياحية المنافسة.



شكل 1: الوطن العربي

جدول 1: السكان والمساحة ومتوسط الدخل في الوطن العربي، 1997

الدولة	السكان (ألف نسمة)	المساحة (ألف كم^2)	كثافة السكان (نسمة/كم^2)	متوسط الدخل (دولار أمريكي)	% سكان الحضر
مصر	59,449	1,002	59	1,272	45
تونس	9,215	156	59	2,059	64
السعودية	20,001	2,250	9	7,324	85
المغرب	28,219	711	40	1,184	54
البحرين	620	0,7	886	10,240	غ-م
الإمارات	2,624	84	31	19,205	78
الأردن	4,600	89	52	1,517	73
سوريا	15,100	185	82	1,100	51
الجزائر	28,494	2,381	12	1,680	59
لبنان	3,290	10	329	4,518	89
قطر	522	11	47	21,644	غ-م
عمان	2,255	310	7	7,023	81
العراق	21,305	435	50	3,701	69
ليبيا	5,044	1,758	3	6,694	87
الكويت	2,209	18	123	13,590	97
اليمن	16,484	555	30	405	26
السودان	28,701	2,506	11	370	34
موريتانيا	2,209	1,032	2	486	55
جيبوتي	602	23	26	831	غ-م
الصومال	9,314	638	15	غ-م	غ-م
المجموع	260,468	14,132	18	2,327	–

– المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر، 2000، صفحات مختلفة.
– النسب من عمل الباحث.
– غ. م: معلومات غير متوافرة.

أما من حيث المساحة فنجد دولاً كبيرة الحجم مثل السودان والجزائر والسعودية وكلها تفوق مليوني كم^2، وليبيا وموريتانيا تفوقان مليون كم^2، وتقترب مصر من ذلك الرقم. ودول تقترب أو تزيد على نصف مليون كم^2 مثل الصومال والعراق والمغرب. وفي الطرف النقيض نجد الدول الصغيرة المساحة، مثل البحرين 707كم^2، وتقل تسع دول عن مائة ألف كم^2 (الجدول 1).

وبرغم وجود سمات عامة متعددة (طبيعية وبشرية) مشتركة بين أقاليم الوطن العربي ودوله فإن النظرة المجهرية تظهر أيضاً تبايناً لا يمكن إغفاله، بل هو في حد ذاته يشكل عاملاً من عوامل الوحدة والتكامل العربي، وبخاصة في مجال السياحة البينية.

1 – الموارد السياحية الطبيعية:

تتنوع الموارد السياحية الطبيعية في الوطن العربي تنوعاً كبيراً مما يساعد على تطوير كثير من الأنماط والنشاطات السياحية. فشواطئه البحرية ذات أهمية سياحية كبيرة، وذلك لوقوعها على عدد من المسطحات البحرية ذات القيمة السياحية العالية، على البحر المتوسط والبحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي. وتتميز هذه الشواطئ بأنها طويلة وغير عميقة وانحدارها قليل وتخلو من التيارات البحرية القوية، مما يقلل من خطورتها ويزيد من أهميتها السياحية. ومعظمها متسعة ورمالها ناعمة ومتعددة الألوان. ويوجد بالقرب من الشواطئ كثير من الجزر والرؤوس والخلجان الصغيرة والتي تتيح فرصاً ترويحية متعددة. كما تحفل البحار العربية، وبخاصة البحر الأحمر، بتشكيلات ثرية من الشعاب المرجانية والتي تحقق بدورها ثراء في أنواع الأسماك والقشريات والأحياء البحرية الأخرى، مما يتيح فرصاً للرياضات البحرية المتنوعة (محمد القحطاني وآخرون، 1997).

وتنتشر السهول الساحلية في الوطن العربي على طول مسطحاته المائية. وتتميز في أجزاء كثيرة بكثافة سكانها ومواصلاتها وتنوع مواردها السياحية مما يساعد على ممارسة كثير من النشاطات السياحية والترفيهية. أما السهول الداخلية المتمثلة في بطون الأودية والسهول التي توجد بين السلاسل الجبلية كسهول المغرب الموجودة بين سلسلتي الأطلس وشمال العراق وبلاد الشام فتتميز بخصوبتها العالية ومناظرها الطبيعية الخلابة، كما يتوافر بها كثير من الخدمات

والمرافق السياحية المهمة، ومن ثم تجذب إليها نسبة كبيرة من السياح. تنتشر كثير من الواحات الجميلة في بعض الأحواض الرملية الداخلية والتي طورت لجذب السياح الذين ينشدون نمط الحياة التقليدية بتراثها وعاداتها في عدد من الدول العربية كما في مصر وتونس والمغرب.

وتغطي أجزاءً مهمة من الوطن العربي الجبال والتي تعد من أهم الثروات السياحية، حيث تزدهر سياحة الاصطياف والرياضات الشتوية وتسلق الجبال، وسياحة الاستشفاء والاستجمام والتجوال للتمتع بمناظرها الطبيعية ومناخها وتنوعها البيئي وبتكويناتها الصخرية المتنوعة. توجد الجبال الالتوائية شمال سوريا والعراق (جبال طوروس وزاجروس)، وتمتد سلسلة الجبال الغربية من شمال غربي شبه الجزيرة العربية حتى جنوبها الغربي والتي يصل ارتفاعها في الأراضي السعودية إلى نحو 3248 متراً في قمة السودة بمنطقة عسير، حيث تم تطوير كثير من الخدمات والمرافق السياحية مثل العربات المعلقة والقرى والفنادق السياحية وغيرها والتي تجذب آلاف السياح من داخل المملكة العربية السعودية وخارجها خلال الصيف، وترتفع إلى نحو 3760 متراً في الأراضي اليمنية قرب مدينة صنعاء. وتغطي الجبال أكثر من ثلث مساحة لبنان بارتفاع يصل إلى قرابة 3090 متراً في قمة القرنة السوداء، وهي أعلى قمة في بلاد الشام والتي تتميز بكثرة ينابيعها وغاباتها وكثافة عمرانها وقراها السياحية مما جعلها من أهم مناطق الاصطياف في الوطن العربي (فضل يونس، 1993: 59). وفي مصر والسودان تمتد المرتفعات الأخدودية على طول سواحل البحر الأحمر، كما تنتشر الجبال في إقليم كردفان في السودان، وليبيا (الجبل الأخضر). وتمتد سلاسل جبال أطلس في كل من تونس والجزائر والمغرب والتي تصبح أكثر تعقيداً وارتفاعاً في الأراضي المغربية، حيث تصل إلى 4165 متراً (عبدالعباس الغريري وآخرون، 1999: 68).

أما بالنسبة للمناخ والذي يعد من الموارد السياحية المهمة فيتميز بتنوعه، حيث يقع الوطن العربي ضمن خمسة نطاقات مناخية رئيسة. ويتميز كل إقليم مناخي بعدد من الخصائص التي تساعد على تطوير أنماط مختلفة من النشاطات السياحية على مدار العام. فنجد مناخ البحر المتوسط منتشراً في شمال كل من المغرب والجزائر وتونس وليبيا ومصر وفلسطين ولبنان وسوريا وشمال العراق والذي يتميز بصيف جاف وحار وشتاء معتدل وممطر. ويعد هذا الإقليم من أهم الأقاليم السياحية في العالم، حيث إن سواحل البحر المتوسط من أهم المنتجعات

السياحية لكثير من السياح المقبلين من معظم بلاد العالم. وينتشر المناخ الشمالي شبه الجاف في دول شمال أفريقيا وفي كل من الأردن وفلسطين وسوريا والعراق، ويتميز بخصائص مناخ البحر المتوسط نفسها ما عدا كمية الأمطار التي تقل في هذا النطاق عن 500 ملليمتر، ولكن يتميز باعتدال حرارته مما يزيد من أهميته السياحية. كما نجد المناخ المداري المطير في كل من جنوب السودان وأقصى جنوب الصومال. ويمتد مناخ السفانات المكشوفة المناسب للسياحة الشتوية لاعتدال حرارته. والتي لا تنخفض عن (20) درجة مئوية في فصل الشتاء في أراضي السودان وموريتانيا والصومال واليمن. ويغطي المناخ الصحراوي مساحات كبيرة من الوطن العربي. وعلى الرغم من تطرف مناخ هذا النطاق فإنه يتمتع بمناخ مناسب للسياحة خلال فصل الشتاء والربيع، حيث يمكن تطوير بعض النشاطات السياحية مثل الراليات الدولية وزيارة واحاته الجميلة.

تنتشر الأنهار في أجزاء كثيرة من الوطن العربي إلا إنها حتى الآن لا تستغل بشكل مناسب في النشاطات السياحية، وذلك لعدم انتظام جريانها وعدم صلاحية معظمها للملاحة وضعف مستوى مرافقها وخدماتها السياحية. وأهم هذه الأنهار: النيل والفرات ودجلة والملوية وسيبو وأم الربيع والعاصي والأردن والليطاني وغيرها.

أما بالنسبة للموارد النباتية والحيوانية فإنها تتباين حسب الظروف الطبيعية المختلفة، فتنتشر الغابات في البلاد التي يمتد فيها مناخ البحر المتوسط والمناخ المداري المطير، والمناطق الجبلية. وأنواع النباتات والحيوانات والطيور البرية متعددة، وذلك لتنوع المناخ والظروف الطبيعية الأخرى. وحتى الآن ليس لهذه الموارد أهمية سياحية كبيرة، وذلك لضعف الوعي البيئي والهوايات التي تعتمد على هذا النمط من الموارد، كما أن كثيراً من الأنواع النباتية والحيوانية النادرة في الوطن العربي مهددة بالانقراض بسبب الصيد الجائر وانتشار العمران وتطرف بعض ظروف الطبيعة.

2 – الموارد السياحية البشرية:

بالإضافة إلى غنى الوطن العربي بالموارد السياحية الطبيعية فهو غني أيضاً بالموارد البشرية المهمة، فأرضه تعد مهداً لظهور طلائع الحضارات الإنسانية الكبرى القديمة والحديثة، كما أن أرضه مهد الرسالات السماوية الثلاث: الإسلام

والمسيحية واليهودية. ويكاد لا يخلو جزء من أجزائه من وجود الآثار والشواهد الحضارية التي تدل على عظمته وعراقته. فنجد آثار الفراعنة في مصر، وبابل وآشور في العراق، والأنباط في الأردن والسعودية، والفينيقيين في لبنان، والآثار اليونانية والفارسية والرومانية في مواقع عدة من الوطن العربي. كما نجد الآثار الإسلامية في كل جزء من أجزاء الوطن العربي. وقد اختارت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) 38 موقعاً بعضها مدن أو أجزاء من مدن، مواقع تراث عالمي بارز على امتداد العالم العربي منذ عام 1979 حتى عام 1998 (الشرق الأوسط، العدد 7803، في 9/4/2000). وما زال يوجد كثير من المواقع الأخرى ذات التراث التاريخي العريق التي لم يتم التعريف بها بعد.

بلغ عدد سكان الوطن العربي في عام 1997 نحو 260,4 مليون نسمة. ويقدر معدل النمو السكاني بنحو 2,4%، وهو من أعلى المعدلات في العالم (الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، 2000). أما الكثافة السكانية العامة فقد بلغت قرابة 18 نسمة/كم^2 في عام 1997. والجدول (1) يوضح التباين الكبير في الكثافة السكانية العامة في دول الوطن العربي والتي تتراوح بين 2 نسمة/كم^2 في موريتانيا و886 نسمة/كم^2 في البحرين. وترتفع نسبة سكان الحضر في جميع الدول العربية فيما عدا ثلاث دول هي: اليمن (26%) والسودان (34%) ومصر (45%). والحقيقة أن ارتفاع عدد السكان، وبخاصة سكان المدن، يعني بالضرورة زيادة الطلب على الخدمات السياحية، وبخاصة أن السياحة نشاط تتطلب ممارسته مساحات واسعة لا تتوافر عادة في المدن.

ويعد ارتفاع مستوى الدخل الفردي من أهم العوامل المساعدة على السفر السياحي وتطور الحركة السياحية في أي مكان، لأن ارتفاع قيمة الدخل الفائض عن الاحتياجات الحياتية الضرورية يساعد على توجيه جزء مهم منه للترويح والسياحة (Goeldner, *et al.*, 2000: 338). والحقيقة أن الدول العربية قد أولت خلال العقود الماضية اهتماماً كبيراً برفع مستوى معيشة سكانها. فقد ارتفع متوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي من قرابة 1965 دولاراً بالأسعار الجارية في عام 1985 إلى زهاء 2327 دولاراً في عام 1997، أي بزيادة قدرها 18,4%. ويتفاوت متوسط نصيب دخل الفرد في الدول العربية، حيث يتجاوز 13,500 دولار في قطر والإمارات والكويت، ويبلغ 10,240 دولاراً في البحرين، ويتراوح بين 6,700 و7,300 دولار في ليبيا وعمان والسعودية، وبين 2,000 و4,500 دولار في تونس والعراق ولبنان، وبين

1,100 و1,680 دولاراً في سوريا والمغرب ومصر والأردن والجزائر، و831 دولاراً في جيبوتي، ويقل عن 500 دولار في كل من السودان واليمن وموريتانيا (الجدول 1). وبناء عليه يمكن تصنيف سكان الوطن العربي حسب متوسط دخل الفرد إلى الآتي: نسبة 78,7% من مجموع السكان تقع ضمن شريحة الدخل المتوسط، و18,9% ضمن شريحة الدخول المنخفضة، و2,4% فقط ضمن شريحة الدخول العالية. والحقيقة أن هذا المؤشر يدل على أن نسبة مهمة من سكان الوطن العربي يمكنها السفر والسياحة مما يعزز فرص تطور حركة السياحة البينية.

وعلى الرغم من أن الأكثرية العظمى من سكان الوطن العربي يتكلمون اللغة العربية ويدينون بالإسلام وينتمون من الناحية السلالية إلى عنصر البحر المتوسط، فإنه توجد به أيضاً تباينات عرقية وثقافية، من حيث طرق العيش والحرف والتراث والفلكلور والتفاعل الحضاري مع العالم الخارجي، كلها تأثرت بدرجة كبيرة بعوامل الموقع والموضع وخصائص البيئة الطبيعية والأحداث التاريخية التي مر بها. وهذا التنوع الحضاري ضروري للنشاط السياحي، لأنه يساعد على إرضاء أذواق السياح واحتياجاتهم ودوافعهم ورغباتهم مهما كانت، وعلى قدرة الموقع السياحي على تطوير مجموعة من الأنماط السياحية التي تساعد على تنشيط التدفق السياحي على مدى العام.

ويوجد حالياً بنية تحتية جيدة من الطرق والمطارات ووسائل الاتصال ووسائط النقل والمواصلات التي تربط أجزاء الوطن العربي بعضها ببعض. تتوافر أيضاً المرافق والخدمات الأساسية الأخرى من طاقة ومياه وكهرباء وخدمات صحية والتي يمكن من خلالها خدمة النشاط السياحي بشكل جيد في معظم مناطق الجذب السياحي المهمة فيه. كما تطورت هياكل البنية الأساسية الفوقية الضرورية للسياحة كخدمات السكن السياحي (فنادق، وشقق مفروشة، واستراحات، وشاليهات، وقرى سياحية)، وخدمات الطعام ووكالات السياحة والسفر، ومراكز التسوق وأنشطة الترويح والتسلية وغيرها.

3 – الأهمية النسبية لأسواق السفر العربية:

بلغ عدد الأسرّة في الفنادق والمنشآت المماثلة في الوطن العربي 786,359 سريراً في عام 1997، أي قرابة 3% فقط من إجمالي العالم. ويمكن عن طريق استخدام مقياس ديفرت (Defert Index) قياس التوطن السياحي والذي يعد من أهم

مؤشرات الأهمية السياحية. ومقياس ديفرت الذي يقيس العلاقة بين عدد الأسرّة في الفنادق والمنشآت المماثلة وعدد سكان الإقليم أو الدولة، يرمز له بالحرفين (Tf)، ويمكن الحصول عليه كما يلي (Smith, 1995: 216):

$$Tf = \frac{NP(100)}{P}$$

حيث إن: Tf = مقياس ديفرت، NP = عدد الأسرّة السياحية، P = سكان الدولة.

والجدول (2) يبين نتيجة تطبيق معامل ديفرت لقياس الأهمية النسبية للسياحة في الوطن العربي، وبناء عليه يمكن ترتيب الدول العربية من حيث التنمية السياحية وفقاً لهذه المعادلة على النحو التالي: تأتي تونس في المرتبة الأولى وتليها البحرين ومن ثم الإمارات (برغم أن عدد الأسرّة يمثل إمارة دبي فقط)، والرابعة قطر، وتأتي الأردن في المرتبة الخامسة، ولبنان في المرتبة السادسة، والمغرب في المرتبة السابعة. أما مصر التي تأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد الأسرّة فقد جاءت في المرتبة العاشرة. وتأتي الدول ذات الدخل المنخفض مثل السودان واليمن في مؤخرة القائمة، كذلك الدول التي لا تملك جواذب سياحية معتداً بها. وهناك دول تأخر اهتمامها بالسياحة فتأخر ترتيبها مثل سوريا وعمان. وقد تكون الاضطرابات السياسية في كل من العراق والجزائر سبباً في انخفاض أهميتها السياحية.

وإذا استخدمنا متغيراً آخر هو نسبة الإشغال (Occupancy Rate)، فيلاحظ أن أعلى المعدلات قد سجلت في قطر (78%)، والإمارات (65%)، ومصر (62%)، واليمن (60%)، وتونس (53%)، وعمان (52%) (الجدول 2). وهذا يشير إلى حاجة هذه الدول إلى مزيد من الفنادق لمواكبة تطور قطاعها السياحي. ويشير انخفاض نسبة الإشغال الفندقي في بقية الدول العربية إلى الموسمية السياحية الحادة أكثر من إشارته إلى ضعف الجواذب السياحية.

وقد ساعد تنوع المقومات السياحية وتباين جاذبيتها وتطور المؤسسات والمرافق والخدمات السياحية ونمو الحركة السياحية، على تشكيل أسواق سياحية ذات خصائص ومميزات نسبية مختلفة. فتتميز أسواق دول المغرب العربي السياحية بامتلاكها معظم موارد الجذب السياحية الطبيعية والبشرية، ومن ثم قدرتها على تلبية معظم متطلبات السياح حسب رغباتهم وأذواقهم وإمكاناتهم الاقتصادية على مدار العام. ومشكلتها الأساسية هامشية موقعها بالنسبة لأسواق الطلب السياحي في الوطن العربي.

جدول 2: الأهمية النسبية للسياحة في الوطن العربي بمقياس ديفرت (Defert)، 1997

الدولة	السكان (ألف نسمة)	عدد الأسرّة الفندقية[1]	قيمة مقياس ديفرت	الترتيب تنازلياً	نسبة الإشغال[1]
مصر	59,449	150,986	0,253	10	62
تونس	9,215	178,176	1,933	1	53
السعودية[2]	20,001	62,300	0,311	8	غ-م
المغرب	28,219	122,941	0,435	7	48
البحرين	620	6,511	1,005	2	غ-م
الإمارات[3]	2,624	25,228	0,961	3	65
الأردن	4,600	23,777	0,516	5	44
سوريا	15,100	31,412	0,208	13	32
الجزائر	28,494	65,704	0,230	12	40
لبنان	3,290	14,858	0,451	6	32
قطر	522	2,710	0,519	4	78
عمان	2,255	4,460	0,197	14	52
العراق	21,305	53,987	0,253	11	غ-م
ليبيا[4]	5,044	15,540	0,308	9	57
الكويت	2,209	2,377	0,107	15	غ-م
اليمن	16,484	16,700	0,101	16	60
السودان	28,701	8,692	0,030	17	غ-م

المصدر:

1 – WTO (2000). Compendium of tourism statistics 1994-1998, 20th ed.

2 – وزارة التجارة، 1998.

3 – الأرقام خاصة بإمارة دبي فقط.

4 – الأرقام تخص عام 1994.

غ. م: معلومات غير متوافرة.

أما سوق مصر السياحي فيتميز بموقعه الجغرافي المتوسط والقريب من أسواق السفر العربية وغيرها مما يجعله في وضع أفضل من حيث كلفة السفر. هذا بالإضافة إلى غناه بالموارد السياحية، وبخاصة الأثرية والتاريخية، وملاءمة مناخه للسياحة الصيفية والشتوية.

ويتوافر لسوق بلاد الشام السياحي أفضل الظروف الطبيعية والبشرية لازدهار السياحة الصيفية. ويتميز سوق لبنان السياحي بصفة خاصة بأنه الأقدم في الوطن العربي والأكثر تطوراً حتى بداية الحرب الأهلية في عام 1975، والذي بدأ يستعيد نشاطه بقوة منذ السنوات القليلة الماضية. ومن أهم مزاياه النسبية قربه وسهولة الوصول إليه من قبل السياح القادمين من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مما ساعده على جذب نسبة كبيرة من السياحة العائلية في هذه الدول.

أما أسواق السفر والسياحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتي تعد من أهم الأسواق المصدرة للسياح في الوطن العربي، فقد بدأت أخيراً بتطوير أنماط سياحية تعتمد على الاستثمار الكثيف لرأس المال في بعض المرافق والخدمات السياحية مثل الفنادق والقرى السياحية والمراكز التجارية والمدن الترفيهية الكبيرة. هذا بالإضافة إلى تخصص السعودية في السياحة الدينية والتي لا يمكن منافستها في هذا النمط من السياحة.

أهمية السياحة العربية ومركزها العالمي

يشكل تطور القطاع السياحي بوصفه صناعة اقتصادية إحدى الظواهر المهمة لاقتصادات القرن العشرين المنصرم، حيث أصبحت صناعة حديثة لها مقوماتها وأهميتها كأي صناعة أخرى، فتشير إحصاءات منظمة السياحة الدولية (WTO) إلى أن عدد السياح الدوليين قد ارتفع من 25,3 مليون سائح في عام 1950 إلى 563,6 مليون سائح عام 1995، أي تضاعف أكثر من 21 ضعفاً، كما ارتفع الدخل من السياحة الدولية من 2,1 بليون دولار في عام 1950 إلى نحو 399 بليون دولار في عام 1995، أي تضاعف أكثر من 188 مرة خلال الـ 45 سنة الماضية (WTO, 1997b: 18).

وتتوقع منظمة السياحة الدولية أن يستمر النشاط السياحي في النمو بمعدلات كبيرة في القرن الحادي والعشرين، حيث تشير تقديرات المنظمة إلى أن عدد السياح الدوليين سيصل إلى أكثر من مليار سائح في عام 2010، ويبلغ مجموع إنفاقهم زهاء 1,5 ترليون دولار (WTO, 1997a: 25).

ولقد أصبحت السياحة صناعة مهمة تتداخل مع جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وتعمل معها كمحرك للتنمية الشاملة في معظم بلاد العالم، بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية على المستوى الإقليمي والعالمي، حيث إنها تساعد على زيادة الحركة والتفاعل بين شعوب العالم والاستثمارات، وتبادل العملات والمعلومات والتقانات على المستويات الدولية كافة.

وتؤدي السياحة دوراً مهماً في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول الوطن العربي، الذي شهد خلال السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً في حجم السياحة الدولية وحجم الدخل السياحي. ويوضح الجدول (3) تطور حجم السياحة الدولية في الدول العربية خلال الفترة من 1992–1997، حيث يلاحظ أن عدد السياح الدوليين الذين زاروا البلاد العربية عام 1992 بلغ نحو 20 مليون سائح، أي قرابة 4% من مجموع حركة السياحة الدولية في العالم. وقد زاد العدد بنسب بسيطة خلال الفترة من 1992–1997 (ما عدا سنة 1995) حتى وصل إلى ما يقرب من 23 مليون سائح دولي في عام 1997، أي بنسبة زيادة تصل إلى 12,5% عن عام 1992.

وتبين بيانات الجدول (3) وجود تباين في عدد السياح المقبلين إلى الدول العربية من سنة إلى أخرى، ففي عام 1992 استقبل المغرب ما نسبته 22% من إجمالي السياح، وجاءت تونس في المرتبة الثانية (17,5%)، ثم مصر (14,7%)، وجاءت السعودية في المرتبة الرابعة بنحو 13% من السياح الدوليين.

وقد زار هذه الدول الأربع قرابة 13,5 مليون سائح، أي أكثر من 67% من إجمالي زوار الوطن العربي عام 1992.

وفي عام 1997 ارتفع نصيب كل من تونس إلى (18,7%) ومصر إلى (16%) والسعودية إلى (15,7%)، في حين انخفض نصيب المغرب إلى (13,6%) متراجعة إلى المرتبة الرابعة. ويلاحظ أن حركة السياحة قد زادت بنسب جيدة في كل من البحرين والإمارات والأردن ولبنان.

والحقيقة أن إمكانات الوطن العربي السياحية تستطيع استيعاب المزيد من السياح إذا أحسن التخطيط للقطاع السياحي وطورت البنيات السياحية التحتية والفوقية. وكل المؤشرات تشير إلى أن دول الشرق الأوسط مقبلة على طفرة سياحية خلال السنوات المقبلة، حيث تشير توقعات منظمة السياحة الدولية إلى نمو حركة السياحة في المنطقة بنسبة تصل إلى 5% سنوياً خلال الفترة من 2000–2010 (WTO, 1995a: 37).

جدول (3): تطور حجم السياحة الدولية في البلاد العربية (بالآلاف) 1992–1997

الدولة	1992		1995		1997	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
مصر	944،2	14,7	2,872	13,8	3,657	16,0
تونس	3,540	17,5	4,120	19,8	4,263	18,7
السعودية	2,582	12,9	3,325	16,0	3,594	15,7
المغرب	4,390	22,0	2,602	12,5	3,115	13,6
البحرين	1,419	7,1	2,043	9,8	1,848	8,1
الإمارات*	944	4,7	1,601	7,7	1,792	7,8
الأردن	661	3,3	1,074	5,2	1,127	4,9
سوريا	684	3,4	815	3,9	842	3,7
الجزائر	1,120	5,6	520	2,5	635	2,8
لبنان	178	0,9	410	2,0	554	2,4
قطر	141	0,7	294	1,4	425	1,9
عمان	192	1,0	279	1,3	361	1,6
العراق	504	2,5	340	1,6	346	1,5
ليبيا	89	0,4	56	0,3	94	0,4
اليمن	72	0,4	61	0,3	84	0,4
السودان	48	0,2	63	0,3	64	0,3
الكويت	472	2,3	295	1,4	35	0,1
الإجمالي	19,980	–	20,770	–	22,836	–
حجم السياحة الدولية	503,148		564,025		612,835	
السياحة العربية من السياحة الدولية %	3,97		3,68		3,73	

المصدر:

WTO, (1988a). Tourism market trneds: Middle East: 18-26, 40-67.

* المعلومات تخص إمارة دبي فقط.

– النسب من عمل الباحث.

الدخل السياحي للدول العربية

أصبحت السياحة في معظم الدول العربية تشكل قطاعاً مهماً وأساسياً من قطاعات الاقتصاد الوطني. وبدأت تسهم بدور فاعل في توفير فرص العمل وسد العجز في الميزان التجاري، وأصبحت مصدراً مهماً لمعيشة كثير من السكان.

ويبين الجدول (4) تطور الدخل السياحي في الدول العربية خلال الفترة من 1992–1997، حيث وصل الدخل السياحي من السياحة الدولية إلى أكثر من 7,3 بلايين دولار في عام 1992، ثم ارتفع إلى أكثر من 11 بليون دولار عام 1997، أي بنسبة زيادة تصل إلى أكثر من 35%.

ويلاحظ من التوزيع النسبي لحجم الدخل السياحي أن مصر تأتي في المرتبة الأولى بنسبة تصل إلى نحو 29,5% من إجمالي الدخل السياحي في الوطن العربي في عام 1992، وتأتي المغرب في المرتبة الثانية (18,5%)، ثم تونس (14,6%)، وتحتل السعودية المرتبة الرابعة بنسبة (13,6%). وفي عام 1997 حافظت مصر على مكانتها الأولى من حيث حجم الدخل السياحي بنسبة تصل إلى (34%). وقد تراجعت الإيرادات السياحية لتونس (13,6%)، والسعودية (12,5%)، والمغرب (12,5%)، في حين زادت نسبة إيرادات سوريا (11%)، والأردن (6,7%). وعلى الرغم من زيادة إيرادات الدول العربية من القطاع السياحي، فإن نسبتها لا تزيد على 2,5% من حجم الدخل العالمي من السياحة الدولية.

أما إسهام السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في دول العالم العربي، فقد بلغ نحو 11% في الأردن عام 1995، وهي أعلى نسبة بين الدول العربية . وتأتي سوريا في المرتبة الثانية بنسبة 8,4%، ثم تونس بنسبة 8,1%، ولبنان بنسبة 6,7%، والبحرين بنسبة 6,4%، ومصر بنسبة 6,2% (جدول 5).

والجدول (5) يوضح أيضاً نسبة الدخل السياحي من قيمة الصادرات والواردات، حيث يلاحظ أن الإيرادات السياحية تعادل ما يقرب من 97% من صادرات لبنان في عام 1995، ونحو 81% من صادرات مصر، وفي كل من الأردن وسوريا يعادل الدخل السياحي نحو ثلث قيمة صادراتها، وفي تونس والمغرب قرابة الربع. ويغطي الدخل السياحي نحو 29% من قيمة واردات سوريا لعام 1995، وزهاء 24% في مصر، و19% في الأردن، و14% في المغرب، و13% في لبنان، و8% في البحرين. ومن ثم فإن الدخل السياحي عامل أساسي لسد العجز في الميزان التجاري، ولتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول الوطن العربي.

جدول (4): تطور حجم الدخل من السياحة الدولية في البلاد العربية 1992–1997م (مليون دولار)

الدولة	1992		1995		1997	
	الدخل	%	الدخل	%	الدخل	%
مصر	2,165	29,5	2,684	27,6	3,847	33,9
تونس	1,074	14,6	1,402	14,4	1,540	13,6
السعودية	1,000	13,6	1,210	12,4	1,420	12,5
المغرب	1,360	18,5	1,163	12,0	1,200	10,5
البحرين	177	2,4	248	2,5	260	2,3
الأردن	462	6,3	660	6,7	760	6,7
سوريا	600	8,2	1,338	13,8	1,250	11,0
الجزائر	75	1,0	27	0,3	20	0,1
لبنان	غ.م	–	710	7,3	719	6,3
عُمان	85	1,1	92	0,9	1,1	0,9
العراق	20	0,2	13	0,1	13	0,1
ليبيا	6	0,1	6	0,1	6	0,1
اليمن	47	0,6	33	0,3	69	0,6
السودان	5	0,1	8	0,1	8	0,1
الكويت	273	3,7	121	1,2	140	1,2
الإجمالي	7,349	100	9,715	100	11,353	100
حجم الدخل العالمي من السياحة الدولية	310,785		398,898		443,770	
دخل السياحة العربية من المجموع الدولي%	2,36		2,43		2,56	

المصدر:

WTO, (1998a). Tourism market trends: Middle East: 18-26, 40-67.

– النسب من عمل الباحث.

– غ. م معلومات غير متوافرة.

جدول (5): نسبة إسهام الدخل السياحي في الناتج المحلي الإجمالي ومن قيمة الصادرات والواردات في بعض دول الوطن العربي لعام 1995

الدولة	% من الناتج المحلي الإجمالي	% من قيمة الصادرات	% من قيمة الواردات
مصر	6,15	81,16	23,81
تونس	8,09	24,20	16,76
السعودية[1]	0,87	2,63	4,80
المغرب	3,93	24,93	13,62
البحرين	6,36	7,12	7,94
الأردن	10,95	39,34	18,82
سوريا	8,40	33,37	28,70
الجزائر[1]	0,06	غ-م	غ-م
لبنان	6,65	97,00	13,32
عُمان	0,87	1,61	2,05
ليبيا[1]	0,02	0,08	0,08
اليمن	0,93	غ-م	غ-م
الكويت	0,37	0,82	1,37

المصدر: حسبت من قبل الباحث اعتماداً على معلومات من:

WTO, (1997b). Compendium of tourism statistics, 1991-1995, 17th ed.

(1) المعلومات تخص عام 1993.

– غ. م معلومات غير متوافرة.

وتأتي السياحة في طليعة قطاع الخدمات، حيث ارتفع إسهامها في هذا القطاع من 46,2% عام 1985 إلى 55,4% عام 1995 في دول المغرب العربي الثلاث: الجزائر والمغرب وتونس، وفي باقي الدول العربية من 21,9% إلى 33,4%. وهذه النسبة أعلى من المعدل العالمي الذي وصل إلى نحو 32% عام 1995 (WTO, 1998b:122). وتصل نسبة إسهام السياحة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الوطن العربي أعلى من المعدل العالمي أيضاً، حيث يصل إسهامها إلى نحو 2,6% في دول المغرب العربي، وقرابة 2,3% في باقي الدول العربية، في حين أنها لا تزيد على 1,4% على المستوى الدولي عام 1995 (WTO, 1998b: 68).

الدول العربية المستقبلة للسياح

وهي الدول المتقدمة نسبياً في التنظيم والتطوير السياحي والتي تركز على السياحة الدولية بوصفها مصدراً للدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات التجاري. ومن أهم هذه الدول: مصر، ودول المغرب العربي الثلاث تونس والمغرب والجزائر (قبل مشكلاتها السياسية الحالية)، بالإضافة إلى دول الشام سوريا ولبنان والأردن. وقد استقبلت هذه الدول أكثر من 14,190 مليون سائح في عام 1997، أي 62,2% من مجموع حركة السياحة الدولية في الوطن العربي. وبلغ مجموع دخلها نحو 9,336 مليون دولار، وهذا يعادل 82,2% من مجموع دخل الوطن العربي من قطاع السياحة في عام 1997م. وفي قائمة منظمة السياحة الدولية (WTO) للأربعين دولة الأولى في الجذب السياحي عام 1997، أتت ثلاث من هذه الدول في القائمة هي: تونس في المرتبة 31، ومصر في المرتبة 35، والمغرب في المرتبة 38. أما بالنسبة لقائمة الأربعين دولة الأولى في العائدات السياحية عام 1997، فلم تأت إلا دولة عربية واحدة هي مصر والتي احتلت المرتبة 27 بمجموع دخل 3,847 مليون دولار (WTO, 1998a: 77-78).

يلاحظ أن كل هذه الدول تطل على شواطئ البحر المتوسط (ما عدا الأردن)، وهو البحر السياحي العالمي الأول في جانبيه الأوروبي والعربي، حيث يوفر سياحة الشواطئ والرمال والشمس المشرقة للسوق السياحي الأوروبي الكبير والقريب. كما أن هذه الدول كانت منشأ لحضارات إنسانية قديمة وصراع حضاري طويل بين الحضارات المحلية والخارجية مما جعلها ثرية بالآثار والشواهد الحضارية المتنوعة التي تعد من أهم الجواذب للسائح الأوروبي والغربي عامة (سلطان الثقفي، 1997: 58).

ركزت برامج التطور السياحي ومشروعاته في هذه الدول على جذب السياحة الغربية، وبخاصة الأوروبية نسبة للسبق الذي حققته الدول الغربية عامة في صياغة المفاهيم وتطورها لممارسة السياحة وارتفاع مستوى معيشة سكانها مما ينعكس إيجاباً (كما يعتقد بعض الباحثين) على حجم إنفاق السياح المقبلين منها. فالجدول (6) يبين أن 67% من مجموع السياح المقبلين إلى مصر عام 1995 هم من الأوروبيين والأمريكيين. أما تونس فقد زارها أكثر من 2,3 مليون سائح أوروبي سنة 1995، أي قرابة 58% من مجموع السياح المقبلين إليها. أما المغرب فقد بلغت نسبة السياح المقبلين إليها من الدول الأوروبية والأمريكية نحو 90% من مجموع حركتها السياحية عام 1995.

جدول 6: تصنيف زوار الدول العربية وفق مناطق القدوم، 1995 (بالآلاف)

المصدر / الدولة	الشرق الأوسط		أفريقيا		أمريكا		أوروبا		آسيا الشرقية والباسفيك		آسيا الجنوبية		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد
مصر	742	23,6	130	4,1	229	7,3	1,811	57,5	195	6,2	42	1,3	3,149
تونس	661	16,2	1,034	25,4	25	0,6	2,357	57,8	غ.م	–	غ.م	–	4,077
السعودية	–	–	585	17,5	29	0,9	79	2,4	(3)2,658	79,3	–	–	3,351
المغرب	61	4,1	67	4,5	114	7,7	1,219	82,1	23	1,5	غ.م	–	1,484
البحرين[1]	2,001	77,5	9	0,3	72	2,8	156	6,0	87	3,4	257	10,0	2,582
الإمارات[2]	533	33,3	56	3,5	67	4,2	568	35,5	164	10,2	213	13,3	1,601
الأردن	2,583	78,9	41	1,3	103	3,1	459	14,0	59	1,8	28	0,9	3,273
سوريا	1,564	71,1	53	2,4	19	0,9	339	15,4	12	0,5	213	9,7	2,200
الجزائر	13	13,3	43	43,9	2	2,0	38	38,8	2	2,0	غ.م	–	98
لبنان	144	35,1	13	3,2	51	12,4	152	37,1	29	7,1	21	5,1	410
عُمان	40	18,4	15	6,9	18	8,3	99	45,6	45	20,7	غ.م	–	217
ليبيا	810	44,3	968	53,0	2	0,1	37	2,0	11	0,6	غ.م	–	1,828
اليمن	10	16,4	2	3,3	3	4,9	41	67,2	5	8,2	غ.م	–	61
الكويت[1]	1,146	72,0	2	0,1	1	0,1	40	2,5	43	25,3	غ.م	–	1,592

(1) البيانات تخص عام 1994.
(2) البيانات تخص إمارة دبي فقط.
(3) كل قارة آسيا.
غ. م: معلومات غير متوافرة.
المصدر: WTO, (1997b). Compendium of tourism statistics, 1991-1995, 17ed.

ويتمثل جزء كبير من السياحة الغربية في سياحة جماعية (Group Tourism) ترويحية ومعرفية، تجذبها الشواطئ والآثار والمتاحف والفلكلور والمهرجانات الثقافية والفنية وأنماط العمران. مثلاً بعض السياح الغربيين ما زالوا يزورون اليمن وتجذبهم آثاره المتنوعة وتراثه الثقافي ونمط عمرانه التقليدي المتميز برغم مشكلات اختطاف السياح الأجانب التي ظهرت في اليمن في السنوات الأخيرة. ومع ذلك يمكن (بل يحدث كثيراً) أن تكون لهذه السياحة الغربية كثيراً من السلبيات الاجتماعية نتيجة لاختلاف ثقافات السياح وعاداتهم مع ثقافات المجتمع العربي المضيف وعاداته. كما أن الدول المضيفة قد تكون عرضة لضغوط سياسية واقتصادية عن طريق حظر (التحذير من) سفر السياح الغربيين إليها. فالسياحة أصبحت إحدى وسائل تحقيق الأهداف الاستراتيجية والجيوبوليتيكية للدول (عبدالمنعم إبراهيم، 2000). فمثلاً الولايات المتحدة الأمريكية فرضت حظراً على سفر رعاياها إلى لبنان لسنوات. كما كان لتحذير الولايات المتحدة الأمريكية لرعاياها من السفر إلى دول الشرق الأوسط بعد تفجير سفارتيها في تنزانيا وكينيا في عام 1998 أثر سلبي في حجم السياحة الصيفية بمصر في ذلك العام كما ذكر وزير السياحة المصري (الشرق الأوسط: العدد 7281 في 4/11/1998).

الدول العربية المصدرة للسياح

كثير من الدول العربية دول مصدرة للسياح، حيث تعد دول ما يسمى بـ «دول الصحراء والحر والبترول»، وخصوصاً دول مجلس التعاون الخليجي من أكثر الدول العربية تصديراً للسياح.

ويلاحظ هنا أن دولة الإمارات العربية المتحدة (إمارة دبي تحديداً) والبحرين وسلطنة عمان بدأت تستقبل تدفقاً سياحياً عربياً وغير عربي، كما طورت المملكة العربية السعودية حركة سياحية كبيرة (غير زيارات الحج والعمرة) داخلية ومن دول مجلس التعاون الخليجي مستفيدة من مساحتها الشاسعة وتنوع مواردها ومقوماتها السياحية، فعلى سبيل المثال استقبل إقليم عسير الواقع جنوب غرب المملكة العربية السعودية في صيف عام 1999م (1420هـ) نحو 1,4 مليون سائح، منهم زهاء 130 ألف سائح من دول مجلس التعاون الخليجي (محمد القحطاني وعبدالمنعم إبراهيم، 1999). وقد صدر أخيراً قرار مجلس الوزراء السعودي (17 إبريل 2000) بتأسيس الهيئة العليا للسياحة بغرض تنمية القطاع السياحي وتطويره في البلاد باعتباره رافداً مهماً من روافد الاقتصاد الوطني، حيث يقدر إجمالي الإنفاق

السياحي الخارجي للمواطنين السعوديين بنحو 30,8 مليار ريال سعودي في عام 1997م، (نحو 8,2 مليارات دولار أمريكي) أي ما يساوي نحو 17% من مجموع الإيرادات النفطية المتوقعة في عام 1998 (الشرق الأوسط: العدد 7239، 23/9/1998).

ولكن ما زالت الدول الخليجية عامة تعد مصدرة رئيسة للسياح الأكثر إنفاقاً. حيث يقدر بعض الدراسات أن السياح الخليجيين (بمن فيهم السعوديون) ينفقون قرابة عشرة مليارات دولار على السياحة خارج بلادهم (محمد القحطاني وآخرون، 1997). فقد بلغ عدد السياح السعوديين الذين زاروا أربع دول عربية فقط في عام 1997 نحو مليون سائح هي: مصر (208 آلاف سائح)، وسوريا (203 آلاف سائح)، والأردن (487 ألف سائح)، ولبنان (60 ألف سائح). وقد استقبلت سوريا عام 1999 قرابة 230 ألف سائح سعودي، بلغ مجموع إنفاقهم نحو 345 مليون دولار، أي بمعدل إنفاق يبلغ قرابة 1500 دولار للسائح والذي يعد من أعلى معدلات الإنفاق السياحي في العالم (الشرق الأوسط: العدد 7880، 25/6/2000).

وقد وصل العجز في الميزان السياحي الكويتي، أي الفرق بين ما أنفقه السياح الكويتيون خارج بلادهم (Outbound Tourism) وما أنفقه السياح الدوليون المقبلون إلى الكويت (Inbound Tourism) نحو 2,2 بليون دولار أمريكي في عام 1995 (WTO, 1998b: 52).

السياحة البينية في الوطن العربي

اكتسبت السياحة في الوطن العربي أهمية متعاظمة في الآونة الأخيرة بعد تطور الوعي السياحي العربي وتحسن مستوى المعيشة نسبياً في كثير من الدول العربية، هذا بالإضافة إلى الاهتمام الرسمي بقطاع السياحة من قبل الحكومات العربية لتأكدها من الدور الاستراتيجي المهم الذي تؤديه في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد أكد المجلس الوزاري العربي للسياحة في دورته الرابعة والتي عقدت في الأردن خلال شهر يونيو من عام 2001 على أهمية تحرير تجارة الخدمات السياحية بين الدول العربية والاستثمار السياحي العربي، وتفعيل التنسيق والتعاون العربي المشترك لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات السياحية العربية الكبيرة من أجل زيادة حجم السياحة العربية البينية والوصول إلى التكامل السياحي العربي المنشود (سياحة، 2001: 24–27).

ساعدت ظروف عدم الاستقرار السياسي وتخلف البنيات الأساسية في كثير من بلدان المقاصد السياحية في الدول النامية وتنامي روح التطرف العنصري في بعض المقاصد الأوروبية والأمريكية، إضافة إلى مشكلات اختلاف اللغات والعادات والتقاليد وارتفاع كلفة السفر إلى تلك الدول، وتطور الجوانب السياحية والبنيات الأساسية في الدول العربية، على تنامي تفضيل المقاصد السياحية العربية على الأجنبية، حيث وحدة الثقافة واللغة والعادات والتقاليد في البيت العربي الكبير. ونتوقع أن يزيد اهتمام السياح العرب بالجوانب السياحية العربية بعد أحداث الهجوم على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 وما تبع ذلك من أحداث.

والسياحة العربية عامة وعلى عكس السياحة الأوروبية سياحة فردية أو أسرية وليست سياحة المجموعات السياحية الكبيرة. والسياح العرب بصورة عامة يستهدفون الراحة والاستجمام والتسوق والعلاج والترفيه وعقد الاتفاقات والصفقات التجارية.

وعلى الرغم من النقص الشديد في معلومات السياحة البينية العربية، فإننا نستطيع القول إن السياحة الإقليمية العربية تشكل نسبة مهمة من إجمالي الحركة السياحية في كثير من البلاد العربية. فقد قدر حجم السياحة الإقليمية العربية بنحو 40-70% تقريباً من إجمالي الحركة السياحية في دول المشرق العربي، وبأقل من 10% في دول المغرب العربي (حسن صالح، 1993: 115). أما أمانة الجامعة العربية فتقدر حجم التبادل السياحي العربي بنحو 45%، وحجم التجارة العربية البينية في قطاع الخدمات بنحو 25% (سياحة، 2001: 24).

ويبين الجدول (7) حركة السياحة العربية في ثلاثة من أهم المقاصد السياحية في الوطن العربي، حيث يتضح أن مصر استقبلت عام 1992 أكثر من مليون سائح عربي، أو زهاء 32,5% من إجمالي حركتها السياحية في ذلك العام. وعلى الرغم من أن ترتيب الدول العربية يأتي في المركز الثاني بين السياح المقبلين إلى مصر، فإن السياح العرب يعتلون مركز الصدارة من حيث معدل وقت البقاء والإنفاق (الشرق الأوسط: العدد 7944، 2000/8/28). فعلى سبيل المثال بلغ عدد الليالي السياحية التي قضاها السياح السعوديون في مصر عام 1997 نحو 1,774,969 ليلة سياحية، أي بمعدل 8,5 ليال سياحية لكل سائح، كما أمضى السياح الكويتيون نحو 638,760 ليلة سياحية، أي بمعدل 9,5 ليال سياحية لكل سائح، في حين أن المعدل العام يبلغ 6,7 ليال سياحية لكل سائح زار مصر عام 1997م (WTO, 1998a: 43-44).

جدول (7)

عدد السائحين (بالألف) الوافدين إلى مصر وسوريا والأردن عام 1992

الدولة المصدر	مصر العدد	مصر %	سوريا العدد	سوريا %	الأردن العدد	الأردن %
مصر	–		20,329	1,7	930,468	33,5
تونس	20,630	2,0	8,701	0,7	10,792	0,4
السعودية	234,906	22,6	111,206	9,2	413,347	14,9
المغرب	8,041	0,8	3,318	0,3	6,321	0,2
البحرين	15,160	1,5	19,585	1,6	35,700	1,3
الإمارات	21,164	2,0	–	–	8,151	0,3
الأردن	49,814	4,8	445,607	36,8	–	–
سوريا	102,729	9,9	–	–	648,092	23,3
الجزائر	27,936	2,7	14,644	1,2	17,225	0,6
لبنان	19,585	1,9	531,612	43,9	63,217	2,3
قطر	13,567	1,3	5,390	0,4	3,418	0,1
عُمان	5,567	0,5	–	–	5,759	0,2
العراق	2,285	0,2	5,092	0,4	570,017	20,5
ليبيا	273,411	26,3	5,754	0,5	–	–
اليمن	29,122	2,8	12,921	1,1	39,360	1,4
السودان	117,307	11,3	5,412	0,4	–	–
الكويت	95,819	9,2	21,457	1,8	24,254	0,9
جيبوتي	649	0,06	–	–	–	–
موريتانيا	528	0,05	–	–	–	–
الصومال	2,895	0,3	–	–	–	–
إجمالي البلاد العربية	1,41,105	32,5	1,211,028	69,6	2,776,151	85,6

المصدر:

WTO, (1995b). Yearbook of tourism satatistics, Vol. 2, 47th ed: 190-249.

أما بالنسبة لسوريا فقد استقبلت نحو 1,2 مليون سائح عربي عام 1992، أي نحو 70% من إجمالي التدفق عليها، ويشكل اللبنانيون والأردنيون معظم المقبلين من السياح العرب إلى سوريا (81%).

أما الأردن فقد استقبل نحو 2,8 مليون زائر عربي عام 1992، أي قرابة 86% من إجمالي المقبلين إليه، وقد شكل المصريون (930,468 زائراً) أعلى نسبة من الزوار العرب المقبلين إلى الأردن، أي نحو (33,5%)، وجاء السوريون في المرتبة الثانية (648,092 زائراً)، والعراقيون في المرتبة الثالثة (570,017 زائراً). وتشكل الجنسيات الثلاث معاً (77,4%) من إجمالي السياحة العربية في الأردن.

ويلاحظ من حركة السياحة البينية العربية أنها تأخذ طابعاً إقليمياً واضحاً، حيث إن الدول المتجاورة تتبادل السياحة فيما بينها بصورة أكثر وضوحاً من التبادل السياحي بين الدول العربية المتباعدة، وكثير من هؤلاء الزوار يصنفون مسافرين عابرين (Transit) حتى لو تجاوزت مدة سفرهم 24 ساعة. ومن ثم فإن كثيراً من فوائد السياحة الاقتصادية والاجتماعية ربما لا تتحقق بالشكل المطلوب، إلا إذا استطاعت هذه المقاصد الاحتفاظ بالمسافرين لأطول فترة ممكنة من وقتهم المخصص للسفر، ولن يتم هذا إلا بتحقيق كل دوافع سفرهم أو معظمها.

إن تنمية السياحة البينية وتطويرها في الوطن العربي ستساعد على تحقيق كثير من الإيجابيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها. وفيما يلي بعض أهم هذه الفوائد:

أ – يمكن اعتبار السياحة العربية سياحة داخلية، أي داخل الوطن العربي الكبير. لذلك فإن أي مبالغ يصرفها السياح العرب في هذا الإطار لا ينبغي اعتبارها هدراً للثروة الوطنية، إذ إنها تحقق زيادة في الدخل الوطني لدول عربية شقيقة بطريقة مباشرة وغير مباشرة عن طريق الأثر المضاعف للسياحة (Tourism Multiplier). وما يرتبط بالدخل من تنمية اقتصادية واجتماعية وتحسين ميزان المدفوعات لكثير من الدول العربية التي تعاني من عجز ميزان مدفوعاتها المزمن. وهذا في حد ذاته شكل مهم من أشكال التكامل العربي الاقتصادي، والذي يعد أحد أهم الأهداف الاستراتيجية العربية.

ب – تعد السياحة من أهم المصادر الحيوية للتوظيف، وذلك لكونها نشاطاً

خدمياً يحتاج إلى أيد عاملة كبيرة من مختلف المهارات والخبرات والتخصصات أكثر من أي قطاع اقتصادي آخر (Cooper *et al*, 1993: 91). يوفر قطاع السياحة بشكل مباشر (5,1%) وغير مباشر (5,5%)، أي نحو 10,6% من إجمالي فرص العمل في العالم، أي ما يقرب من 212 مليون وظيفة في عام 1993، وهي بهذا تعد أكبر القطاعات الاقتصادية توظيفاً، حيث توفر وظيفة من كل تسع وظائف، كما أنها وفرت أكثر من 10,3% من إجمالي أجور العاملين في العالم، أي زهاء 1,7 تريليون دولار في عام 1995 (WTO, 1997a: 213).

والحقيقة أن الوطن العربي أحوج من غيره من بلاد العالم إلى توفير فرص عمل كافية لاستيعاب العدد الكبير من الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً والذين يقدر عددهم بنحو 2,5 مليون فرد (سيد الخولي، 2000).

وقد أصبحت البطالة ظاهرة منتشرة على نطاق واسع في كثير من الدول العربية، حيث يقدر حجم البطالة في الدول العربية بنحو 12,5 مليون عاطل في عام 1998 (سيد الخولي، 2000). ولا تتوافر معلومات كافية عن حجم العمالة في القطاع السياحي بالوطن العربي، ولكن يمكن الاستدلال من حجم العمالة في القطاع الفندقي في دول الشرق الأوسط العربية والتي يبلغ عددها أربع عشرة دولة باستثناء دول شمال غرب أفريقيا العربية (الجزائر والمغرب وتونس)، حيث بلغ إجمالي عدد العاملين في قطاعها الفندقي نحو 455 ألف عامل في عام 1995، أي أن كل غرفة توفر 2,5 وظيفة، في حين أن المعدل العالمي يبلغ 0,9 وظيفة (WTO, 1998b: 92). ولهذا يمكن للقطاع السياحي والذي ينمو سريعاً أن يوفر فرص عمل بشكل كبير في دول الوطن العربي (وخصوصاً بالنسبة للعمالة غير الماهرة)، بالإضافة إلى زيادة الدخل الفردي وتطور الخدمات والمرافق.

جـ – السياحة العربية تقلل من مخاطر تقلبات السياحة الدولية الأجنبية، وبخاصة تلك المتعلقة بقرارات سياسية تستهدف الضغط الاقتصادي على الدول السياحية العربية عن طريق منع زيارة رعايا الدول الأجنبية للأقطار السياحية العربية أو التحذير منها. هذا بالإضافة إلى أن الدخل من السياحة الأجنبية (السياحة الغربية) ليس بالشكل المأمول، وذلك لأن المستفيدين الحقيقيين هم القائمون على النشاط السياحي في البلاد الغربية المصدرة للسياح، فإن كثيراً من الوكالات السياحية وشركات الطيران الغربية وغيرها، والتي تحصل على النصيب الأكبر من كلفة هذه

الرحلات، كما أنها تحصل على تخفيضات كبيرة من أصحاب الخدمات والمرافق في المقاصد السياحية العربية (فاروق لقمان، 1999). ولهذا فإن ما يتم الاستفادة منه هو في الحقيقة مبلغ زهيد لا يقارن بمعدل إنفاق السائح العربي.

ومن المعروف عن السياحة غير العربية (وبخاصة الغربية) أنها سياحة غير مرنة فيما يتعلق بموسميتها، مما يجعل العائد منها أيضاً موسمياً (مشكلة الموسمية السياحية)، في حين أن السياحة العربية البينية يمكن بقليل من التنسيق والتعاون العربي المشترك جعلها أكثر مرونة بل مستمرة طول العام، باعتبارها حركة داخل الوطن العربي الكبير.

د – السياحة البينية العربية تشجع على قيام الاستثمارات العربية المشتركة (وبخاصة المشروعات الكبرى) مما يقلل أيضاً من مخاطر الاستثمارات الأجنبية المماثلة والمعروف عنها أنها تسيطر إلى حد كبير على النشاط السياحي في كثير من دول العالم النامي. فالحقيقة أن مجالات الاستثمار السياحي في الوطن العربي متعددة في النوع والحجم والكلفة والعائد، بما يناسب مختلف أحجام رأس المال وطموحات المستثمرين، حيث ما زال يُعد قطاعاً بكراً في كثير من الدول العربية يسمح باستيعاب عدد كبير من المستثمرين والمشروعات الاستثمارية.

ويمكن عن طريق الاستثمار السياحي جذب جزء مهم من الأموال العربية المهاجرة والتي تقدر بنحو 800 مليار دولار، وزيادة حجم الاستثمارات البينية بين الدول العربية والتي ما زالت دون مستوى الطموحات، حيث بلغت قيمتها بين عامي 1985 و1999 نحو 13 مليار دولار فقط، أي أقل من مليار دولار سنوياً، وقد كشف التقرير الاقتصادي الصادر عن جامعة الدول العربية عن تصدر قطاع السياحة قائمة القطاعات الاستثمارية المختلفة في العالم العربي التي استقطبت هذه الاستثمارات (الشرق الأوسط: العدد 7943، 2000/8/27).

هـ – السياحة العربية يمكن أن تسهم في تحقيق تعارف أوثق وتفاهم أفضل بين الشعوب العربية (دبلوماسية السياحة). كل ذلك يمكن أن ينعكس على دفع الاتصالات والعلاقات الدولية العربية – العربية وتوثيقها (الدبلوماسية الشعبية) والتعاون العربي، وذلك من أهم متطلبات هذا العصر، عصر العولمة وصراع الحضارات.

سبل توظيف السياحة في خدمة التكامل العربي

لفترة طويلة من التاريخ العربي الحديث ظل مفهوم السياحة والسائح مقصوراً إلى حد كبير على السائح العربي المسافر والسائح الغربي الزائر. كما ظل التعامل مع السياحة والسائح مقصوراً بالدرجة الأولى على إدارات الجوازات والإدارات الأمنية المختلفة بتلك الدول. وقليلة كانت (وحتى وقت قريب) تلك الدول العربية التي أفردت للسياحة مساحة مناسبة في خططها التنموية وأنشأت لها الإدارات الإشرافية والتنفيذية المتخصصة بما يساعد على تحقيق الأهداف الوطنية وينقلها إلى آفاق العمل العربي المشترك والأهداف العربية الكبرى في الوحدة والبناء والتطوير.

وجهد كبير ما زال مطلوباً في هذا المجال، لتفعيل الآليات السياحية الوطنية والإقليمية العربية بهدف جعل الوطن العربي وحدة سياحية متكاملة (سوق سياحية عربية مشتركة) وفق معطيات الجغرافيا والتاريخ والثقافة والاقتصاد السياسي العربي. وفيما يلي بعض الوسائل التي يمكن بها تطوير الحركة السياحية العربية البينية وتفعيلها لتعزيز التكامل الاقتصادي العربي ودعمه:

1 – زيادة عمليات التنسيق والتعاون بين جميع الأجهزة والهيئات المشرفة على القطاع السياحي في العالم العربي لتذليل كل العقبات والتشريعات التي تعترض حركة السياح العرب داخل الوطن العربي الكبير، وتنسيق الخطط السياحية العربية، وتفعيل دور المنظمات السياحية العربية المتخصصة في تنشيط الحركة السياحية العربية.

2 – تنشيط الاستثمارات العربية البينية لدعم السياحة العربية، وذلك عن طريق قيام الدول العربية بتحرير اقتصاداتها وفتح أسواقها السياحية أمام تدفقات رؤوس الأموال العربية. والحقيقة أن الاستثمارات العربية لا يمكن أن تأتي لمجرد سن القوانين الانفتاحية، فهناك اعتبارات أخرى مهمة لجذب الأموال العربية (وخصوصاً الأموال المهاجرة) يجب أن تؤخذ بجدية من قبل السلطات المختصة، وفي مقدمتها الاطمئنان، والشفافية، وتسهيل الإجراءات، فرؤوس الأموال تذهب دائماً إلى الدول التي تكون فيها القوانين والتشريعات واضحة ومطبقة بالتساوي على الجميع.

3 – تطوير الأساليب الإعلامية والتسويقية للنهوض بالسياحة العربية، حيث يجب العمل على التقريب بين العرض والطلب السياحي، وإيصال المعلومات إلى السياح غير المعروفين والمحتملين والاستفادة من الفضائيات في التعريف بالإمكانات

والمواقع السياحية العربية واستخدام الإنترنت وتكنولوجيا اختزال المسافات للتعريف بالمنتج السياحي العربي. يمكن أيضاً عن طريق الإعلام السياحي المخطط رفع الوعي السياحي عند السياح والمجتمعات المضيفة، وتغيير أنماط ممارسة السياحة بالطريقة العشوائية كما هو حاصل الآن عند كثير من السياح العرب.

4 – رفع مهارات العاملين وقدراتهم في مختلف الخدمات والمرافق السياحية، وحثهم على التعامل مع السائح العربي بأسلوب حضاري رفيع. فالسياح عادة ترتفع حساسيتهم تجاه أي مظهر من مظاهر عدم الترحيب من قبل المجتمع المضيف (Ryan, 1995). وهناك شكوى مريرة من ازدواجية التعامل مع السائح العربي من قبل شركات السياحة والفنادق العربية مقارنة بنظيره الأجنبي (سواح، 2000).

5 – حث مكاتب السفر ووكالاته وشركات الطيران العربية على تنظيم الرحلات السياحية الجماعية للدول العربية بمثل تلك الحوافز التي تقدمها لهم الشركات والمؤسسات السياحية الخارجية.

6 – جعل التبادل السياحي العربي مبدأ لازماً في كل اتفاقيات التعاون الثنائي أو المشترك العربي، وبخاصة في مجال الوفود الشبابية والرياضية والمهرجانات الثقافية، ومعسكرات العمل والمخيمات الكشفية، فالشباب هم قادة المستقبل، ومن شب على روح الانتماء العربي شاب عليها، وتشجيع جمعيات بيوت الشباب التي توفر السكن مخفض الأسعار للشباب.

7 – تحسين البنية التحتية اللازمة لتهيئة المناخ المناسب لتطور الخدمات والمرافق السياحية، وتنويع أنشطة الجذب السياحي في الوطن العربي، والاهتمام بتطوير النشاطات السياحية التي لا تتناقض مع القيم الدينية والاجتماعية للمجتمع العربي، ولا تؤدي إلى استنزاف الموارد السياحية الطبيعية والحضارية، أو تقليل النوعية البيئية.

8 – إنشاء قاعدة معلومات متكاملة بكل عناصر النظام السياحي العربي، حيث لا يمكن رسم خطة عربية للقطاع السياحي في ظل غياب الرؤية الواضحة لكل متغيرات هذا النشاط. كما يجب الاهتمام بتوحيد أساليب جمع المعلومات السياحية وتصنيفها في جميع الدول العربية، وإجراء الدراسات والبحوث بشكل دائم للتعرف إلى رغبات السياح العرب واهتماماتهم واحتياجاتهم. والتنسيق مع منظمة السياحة الدولية (WTO) لتصنيف العالم العربي منطقة سياحية واحدة بدلاً من التقسيمات الحالية التي لا تفيد في تتبع تطوره السياحي بوصفه منطقة سياحية مستقلة.

الخاتمة

تتوافر للوطن العربي موارد وإمكانات سياحية كبيرة ومتكاملة يمكن تنسيق استغلالها بحيث تستقطب معظم التدفق السياحي العربي، إضافة إلى السياح الدوليين غير العرب. ولا يتم ذلك إلا بتعاون وثيق وراشد بين الهيئات والأجهزة ذات العلاقة بالدول العربية جمعاء.

يجب العمل على ألا تكون هناك دول عربية بعينها تصدر السياح وأخرى تستقبلهم، بل يجب أن تكون كل دولة عربية مصدرة ومستقبلة للسياحة العربية في الوقت نفسه، حتى يمكن الانتفاع من الميزة النسبية لكل سوق سفر عربي وتحقيق أكبر قدر من إيجابيات السياحة.

إن زيادة حركة السياحة البينية العربية ستساعد على تيسير انتقال الأفراد ورؤوس الأموال وبناء مصالح مشتركة بين مختلف فئات المجتمع العربي، وتعريف السائح العربي بالأوطان العربية وثقافاتها المتنوعة ومواردها وإنجازاتها ومشكلاتها، ومن ثم تحقيق التكامل والتضامن العربيين وتعزيزهما، واللذين يمكن عن طريقهما الوصول إلى الوحدة العربية بطريقة واقعية بعيدة عن الأحلام والشعارات والقرارات السياسية.

المصادر

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (2000). **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. أبوظبي: شركة أبوظبي للطباعة والنشر.

حسن صالح (1993). السياحة في الوطن العربي. **شؤون عربية**: 76، 106–125.

سلطان الثقفي (1997). **السياحة في المملكة العربية السعودية: السلوك والأنماط**. الرياض: أركان الخليج.

سواح (2000). **السائح العربي يحلم بالمساواة بالأجنبي**. 1(4)، 38–42.

سياحة (2001). **الدورة الرابعة للمجلس الوزاري العربي للسياحة**. 1(1)، 24–27.

سيد الخولي (2000). العولمة والتغيرات الاقتصادية تدق جرس الإنذار. **الاقتصادية: رأي وقضية**، ع 2375، 5/4/2000م.

الشرق الأوسط: العدد: 7239، 23/9/1998.

الشرق الأوسط: العدد: 7281، 4/11/1998.

الشرق الأوسط: العدد: 7803، 9/4/2000.

الشرق الأوسط: العدد: 7880، 25/6/2000.

الشرق الأوسط: العدد: 7943، 27/8/2000.

الشرق الأوسط: العدد: 7944، 28/8/2000.

عبدالعباس الغريري، وسمدية الصالح، وسيداتي ولدالدة (1999). **جغرافية الوطن العربي: دراسة لمعوقات تكامله الإقليمي**. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

عبدالمنعم إبراهيم (2000). منظور جغرافي سياسي وجيوبولتيكي للسياحة بالمملكة العربية السعودية. **العقيق**: 16 (31–32)، 51–58.

فاروق لقمان (1999). السياحة... منافع معكوسة. **الاقتصادية**، العدد 2126، 22/8/1999م.

فضل يونس (1993). **الجغرافيا السياحية**. بيروت: دار النهضة العربية.

محمد الزوكه (1991). **جغرافية العالم العربي**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد القحطاني، وعبدالمنعم إبراهيم (1999). حجم التدفق السياحي والخصائص العامة للسياحة بمنطقة عسير. أبها: **الغرفة التجارية الصناعية**.

محمد القحطاني، ومحمد أرباب، وعبدالمنعم إبراهيم (1997). **السياحة الأسس والمفاهيم: دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية**. جدة: مطبعة دار العلم.

وزارة التجارة (1998). **درجات الفنادق وأسعار الإقامة بها**. الرياض: المملكة العربية السعودية.

Cooper, C., Fletcher, J., Gilbert, D., & Wanhill, S. (1993). *Tourism principles and practice*. London: Longman.

Goeldner, CH., Ritchie, J. R. & McIntosh, R. (2000). *Tourism: principles, practices, philosophies*. New York: John Wiley & Sons.

Lee, E. S. (1966). A theory of migration. *Demography*, 3: 47-57.

Ryan, C. (1995). *Researching tourist satisfaction: Issues, concepts, problems*. London: Routledge.

Smith, S. L. J. (1995). *Tourism analysis: handbook*. London: Longman, 2nd ed.

Ullman, E. L. (1956). The role of transportation as the basis for interaction. In William L. Thomas, Jr., (Ed.) *Man's role in changing the face of the earth*: 862-880. Chicago: University of Chicago press.

WTO, (1995a). Global tourism forecasts to the year 2000 and beyond, Vol. 1: *The World*. Madrid: WTO.

WTO, (1995b). *Yearbook of tourism statistics*. Vol. 1 and 2 Madrid: WTO. 47ed.

WTO, (1997a). *International tourism: A global perspective*. Madrid: WTO.

WTO, (1997b). *Compendium of tourism statistics*, 1991-1995. Madrid: WTO. 17th ed.

WTO, (1998a). *Tourism market trends: Middle East*. Madrid: WTO.

WTO, (1998b). *Tourism economic report*. Madrid: WTO. 1st ed.

WTO, (2000). *Compendium of tourism statistics*, 1994-1998. Madrid: WTO. 20th ed.

قدم في: نوفمبر 2000.

أجيز في: مايو 2002.

ماذا بقي من كارل ماركس في الفكر الاقتصادي المعاصر؟

زكريا فواز*

ملخص: ماركس لم يكن «المهندس» الذي بنى الشيوعية، بل لينين هو الذي صنع النظام الشيوعي. وكل باحث يرغب في معالجة المسائل الاقتصادية الاجتماعية لا بد أن يتوجه إلى ماركس، ليس محازبةً له بل لعدم موضوعية تجاوزه. في دراستنا هذه نعالج ما بقي من ماركس في الفكر الاقتصادي بشكل عام، وفي الاقتصاد السياسي السائد بشكل خاص. وكذلك نُظهر صدى مفاهيم كثيرة تعود في الواقع إلى فكره، موجودة في الجدل الاجتماعي والاقتصادي في بلدان رأسمالية متعددة. والأمثلة على ذلك كثيرة، ودراستنا هذه تعالج أهمها حاضراً، ومنها القيم الأخلاقية المعادية للاستغلال، والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة وغيرها من الموضوعات المهمة. وعدا تأثير ماركس في الفكر الغربي الأكاديمي، فله يعود الفضل في اكتشاف نظريات عدة وأساليب محدَثة للعلوم الاقتصادية. فقد كان السبّاق إلى التعريف بأن العمل سلعة لها خصوصيتها، وقانون التراكم، وصيرورة الرسملة وتكوين رأس المال، وخاصية عدم الاستقرار في تطور المجتمعات الرأسمالية. كما أننا لا نغفل أخطاء ماركس النظرية والتي نرى أن الزمن قد تجاوزها بوصفها نظرية القيمة، والتوزيع، وعدم تمييزه بين ملكية وسائل الإنتاج والسيطرة عليها. برغم ذلك وفي إطار الفكر يبقى ماركس لعلم الاقتصاد كفرويد لعلم النفس، وسيستمر منبعاً للتبصر تماماً كآدم سميث. ومؤلف رأس المال، وبرغم تحطيم تماثيله باقٍ لا يمكن تجاهله، وفي كل الأحوال وجوده ضروري في زمن تعسف الرأسمالية.

* أستاذ محاضر في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، الجامعة اللبنانية.

المصطلحات الأساسية: ماركس، الماركسية، الاقتصاد الماركسي، انهيار الماركسية، الثورة عند ماركس، الاستغلال، نظرية القيمة، التقدم الاجتماعي، حماية البيئة، لينين، تشويه الماركسية.

مقدمة:

رافق سقوط الاتحاد السوفييتي والمعسكر الشيوعي معه، وكذلك تقهقر الأحزاب الشيوعية في العالم، اعتقاد أن الماركسية أو الفكر الماركسي قد اضمحل وانتهى إلى الأبد. فبسقوط الأنظمة الاشتراكية بوصفها معسكراً، تخلَّصت الديمقراطيات الرأسمالية من خصم كان في مواجهتها، وبقيت «القطب الأوحد» الذي يواجه نفسه. هذه المواجهة الداخلية هي أكثر خطورة، ونتائجها أكثر سلبية من مواجهة خصم واحد خارجي. إذ إن في مواجهة الأنظمة الديمقراطية لذاتها، أو مع ذاتها، يصبح الخطر مزدوجاً: الخطر الأول سياسي، والخطر الثاني فكري اقتصادي سوف يؤثر مباشرة، وبصورة سريعة، وسلبية، في المعتقدات السائدة في المجتمعات الديمقراطية.

الخطر السياسي هو تحول الأنظمة الديمقراطية أو تحول الديمقراطية بوصفها فكراً، إلى نوع من الدهماوية السياسية على شاكلة ما شاهدناه في الماضي، من أنظمة فاشستية، وذلك نتيجة للخطر الفكري – الاقتصادي المتمثل أولاً في ظهور الرشوة وتعميمها كاقتصاد سياسي (زكريا فوزان، 1997: 89–97)، أو كمؤسسة مسموح بها أخلاقياً وقانونياً على المستوى العالمي؛ وثانياً والأخطر من ذلك، هو اعتقاد الرأسمالية بوصفها جماعة أو فئة اجتماعية، بأن الفكر الذي بقي يهز مضجعها لأكثر من قرن ونصف من الزمن[1]، قد انتهى إلى الأبد، وأن المبدأ الاقتصادي والاجتماعي الذي يسود من الآن فصاعداً هو: مبدأ دع الأمور تجري في أعنتها (Laisser faire, Laisser passer...)، أو بتعبير آخر، إن الرأسمالية بوصفها فئة اجتماعية تعتقد أن اللون الجديد للاقتصاد السياسي الجديد المتجدد هو رأسمالية

(1) يعد بيان الحزب الشيوعي (صدرت ترجمته الفرنسية عام 1848) الوثيقة المنهاجية الأولى للشيوعية العلمية، وهو في الوقت نفسه مؤلف مهم قدم فيه ماركس وإنجلز للمرة الأولى عرضاً موجزاً وكاملاً ومنسجماً لأسس المذهب الذي وضعاه ولأقسامه المكونة الثلاثة – الفلسفة والاقتصاد السياسي والاشتراكية العلمية (ستيبانوفا، 1979: 74).

من دون لجام سوف تسود طويلاً وطويلاً. ترى هذه الفئة أن الآن هو عصر سيادتها من دون خوف ولا رادع من أحد، وأن كل شيء أصبح مسموحاً لها وحتى الفوارق أو عدم المساواة الاقتصادية والاجتماعية أصبحت ظاهرة طبيعية مقبولة بخضوع كامل للأمر الواقع (Derrida, 1993; Eribon, 1993). وما الدولة – حسب تصور هذه الفئة – إلا المؤسسة العتيدة الساهرة على حماية مصالحها والمحافظة على هذه التحولات الجديدة الناتجة عن واقع جديد ربما نهائي على الصعيد العالمي. فالخطأ السائد اليوم هو اعتبار نهاية المعسكر الاشتراكي مساوية لنهاية الفكر الماركسي، أو على الأقل مؤدية إلى زوال تأثير الماركسية في الفكر عموماً والاقتصاد السياسي المعاصر خصوصاً. وبمعنى آخر «إن إخفاق النظام الاشتراكي تستعمله الفئات الاجتماعية الرأسمالية كضمانة للتفاوت أو للتباين الاقتصادي بين فئات المجتمع»، أو كذريعة للظلم والجور الاقتصادي الذي سوف يسود الأنظمة الرأسمالية مستقبلاً كما صرح الحبر الأعظم عام 1993 (Le Monde, 1993: 15).

لعله من السذاجة أن نفترض أن الحكام في المجتمعات الرأسمالية أو الديمقراطية، ومن معهم من المفكرين الليبراليين، يجهلون هذه الأمور أو ليسوا واعين لهذه الظواهر في مجتمعاتهم المبنية على أسس سياسية واقتصادية وثقافية متكاملة. ولكن الأمور في مجتمعات العالم الثالث تأخذ وجهاً أصعب في التحديد، إذ إن الظلم الاقتصادي يغطى بجور وقهر اجتماعي بنيوي وعائلي وعرقي وسياسي – قبلي وطائفي (Corm, 1993: 14-15) ويأخذ أشكالاً متعددة، طبقية أو عنصرية في بعض البلدان، وطائفية أو مذهبية في بلدان أخرى (كمال حمدان، 1998: 19). ونشير إلى أن المجتمعات العربية التي وصلها فكر كارل ماركس عن طريق الأحزاب الشيوعية العربية – والتي ما كانت سوى صورة ساخرة عن ماركسية لينين السوفييتية – ثم عن طريق كفاح الأنظمة العربية وبعض رجال الدين ضد الماركسية، قد وصلها مشوهاً.

فالعالم العربي يعاني حالياً من حالة فقدان التوازن الحضاري والسياسي والاقتصادي: فالانقسامات والحروب الأهلية والخلافات الحادة هي السائدة؛ فعزلة الأنظمة عن شعوبها وانفجار الطوائف والإثنيات هي السياسة السائدة، والغياب الكامل عن المشاركة في التقدم العلمي والتطور التقاني، والفقر والأمية في الأوساط الشعبية هي السياسة الاجتماعية المعمول بها؛ والفساد والبيروقراطية في الإدارة

والشأن العام، والتخلف والغش في أنظمة الحكم والمؤسسات المدنية والشعبية على مستوى الجماعة والفرد، والزيف الديمقراطي والفهم السقيم للدين والقيم وانهيار الطبقات الوسطى التي تحمي التوازن الاجتماعي، وانخفاض مستويات التعليم وخراب الجامعات التي تصنع النخب والكوادر، وهجرة العقول والكفاءات بحثاً عن مجتمعات تحترم قيمة الحياة وحقوق الناس. فكل هذه المشكلات والظواهر تجد معانيها في العالم العربي. أما الظلم الاقتصادي فهو مفقود من المفردات في لغة العرب وكأن كل الصراعات التي ذكرناها ليس لها علاقة بالاقتصاد السياسي السائد في العالم العربي خصوصاً وفي العالم الثالث عموماً.

وبأسف شديد نقول لمن استبشروا سعادة لإخفاق الأنظمة الاشتراكية، إن كل باحث يريد أن يعالج المسائل التي ذكرنا مجبر على أن يلجأ أو يتوجه إلى كارل ماركس، ليس حباً فيه ومحازبةً له أو لأنه معصوم من الضلال والخطأ، ولكن لأنه لا يمكن الالتفاف عليه أو تجاوزه. فكل من يريد أن يعالج مسألة لها علاقة بالاقتصاد السياسي المعاصر يجد أمامه كارل ماركس، ويجب عليه أن يقبل الفكر الذي يشكل تراث كارل ماركس أو يدحضه. كما يتعين عليه أن يدافع أو يبرر أسباب استبعاد الفكر الماركسي. إن التأثير الثابت والباقي لكارل ماركس في الفكر الاقتصادي، ليس ظاهرة فريدة وحكراً عليه وحده في عالم الفكر المعاصر؛ فالمثل المدهش والأكثر نطقاً يمكن أن يكون أفلاطون الذي يبقى حضوره في الفلسفة غير قابل للتجاوز .(Heilbroner, 1984: 7)

ففي دراستنا هذه لا نهدف إلى الدفاع عن الفكر الماركسي، أو دراسة تاريخه أو عرض التراث الاقتصادي لمعلمه، أي كارل ماركس (باغاتوريا وفيغودسكي، 1986)[2]، أو معالجة أسباب إخفاقه السياسي، ولكن نريد أن نعالج التأثير الباقي لكارل ماركس في الفكر الاقتصادي، بشكل عام، وفي الاقتصاد السياسي السائد في الأنظمة الرأسمالية بشكل خاص. لأن رياح «التأثير الماركسي» في الاقتصاد السياسي السائد في العالم الثالث لم ولن تأتي من «المعسكر الاشتراكي»، حيث شهد ماركس فيه إخفاقه السياسي، ولكن من المجتمعات الليبرالية التي أسهمت، هي نفسها، في بناء الفئات الحاكمة وإيصالها في دول العالم الثالث إلى السلطة.

(2) الموضوع ليس جديداً، فقد عالجته أكثر الأدبيات الاقتصادية (انظر: غ. أ. باغاتوريا، و ف. س. فيغودسكي، 1986: 424 صفحة).

ماركس ليس أكثر مسؤولية عن اللينينية من نيتشه (Nietzsche) عن النازية

منذ انهيار الحكومات الشيوعية والاشتراكية السابقة، وهرولة شعوبها للانضمام إلى اقتصاد السوق الرأسمالية التي سحرت به منذ الستينيات، يتجنب السياسيون اليساريون الاستشهاد أو الإشارة إلى الماركسية. وبرغم ذلك يستمر كارل ماركس في التأثير في الفكر الاقتصادي المعاصر عموماً، وفي الفهم المادي للتاريخ وللاقتصاد خصوصاً.

فكما فضلت شعوب اشتراكيات أوروبا الشرقية معالجة مشكلاتها الاقتصادية بآليات علم الاقتصاد الليبرالي بدل طرق الإصلاح الاقتصادي الطويلة النفس التي يلحظها فكرها الاقتصادي، كذلك يفضل ملايين الناس العقاقيري النفسية (Les psychotropes) على الطب القائم على التحليل النفسي. مع العلم أن الأبحاث الحالية حول الدماغ نتجت أو تفرعت من نظريات سيغموند فرويد.

إن علماء الفيزياء العاكفين على الدراسة والبحث في أصل الكون يتساءلون حول صحة النظرية النسبية. غير أن أبحاث ألبير أينشتاين ونظرياته تستخدم كأساس للقسم الأكبر من علم الفيزياء المعاصر، لأن أينشتاين قد صمد أمام السؤال الذي يطرحه كثيرون حول كل من ماركس وفرويد: «هل كانا على صواب؟» ربما أكثر من كل المفكرين الكبار في تاريخ الإنسانية، يبقى ماركس وفرويد وأينشتاين الأكثر تأثيراً وبصورة راسخة في القرن المعاصر. فالثلاثة ولدوا في القرن التاسع عشر[3] ولكن أينشتاين وحده أنجز قسماً كبيراً من أعماله خلال عصرنا. غير أن نظرياتهم كانت ثورية إلى حد أصبحت عنده جزءاً من العقل الواعي للشعوب، إذ تعني ضمنياً، ما نستطيع أن نسميه التطور. إن فكرهم لَغَمَ معتقدات زمنهم، وبذلك أسهموا في ولادة مبادئ جديدة لزمننا المعاصر. وحتى الآن فإن مجرد ذكر أسمائهم يغذي جدالات مستعرة من أقصى الأطراف، ابتداءً من المتشددين دينياً وحتى نخبة من المفكرين العلمانيين. وهكذا نستطيع أن نقول إن المفكرين الثلاثة قد صنعوا القرن العشرين، ولكن هل سيسهمون بنظرياتهم في قولبة القرن الحادي والعشرين؟

إن الحوادث الصاخبة التي شهدتها نهاية القرن العشرين، وخصوصاً انهيار الشيوعية في معظم البلدان الاشتراكية، حثت الماركسيين على إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

(3) كارل ماركس (Karl Marx, 1818-1883). سيغموند فرويد (Sigmund Freud, 1856-1939). ألبيرت أينشتاين (Albert Einstein, 1879-1955).

ليس هناك في تاريخ الفكر الإنساني مفكر أخزي بشكل كامل، أو على الأقل ظاهرياً، كما أخزي كارل ماركس. وبالفعل فإن الماركسية التي استخدمت سياسياً ونفذها لينين عملياً، يبدو أنها تحتضر. ولكن يجب ألا ننسى أن ماركس لم يكن المهندس الذي أقام الشيوعية، إذ سوف يقع عبء النهوض بهذه المهمة على عاتق خلفه لينين (Heilbroner, 1984: 182). وبرغم أن روسيا في عهد نيقولا الأول كانت «حجر الزاوية في الاستبداد بأوروبا» كما وصفها المؤرخ توكفيل[4]، فلا إنجلز ولا ماركس «ألقيا نظرة في اتجاه البلاد الروسية» (Heilbroner, 1984: 154) في أثناء إمعانهما النظر في أوروبا بحثاً عن المكان الذي هو أكثر احتمالاً في توليد الثورة. والأدهى من ذلك فقد استبعد ماركس كلياً قيام ثورة بروليتارية في روسيا، إذ كان النظام الاقتصادي ما يزال إقطاعياً ولم يكن هناك تصنيع يؤدي إلى ظهور رأسمالية وطبقة بروليتارية، أي ظهور طبقتين متناحرتين أو لم تكن هناك ظروف موضوعية وذاتية للقيام بالثورة. فزرع الشيوعية في أرض روسيا لم يكن مناسباً مطلقاً، حسب الشروط التي يضعها الفكر الماركسي نفسه. وبالنتيجة كان زرعها في البلاد الروسية مثل زراعة الأشجار الاستوائية في البلاد الباردة.

إن «رأس المال» هو كتاب النهاية بالنسبة إلى الرأسمالية ونكاد لا نجد في كل ما كتب ماركس شيئاً يتطلع إلى ما وراء يوم الحساب ليبين لنا معالم الجنة المنتظرة في النظام الشيوعي (Heilbroner, 1984: 74). ولكن لينين تعلق بالفكرة التي عارضها ماركس (Heilbroner, 1984: 171) في حياته، والتي تذهب إلى أن «الإرادة البحتة» يمكن أن تكون القوة الدافعة للثورة، وذلك بدلاً من «الظروف الموضوعية». وهكذا أثبت لينين فيما بعد أن هذه (الإرادة البحتة) لم تكن خيالية بهذه الدرجة. وهكذا تمكن بأقليته البلشفية المنظمة من القفز إلى السلطة في أثناء الثورة الروسية، وفرض دكتاتورية تعد من أسوأ الدكتاتوريات التي حكمت باسم الماركسية وأكثرها دموية (Sorman, 1995: 17)[5].

(4) توكفيل الكسيس (Charles Alexis Clérel de Tocqueville, 1805-1859) مؤرخ وسياسي فرنسي. شرعي ونصير الملكية الدستورية. في عهد الجمهورية الثانية، نائب في الجمعية التأسيسية والجمعية التشريعية. وزير الخارجية (حزيران – تشرين الأول 1849)، اعتزل العمل السياسي عام 1851 ليتفرغ للكتابة.

(5) إن الإشارات الأكثر علمية والتي كانت تتنبأ بانهيار النظام الشيوعي في الاتحاد السوفييتي هي «انخفاض معدل الحياة، في الستينيات، حتى دون الأخذ بالاحتساب جرائم الغولاغ (Goulag)». (Sorman, 1995: 17).

ليس كارل ماركس، الفيلسوف وعالم الاقتصاد، هو الذي يجب على الرأسمالية أن تمسك بخناقه في النهاية، على نبوءته بأن الرأسمالية يجب حتماً، وبالضرورة، أن تنهار. ولكن الذي يجب صلبه في النهاية هو لينين. إذ عليه تقع مسؤولية إبادة عشرات الملايين من البشر (Salisbury, 1978; Johnson, 1985: 61-116, 82-83)، عدا جرائم الغولاغ (Goulag) التي نفذها من أتى بعده. إن البلاشفة لم يبنوا مطلقاً ثورتهم على ذلك «التنبؤ العلمي» الماركسي الذي أقامت الشيوعية صرحها عليه. إن لينين وتروتسكي (وهذا الأخير لم يكن أقل دموية من خصمه جوزيف ستالين)، عند تسلمهما السلطة، بادرا على الفور إلى تدمير كل بنية اشتراكية وديمقراطية تبلورت في مجرى الثورة، بقصد تحويل ذلك المجتمع الإقطاعي – الفلاحي المتخلف إلى «جيش عمل» يعمل تحت إمرة القيادة الحزبية. إن مثل هذه التدابير الدكتاتورية لاقت شجباً حاداً من طرف اليسار الماركسي ومن أطراف أخرى، من برتراند راسل إلى معظم الفوضويين (تشومسكي، 1997: 19). وبمعزل عن التطبيق العملي الذي ابتدعه لينين، فإن «الماركسية تسلك على العموم سبيلاً أقل عنفاً مع الواقع من أي نظام آخر بين جميع «النظم الفكرية» التي جاء بها أصحابها على أمل تنوير المجتمع البشري وترقيته» (جون ستراتشي، 1964: 10). في النهاية إن فكر كارل ماركس ليس «ماركسياً» فقط، وليس حكراً على الشيوعيين وحدهم، إذ هو صفوة ما وصلت إليه العقول النيرة، عبر التاريخ، من فلسفة إنسانية.

فكر كارل ماركس يبقى معاصراً

في الوقت الذي كانت فيه شعوب أوروبا الشرقية ودول الاتحاد السوفييتي سابقاً، ترقص فرحاً للكسوف الظاهري لفكر كارل ماركس، استمرت شعوب أخرى، تجد في أبحاثه وأعماله في العلوم الاقتصادية دروساً وإرشادات جديدة. إذ إن التحاليل الثورية (بمعنى الجديدة أو الخارجة عن نطاق التطور الكلاسيكي لعلم الاقتصاد) لكارل ماركس عالجت بصورة شبه حصرية الاقتصاد الرأسمالي السائد ولم تعالج مطلقاً النظام الاقتصادي الاشتراكي.

إن حصر كل إسهام فكر كارل ماركس في العلوم الاقتصادية المعاصرة، ادعاء غير واقعي، لأن دراسة التراث الاقتصادي الماركسي بكامله، قادرة على إعطاء تصور شامل عن النظرية الاقتصادية الماركسية. ويكفي أن نذكر بعض القضايا المهمة التي عالجها ماركس تفصيلياً في مسودات المخطوطات الاقتصادية، لنقتنع

بأن المواد المتضمنة فيها توسع النظرية الاقتصادية وتعمقها، وتتمتع، فضلاً عن ذلك، بدرجة عالية من الأهمية في العصر الحالي (باغاتوريا وفيغودسكي، 1986: 6): نقد الاقتصاد السياسي الرأسمالي (بدءاً من آدم سميث، ومن سبقه في علم الاقتصاد السياسي، حتى الأحلام الاقتصادية الطوباوية عند برودون)[6]؛ وتحليل التشكيلات ما قبل الرأسمالية؛ والبضاعة كـ «خلية اقتصادية» أولية للرأسمالية، والعمل المنتج؛ والتقدم العلمي – التكنولوجي في ظل الإنتاج الآلي الضخم؛ والنزعة لتحويل العلم إلى قوة منتجة مباشرة؛ وتكثيف العمل؛ ونظرية تجديد الإنتاج والأزمات الاقتصادية؛ ونظرية الريع العقاري؛ ونظرية الاحتكار الرأسمالي؛ والإخضاع الشكلي والفعلي للعمل من قبل رأس المال، وإلى آخره من النظريات التي تشكل وحدها علم اقتصاد متكامل. عدا هذه المواد الضخمة التي سمحت بالفهم الفكري – النظري والعملي للاقتصاد الرأسمالي، فإن طريقة البحث الاقتصادي عند ماركس في غاية الأهمية. إذ «إن بحث القانون الاقتصادي لحركة المجتمع الرأسمالي يعد أساس البحث الاقتصادي عند كارل ماركس» (باغاتوريا وفيغودسكي، 8:1986). إن تحليل محتوى نظرية ماركس الاقتصادية وخصوصيات طريقة بحثه الاقتصادي يؤدي إلى استنتاج مفاده أن هذه النظرية تتضمن المقدمات الضرورية، التي تسمح بتشخيصها وتطويرها لتفسير جملة من العمليات الأساسية في الاقتصاد المعاصر (باغاتوريا وفيغودسكي، 1986: 8)، إن كانت هذه العمليات على مستوى علم الاقتصاد الكلي (La Macroéconomie) أو على مستوى الاقتصاد الجزئي (La Microéconomie).

إن الدراسة المتكاملة لتراث ماركس الاقتصادي تفترض تحليل هذا التراث بارتباطه بالفهم المادي – الديالكتيكي للتاريخ. وقد عدَّ الفهم المادي للتاريخ (وهو حسب فريدريك إنجلز (Engels, 1820-1895) الاكتشاف العظيم الأول لكارل ماركس) (باغاتوريا وفيغودسكي، 9:1986) المقدمة النظرية والأساس المنهجي لنظرية ماركس الاقتصادية (نظرية القيمة المضافة هي اكتشافه الاقتصادي الأهم) (باغاتوريا وفيغودسكي، 9:1986). وبرغم أن نقد كارل ماركس تناول الاقتصاد السياسي الرأسمالي السائد في القرن التاسع عشر، فإن بقاء الرأسمالية إلى يومنا

(6) Pierre Joseph Proudhon (1808-1864), *Qu'est ce que la propriété?* (1840).

هذا، من دون رادع، خصوصاً على الصعيد الفكري، يؤدي إلى تعسف وتجاوزات لا حصر لها.

نستطيع أن نجد وبسهولة صدى مفاهيم كثيرة تعود في الواقع إلى فكر ماركس، هذه الأفكار والمفاهيم موجودة في الجدل الاجتماعي والاقتصادي في بلدان رأسمالية متعددة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبلدان أوروبا الغربية. بالطبع إن رجال السياسة والمحللين، لا يفيضون بالذكر في مداخلاتهم لمرجعية أفكارهم لماركس، ولكنهم في أكثر الأحيان يتجابهون حول مسائل اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة أو معترف بها في شكلها الحالي، أو في الشكل الذي وصلت إليه حالياً قبل ماركس.

أما الأمثلة للمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية التي تعبر عن التأثير النافذ لكارل ماركس فهي كثيرة، وأهمها فيما يتعلق بأحداث الوقت الحاضر:

- **القيم الأخلاقية المعادية للاستغلال في عالم المال والأعمال:** إن ماركس يجادل ويقاوم بشدة التسليم بمبدأ ضرورة تنظيم المجتمع على الوجه الذي يكون كل عمل نؤديه في ظل هذا التنظيم، إنما نؤديه بهدف تحقيق أكبر تبادل مربح يتاح لنا في حياتنا! (دافيد برايبروك، 44:1983). وعلى غرار كثيرين من المفكرين والمصلحين الدينيين، يرى أن الأفضل تماماً هو أن يكرس الناس أنفسهم لقضاء حاجات الآخرين، مدفوعين إلى ذلك بدافع من الحب أكثر من دافع توقعهم لأي مكسب أو ربح يرتجى منهم. ففي مخطوطات ماركس المدونة في سنة 1844 (كارل ماركس [1844]، 1974)، نجده يعبر بصورة أكثر وضوحاً مما نجده في أي مكان آخر من كتاباته عن الأسس الأخلاقية لموقفه غير المهادن طوال حياته، من أي نظام اقتصادي يقوم الناس في ظله بالإنتاج والاستهلاك، وهم محكومون بسوق للمبادلات أكثر منه بشيء آخر (دافيد برايبروك، 1983: 46). إن الجوهر الأخلاقي في الفكر الاقتصادي لكارل ماركس يلتقي مع مُثُل مفكر آخر، كان ماركس مجحفاً في حقه[7]،

(7) كانت لغة ماركس بوصفه اقتصادياً دقيقة، وبوصفه فيلسوفاً مؤرخاً تمتاز بالبلاغة، وبوصفه ثورياً كانت انفعالية. وعلى سبيل الذكر أطلق عليه أطفاله اسم العربي (Sarrasin) (وهو تعبير أطلقه الأوروبيون في العصور الوسطى على عرب الأندلس بوجه خاص) بسبب بشرته الداكنة اللون وعينيه الغائرتين اللامعتين وشخصيته الانفعالية. (هيلبرونر، 1979: 155، 156، 169، 170).

هو آدم سميث (Adam Smith)[8]. هذا الجوهر الأخلاقي المعادي للاستغلال نجده في العداء المطلق الذي يأخذ شكل الحقد الطبقي عند كارل ماركس[9]، في حين يعبر بعطف لا يستهان به نحو الفقراء عند آدم سميث (Sorman, 1995: 16). كذلك نستطيع أن نقرأ المواقف نفسها عند مؤرخين أسكتلنديين آخرين، في القرن التاسع عشر.

نجد كارل ماركس حينما يتحدث عن الإفقار (Heilbroner, 1984: 90)، مصرحاً في البيان الشيوعي: (ماركس وانجلس، 1848: 55–56) «... أما العامل في عصرنا. فعوضاً عن أن يرتفع ويرقى مع رقي الصناعة، لا ينفك يهوى في انحطاط، إلى أن

---

(8) هناك قواسم مشتركة بشكل مدهش بين كل من آدم سميث (1723–1790) وكارل ماركس (1818–1883)، برغم أن الأول عاش في القرن الثامن عشر، والثاني في القرن التاسع عشر. ولد سميث في إسكتلندة، في قرية كما يبدو – من مطالعتنا للتاريخ الاقتصادي لإنكلترا – عالماً غريباً، قاسياً لا يمكن أن نتصوره. وبهذا نعتقد أن سميث عرف الفقر وشاهد من الناس من هو أشد فقراً منه ومن عمه الذي رباه. وكل ذلك في إمبراطورية «السترلنغ» التي لا تغيب عنها الشمس، حيث كان الإسكتلندي يعد مواطناً من الدرجة الثانية مرتين، مرة لأنه إسكتلندي ومرة ثانية لأنه فقير في مجتمع كان ذلك فيه يبدو صراعاً وحشياً من أجل البقاء في أحط صوره (هيلبرونر، 1979: 46). وحينما بلغ السابعة عشرة من العمر توجه إلى أكسفورد بفضل منحة دراسية. وفي عام 1751 حصل على كرسي مادة المنطق في جامعة غلاسكو، ثم منح كرسي الفلسفة الأخلاقية. وكاد يفصل من الجامعة حينما عثروا معه على نسخة من كتاب الفيلسوف ديفيد هيوم، وقد اتُّهِمَ أيضاً من قبل زملائه الأساتذة بالابتسام في أثناء الصلاة وأنه صديق حميم للكاتب هيوم ولا يلقي دروس الأحد عن الشواهد المسيحية، وإنه التمس من مجلس الجامعة الاستغناء عن بدء الدروس بالصلاة، ويفهم من ذلك «حساسيته» نحو الدين. بعد إقامته في فرنسا، الإقامة التي امتدت بين عام 1764 و1766، حيث تواصل مع فولتير، وكيناي وتيرغو، وهم من أبرز الاقتصاديين في وقتهم. وبعد هذه الإقامة في فرنسا أصبح عالم اقتصاد ونشر «ثروة الأمم» عام 1776 الذي وصفه ميرابو (Mirabeau) الأب، بأنه «اختراع يتساوى في المرتبة مع اختراع الكتابة والنقود» (هيلبرونر، 1979: 53). إذن باختصار: آدم سميث في بلاده مواطن من الدرجة الثانية، دَرَسَ ودرّس الفلسفة واصبح عالم اقتصاد بعد إقامته الفرنسية وعلاقاته مع انتليجنسيا قبيل الثورة الفرنسية. دون أن ننسى حساسيته نحو الكنيسة.

(9) ولد ماركس في ألمانيا من أب يهودي وأم من أصل هولندي. درس الفلسفة والتاريخ والحقوق في بون ثم برلين. اختار في عام 1841 موضوع «الفرق بين فلسفة الطبيعة عند ديموقريطس (Démocrite) وفلسفة الطبيعة عند أبيكور (Epicure) موضوعاً لأطروحته في الدكتوراه». وظهر ماركس كعدو لا يعرف المهادنة ضد أي محاولة لإخضاع العلم للدين بعد أن نقد نظرة هيغل السلبية إلى أبيكور المادي وأعجب بالكفاح الجريء الذي خاضه هذا الفيلسوف والمنبر اليوناني القديم ضد الدين والخرافات. كان ماركس قد وطد العزم على تكريس نفسه تالياً للنشاط العلمي ولأن يصبح مدرساً في جامعة بون. ولكن الحكومة البروسية أقنعت ماركس بأنه لا مكان لفكره في الجامعات البروسية. سافر إلى باريس عام 1843 وهناك تعرف إلى صديقه إنجلز الذي شجعه على دراسة الاقتصاد السياسي، وتعرف كذلك إلى الأنتلجينسيا اليسارية الفرنسية أمثال لوي بلان وإيتيان كابي وبيير ليرو وإلى بيير جوزيف برودون. وبعد تركه فرنسا نستطيع أن نقول إن ماركس الفيلسوف أصبح عالم الاقتصاد الذي نعرفه. وباختصار فإن ماركس، كآدم سميث، كان مواطناً من الدرجة الثانية في بلاده نتيجة لجذوره اليهودية، فيلسوفاً في القسم الأول من حياته وعالم اقتصاد بشكل واضح بعد إقامته في فرنسا. دون أن ننسى رفضه المعلن للدين، اكثر منه عند آدم سميث.

ينزل إلى مستوى هو أدنى وأحط من شروط حياة طبقته نفسها. ويسقط العامل في مهاوي الفاقة، ويزداد الفقر والإملاق بسرعة تفوق سرعة ازدياد السكان ونمو الثروة...». ونجد كارل ماركس يعبر، تالياً، بطريقة علمية عن الموضوع نفسه في كتاب «رأس المال»: (Marx, 1867: T1:613) «... بيد أن جميع طرائق إنتاج القيمة الزائدة (مرادف للربح أو للزيادة في رأس المال) هي في الوقت عينه طرائق لتحقيق التراكم (الإثراء)؛ وكل اتساع في التراكم يصبح، في المقابل، وسيلة لتطوير هذه الطرائق. **يترتب على ذلك أن حال العامل لابد من أن تزداد سوءاً، كلما تقدم تراكم رأس المال، سواء أكان الأجر مرتفعاً أم منخفضاً.** وأخيراً فإن القانون الذي يوازن، دوماً، فيض السكان النسبي، أو الجيش الصناعي الاحتياطي، مع أبعاد التراكم وشدته، يقيد العامل برأس المال أشد من تقييد مطرقة هيفايسيوس (Vulcain) لبروميثيوس (Prométhée) إلى الصخرة. فهو يملي تراكم البؤس، بموازاة تراكم رأس المال. **وإن تراكم الثروة في هذا القطب، هو في الوقت عينه تراكم للبؤس وعذابات العمل والعبودية والجهل، والقسوة والانحطاط الخلقي، في القطب المعاكس، أي في قطب الطبقة التي، هي نفسها، تنتج رأس المال بيدها**»[10].

وما يدعو إلى الدهشة، أن آدم سميث وهو فيلسوف علم الاقتصاد الرأسمالي، تبنى الخطاب نفسه قبل ماركس وبطريقة أكثر وضوحاً: «**... حيث توجد الملكيات الكبيرة، يوجد عدم المساواة في الثروات. لكل رجل غني يجب أن يكون هناك، على الأقل 500 فقير، والرخاء الذي تنعم به أقلية من الأشخاص يفرض الفاقة على عدد يفوق بكثير هذه الأقلية...**» (Smith, 1776: 766).

لم تكن المدرسة الأخلاقية في علم الاقتصاد حكراً على ماركس وسميث وحدهما، فالمدرسة الكلاسيكية الإنكليزية عموماً والإسكتلندية خصوصاً عريقتان في تقاليد الفلسفة الأخلاقية – وهو مذهب كان يدل على معان أوسع بكثير مما نفهمه نحن الآن – إذ كانت الفلسفة الأخلاقية تشمل علم اللاهوت الطبيعي وعلم الأخلاق والفقه والاقتصاد السياسي (هيلبرونر، 45:1979)، فقبلهما سبق لجون بيلليرس (J. Bellers) أن كتب عام 1696: «لو كان لدى المرء مائة ألف فدان من الأرض، وعدد مماثل من الجنيهات الإسترلينية وعدد مماثل من المواشي، ولم يكن

(10) يبدو لنا أن الترجمة العربية لكتاب رأس المال هي من أسوأ الترجمات، لذا اعتمدنا على النسخة الفرنسية للكتاب الأول، وقد سهر عليها، كما نعتقد، كارل ماركس نفسه الذي كان ضليعاً في اللغة الفرنسية.

لديه عامل، فمن سيكون هذا الثري إن لم يكن عاملاً؟ وبما أن العمال يجعلون الناس أثرياء، إذن فكلما زاد عدد العمال، زاد عدد الأثرياء فعمل الفقراء هو منجم الأغنياء» (Bellers, 1696: 2).

برغم مضي أكثر من ثلاثة قرون على ما كتبه بيلليرس وأكثر من قرنين على ما كتبه سميث وأقل من قرن ونصف القرن على ما كتبه ماركس: «...إن التراكم (يساوي بالتطابق تزايد رأس المال أو الرسملة) يطابق استهلاك العمال المنتجين لكل جزء من المنتوج الزائد المحول إلى رأسمال (القسم المرسمل)، أو يطابق تحويل هذا الجزء إلى مزيد من العمال المأجورين (يساوي بالتطابق آلة الإنتاج)» (Marx, 1867: T3:581). أليست معادلة كارل ماركس (التي مر عليها الزمن حسب توهم بعض الباحثين) مطابقة لنظرية جون مينر كينز[11] في كتابه «النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود» (Keynes, 1936). حيث يعد اللورد كينز أن الدخل الإجمالي (يساوي

(11) جون مينر كينز (John Maynard Keynes, 1883-1946)، يعد اللورد كينز، حسب رأينا، الشخصية الفكرية الأكثر غموضاً في القرن العشرين (ولد في سنة وفاة كارل ماركس نفسها) وأنكى مفكر اقتصادي في عصرنا. وهو شخصية متناقضة بشكل مدهش، فهو في آن واحد يجمع اتجاهين: فمن جهة، يعد أنكى المتفانين في العداء للماركسية (التي كن لها كراهية عاطفية عميقة)، وفي الوقت نفسه قدم للطبقات المتوسطة والفقيرة (برغم احتقاره وجهله وشكوكه في الحركة العمالية (جون ستراتشي، 1964: 328)، اكبر إسهام فردي في آلية الانتقال إلى الاشتراكية عبر الديمقراطية (Idem., 328:). وبفضله هذا، ساعد على أن ترى شعوب العالم الغربي طريقاً إلى الأمام، وطريقاً للحصول على مكاسب اجتماعية – اقتصادية لا يمكن أن تعبرها إلا عن طريق مجرى الحرب الطبقية الجماعية، أي ثورة البروليتاريا (التي نادى بها كارل ماركس). وبرغم هذا العداء للماركسية والذي أجهد نفسه وزميله هارود (Roy Harrod) بإثباته (Idem.: 276)، فقد واجه كينز تهمتين، تساويان الخيانة العظمى في المجتمعات الغربية في تلك الوقت، فالأولى تهمة العطف على الألمان حينما رفض التوقيع على معاهدة فرساي عام 1919 (حينما كان عضواً في الوفد البريطاني) وهو القائل: «والآن وقعتم على أسباب الحرب العالمية الثانية» (Keynes, 1919). والتهمة الثانية هي التعاون مع البلاشفة، بعد أن أصبحت، في آب 1925، ليديا لوبوكوفا (Lydia Lopokova) راقصة الباليه الروسية المشهورة، زوجة عميد كمبريدج، أي كينز (M.Herland, 1981: 48-49). ومن جهة ثانية، يعد كينز أنكى فيلسوف اقتصادي أسهم في إنقاذ الرأسمالية المعاصرة. إذ يجب أن نضع ظهور نظريته العامة في الحقبة التاريخية والاقتصادية للثلاثينيات من هذا العصر – هذه النظرية التي كان من شأنها أن ثورت الطريقة التي يفكر بها العالم عموماً في مشكلات الاقتصاد، وأحدثت تغيراً كبيراً وأسهمت في انهيار أكثر الأسس الريكاردية الموجودة في الماركسية بشكل خاص (ج. ستراتشي، 1964: 327) إذ نجح الرجل في إقناع الرأسمالية، برغم تصرفها بعداوة نحوه، بتقديم تنازلات كثيرة، ونجح بذلك في تغيير الطريقة التي ينظر بها العالم عموماً إلى مشكلات الاقتصاد وصنع نظرية ليست جديدة تماماً، بقدر ما هي صنع نظرية لاقتصاد جديد (ج. ستراتشي، 1964: 276، 298، 326، 328). وكل ذلك في وقت كانت فعلاً الرأسمالية في دورة تبدو كأنها تحتضر، وبذلك فوّت على الماركسية تحقيق حتميتها التاريخية، في الثلاثينيات، حينما كانت الفرصة الوحيدة السانحة لها لتحقيق الثورة البروليتارية في العالم الغربي. هذه الثورة التي كانت تنوي صنع إنسان جديد كما طمح ماركس دون نجاح ولكن كينز نجح في صنع نظرية لاقتصاد جديد.

بالتطابق الإنتاج عند ماركس)[12] هو المتحول التابع الأساسي (Keynes, 1936:15). وأن هدف النظرية العامة معرفة العوامل التي تحدده. وهي إذا حللت الدوافع النفسية للإنفاق فذلك لأن إنفاق (استهلاك) الأولين هو الشرط اللازم والكافي لدخل الآخرين (Keynes, 1936: 15). فحينما ننظر في الوقائع الاقتصادية التي حددها كينز في مجموعها[13]، نجد أن إنتاج الثروات وتوزيعها وتداولها واستهلاكها ظواهر متمازجة تمازجاً وثيقاً، بحيث لا يمكن فصلها دون محذور (Keynes, 1936: 14).

ليس فقط منذ أيام سبارتاكيس، وبيلليرس، وآدم سميث ومن ثم ماركس؛ ولكن حتى عصرنا هذا، حيث النظرية الاقتصادية الكينزية أو الكينزية الجديدة أو ما بعد الكينزية تسيطر على الفكر الاقتصادي المعاصر، وعلى السياسات الاقتصادية لأكثر دول العالم، وكل من يدرس في كليات العلوم الاقتصادية، يبقى كتاب «النظرية العامة» لجون مينر كينزإنجيله الدائم. برغم ذلك **فإن هناك ضرورة أصبحت واضحة، بفضل كينز، لتوسيع المعادلة بأن ليس فقط قوة عمل العمال هي منجم الأغنياء. ولكن أفواههم وكل ما يستهلكونه من منتجات أيضاً هي مصدر ثروات الأغنياء** إن تصحيح هذا التباين، عن طريق إعادة توزيع المداخيل، هو الشعار الثابت لأكثر السياسات الاقتصادية في الدول المتطورة والتي تطبق سياسة اجتماعية عادلة في العالم المعاصر.

- **التقدم الاجتماعي**: أراد ماركس تصحيح التباين المتصاعد بين الأغنياء والفقراء. ففي وقتنا الحاضر، وفي أكثر الدول الرأسمالية ذات النظام الديمقراطي المتطور، يبقى موضوع العدالة الاجتماعية، على مستوى توزيع المداخيل خصوصاً، المحور الأساسي لكل السياسات الاقتصادية مهما كان الاتجاه السياسي للحكومات القائمة. حتى إن عدداً كبيراً من رجال السياسة الأمريكيين، خصوصاً في الحزب الديمقراطي، يزينون برامجهم الانتخابية بخطابات يفضحون ويندون فيها بالأرباح المالية الطائلة للأغنياء ويطرحون وسائل جديدة لإعادة توزيع المداخيل.

---

(12) الدخل الإجمالي هو عبارة عن مجموع الإنتاج معبر عنه بالقيمة النقدية وبالأسعار الجارية.

(13) أسباب الوقائع الاقتصادية حسب ج. م. كينز متعددة ومعقدة، «ونظريته العامة» تجمعها في ثلاثة من المفاهيم: المفاهيم النفسية (أهمها، الميل إلى الاستهلاك، والحافز إلى التوظيف وترجيح النقود السائلة)، والمفاهيم الموضوعية (أمثال: كلفة الاستعمال والاستخدام التام)، ثم المفاهيم المختلطة (مثل: الفاعلية الحدية لرأس المال). (Keynes, 1936, 1969: 14).

كذلك الأمر في فرنسا، ومنذ وصول الاشتراكيين إلى الحكم وتناوبهم على السلطة مع اليمين، وكذلك تعايش اليمين مع اليسار، فإن كل السياسات الاقتصادية الفرنسية متقاربة إن لم نقل متجانسة نسبياً. وفيما يتعلق بالشق الاجتماعي منها، لم تكن الخلافات إلا على الأرقام، إذ هي واحدة في خطوط مبادئها العامة، والقاعدة المشتركة هي أن العدالة الاجتماعية هي أساس التوازن والتقدم والسلم الاجتماعي.

إن «المكاسب الاجتماعية» للشعوب، خصوصاً في الدول ذات الديموقراطيات الغربية، فُرِضَت، من دون شك، بفضل ضغط من حملوا الفكر الماركسي من جهة، وبفضل فلاسفة الاقتصاد (أمثال جون مينر كينز ومن فهموا، بموضوعية، آدم سميث)، من جهة أخرى، الذين أقنعوا الرأسمالية بقبول التنازلات من أجل إعطاء بعض الحقوق للطبقات الأخرى، هذه الحقوق سميت بـ «المكاسب الاجتماعية» والتي أصبحت رديفاً اقتصادياً لمعنى التطور.

ولكن الاتجاه الحالي للرأسمالية المعاصرة نحو ليبرالية متوحشة تضرب بعرض الحائط المكاسب الاجتماعية لشعوبها، لن يمر بسهولة حتى لو افترضنا أن الماركسية قد «احتضرت». فإن الاتجاه الحالي هو «عودة بالاقتصاد العالمي إلى شيء قريب من درجة العولمة التي كانت سائدة في فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى» (تشوموسكي، 1997: 19)، أي ما قبل الثورة البلشفية (زكريا فوان، 1998: 260–277). وقد يترتب على ذلك عدد كبير من النتائج وأهمها: تسخير سلطة الدولة أكثر من قبل لخدمة الأغنياء والأقوياء، وتقليص مساحات التعاقد الاجتماعي ومساحات السياسات الديموقراطية إلى حدودها الدنيا. فما يحدث حالياً في بعض البلدان، وحتى في بعض الاشتراكيات السابقة، مع الوجه المعولم طبعاً، لهذه النتائج، هو محاولات من أجل تحديد إذا ما كان يمكن استمرار الاقتصاد العالمي وفق نموذج العالم الثالث، حيث «جزر من الثروة والامتيازات عالية التركيز تعيش في خضم من البشر تتراوح حياتهم بين الصراع من أجل البقاء والعذاب والبؤس، فيما كثير بينهم يعاني التهميش والقمع» (تشوموسكي، 1997: 19).

ولكن الشعوب سوف تقاوم هذا الاتجاه، كما فعلت مراراً في الماضي لأن الفكر الاقتصادي لماركس لم يعد «ماركسياً فقط»، لقد أصبح هذا الفكر جزءاً «من الوعي الفكري الباطني» للشعوب حتى لدى من لم يقرأ أو من يجهل كلياً الفكر الاقتصادي الماركسي. إضافة إلى هذا الفكر، وإضافة إلى طريقة ماركس في إثبات حقيقة

الانسلاخ بين الطبقات أو الفئات التي أجهد كل من ريكاردو وماركس نفسيهما في تبيانها (جون ستراتشي، 1964: 102)، إذ لم تتوافر لهما طرق علمية متطورة، في ذلك الوقت. ولكن علم الإحصاء بطرقه الإحصائية المعاصرة (جون ستراتشي، 1964: 105) ذو قابلية علمية جيدة لأن يكشف الحقائق الكبيرة الحاسمة، مثل حقيقة أن كل ثروة المجتمع: الماضية والحاضرة والمستقبلية، تنبع من دم المواطنين وعرقهم وجهدهم في ذلك المجتمع، ومن جهدهم العقلي والبدني. وأنه يمكن الإسهام في تلك الثروة عن طريق المشروعات، والمهارة الإدارية، والحذق التقاني، وليس من قبل الأشخاص، من حيث ملكيتهم هذا الفرع أو ذاك من التجهيزات الرأسمالية في المجتمع. وإن توزيع مجموع الإنتاج السنوي للثروة[14]، بين الطبقات الاجتماعية لأغراض الاستهلاك أو امتلاك وسائل جديدة للإنتاج، والدفاع مثلاً، ليس شيئاً خاضعاً «لقوانين» مطلقة، وإنما هو أمر يمكن تنظيمه بالمشيئة الواعية لذلك المجتمع. وهنا هل تدخل السياسة الاقتصادية بشقها الاجتماعي في إعادة توزيع المداخيل بصورة عادلة أو لا؟

إن النزاع بين قوى الإنتاج الاجتماعية الطابع - والتي أصبحت مكاسب تاريخية للشعوب، وخصوصاً في الدول الغربية (مثل فرنسا، وألمانيا، والسويد والدول الإسكندنافية...) - والملكية الخاصة يبقى مستمراً. إن النظام الحالي للحصول على الملكية الخاصة، وطريقة تراكم هذه الملكية، هو شكل من أشكال مركنتيلية المجمعات الاحتكارية المدعومة من قبل الدولة، وهي مفتقدة لأي شرعية أخلاقية ومتناقضة تناقضاً حاداً مع المبادئ الأولية للديموقراطية والعدالة، بل هي متناقضة مع مبادئ السوق ذاتها. وإن هذه البنية بكاملها بدعة حديثة نسبياً. إن جذور الشركات المجمعة الحديثة تعود إلى الأفكار الهيغلية الجديدة التي تنادي بحقوق الكيانات العضوية على الأفراد وفيما يتعداهم. وهي المفاهيم ذاتها التي قامت عليها الفاشية والبلشفية. إن بُنى السلطة الاستبدادية هذه قابلة لأن يُطاح بها، كما حصل لمثيلاتها عبر التاريخ، وأن تحل محلها مؤسسات تفسح في المجال

(14) فيما يخص احتساب الإنتاج السنوي للثروة الوطنية فإن علم الاقتصاد المعاصر قد أعطانا ثلاث طرق علمية تستعمل في أكثر بلدان العالم. وهناك نظام متفق عليه في إطار الأمم المتحدة، يعرف بـ «نظام الحسابات القومية»، ترجمته منظمة الإسكوا (ESCWA) ويعرف بـ (SNA93). انظر: جريدة النهار، الثلاثاء، 19 أيار 1998.

واسعاً أمام الرقابة الديموقراطية على الاقتصاد وعلى الحياة الاجتماعية والسياسية في عالم أوفر حرية وأكثر عدالة (تشوموسكي، 1997: 19).

- **إعادة تصنيع فضلات الصناعة وحماية البيئة:** توقع ماركس (Marx, 1867: T3:89) أن الإنتاج الصناعي الواسع النطاق الذي ينجم عن تركز وسائل الإنتاج واستخدامها الكثيف سوف يكون سيئاً إذا استمر في السير في المصلحة الفردية دون رادع، وستكون له عواقب وخيمة على المجتمع وعلى البيئة. ويعد ماركس من أوائل من رثوا تلوث نهر التايمز بالعبارات نفسها التي نشتكي بها حالياً من تلوث الأنهار والشواطئ. كتابات ماركس في الدفاع عن البيئة كتبت في زمن لم يكن فيه إلا القلائل من الناس يكترثون للدفاع عن البيئة وعن مستقبلها.

فنقرأ بوضوح كارل ماركس حينما يدعو إلى إعادة تحويل فضلات الإنتاج، أو ما يسمى بالضياعات، إلى عناصر إنتاج جديدة، إما في الفرع الصناعي ذاته وإما في فرع آخر؛ ويقصد تلك العمليات التي تتم بوساطتها إعادة هذه الفضلات إلى دورة الإنتاج، ومن ثم إلى الاستهلاك المنتج، أي سلع وسيطة - كما نسميها في النظرية الاقتصادية المعاصرة - أو الاستهلاك الفردي (Marx, 1867: T3: 89-90)، أي سلع نهائية. ويلفت كارل ماركس النظر إلى الأهمية الاقتصادية لهذه الفضلات التي «تتولد بكتل كبيرة إلى درجة تصبح معها من جديد مادة صالحة للتجارة، ومن ثم عناصر جديدة للإنتاج... وحاملة للقيمة التبادلية... وبمعزل عن الدور الذي تؤديه بوصفها عناصر جديدة للإنتاج تخفض هذه الفضلات كلفة المواد الأولية بمقدار ما تصير قابلة للبيع من جديد...» (Marx, 1867: T3: 90).

زيادة على توقع كارل ماركس لزيادة فضلات الإنتاج والاستهلاك التي تتوسع بتوسع الأسلوب الرأسمالي للإنتاج (Marx, 1867: T3: 111) يدعو إلى الانتفاع بها بطريقة سليمة. فبالنسبة له «فضلات إنتاج الحديد يمكن أن تستخدم كمادة أولية... إلخ. أما فضلات الاستهلاك فهي المواد الطبيعية التي يطرحها الإنسان، وبقايا الملابس على هيئة خرق، وما إلى ذلك. إن لفضلات الاستهلاك هذه أهمية كبرى للزراعة. غير أن الاقتصاد الرأسمالي يسرف في تبديد هذه الفضلات بالقياس إلى استخدامها؛ ففي لندن مثلاً لا يجدون وسيلة للانتفاع بسماد أربعة ملايين ونصف مليون إنسان خيراً من استعماله لنشر الطاعون في نهر التايمز، بكلفة باهظة...» (Marx, 1867: T3:111).

عدا تحويل فضلات الإنتاج وحماية البيئة التي تكلم عنها بدقة ودافع عنها بمعنى واضح (Stricto Sensu)، فقد تكلم ماركس أيضاً عن بناء المدن بشكل متوحش وتأثير

هذه المدننة في البيئة وفي الصحة العامة (Marx, 1867: T2: 228). مثل احتشاد السكان في أبنية مكتظة وفي أماكن قذرة وأزقة مغلقة ضارة بالصحة. أما من ناحية مشكلات الهواء، والنور، والفضاء، فهي عار على أي بلد متمدن (Marx, 1867: T2: 229).

كذلك يتحدث الباحثون حالياً، وبحذر، عن ضرورة الاحتفاظ بالموارد الطبيعية وتجديدها للأجيال المقبلة. فقد كان كارل ماركس السباق في الكتابة عن «توسع الزراعة الرأسمالية الذي لا يعد فقط مجرد تقدم في فن نهب العامل فحسب، بل في فن نهب التربة أيضاً، وكل تقدم في زيادة خصوبتها لأمد معين هو في الوقت نفسه تقدم في تدمير المصادر الدائمة لهذه الخصوبة» (Marx, 1867: T1: 479).

مجال آخر يجب أن نذكر إسهام ماركس فيه فقد انتظرت الإنسانية نهاية القرن العشرين حتى تتحدث وتعترض على تشغيل الأطفال[15] واستغلالهم، ولكي تستنتج الأمم المتحدة عن طريق منظماتها التي تعتني بالأطفال أن تشغيل الأطفال يسبب الشيخوخة المبكرة في خلايا أجسادهم وتكلس العظام وتفتتها ونتائج أخرى هي أكثر من اختصاص الأطباء[16]، عدا الأذى النفسي لأن «جروح الطفولة لا يمكن أن تُنسى»، حسب عبارة إرنست رينان (Renan, 1883). ولكن كارل ماركس كان السباق في الكتابة عن «هؤلاء الأطفال التعساء الذين تذهب صحتهم ضحية لجشع والديهم[17] وأرباب العمل» (Marx, 1867: T1: 239-240). وقد كتب كارل ماركس عن نتائج العمل الزائد على الصحة والعمر منذ قرابة مئة وخمسين عاماً قبل أن يستنتج أطباء «الأمم المتحدة» الشيء نفسه: «... إن الإنتاج الرأسمالي، الذي هو في حقيقة

(15) بدأت اهتمامات المنظمات غير الحكومية، مدعومة بوسائل الإعلام، بظاهرة تشغيل الأطفال واستغلالهم وحتى استعبادهم منذ مطلع التسعينيات. وقد احتفظنا بعدد من مجلة (L'Evenement du jeudi) الفرنسية يحوي ملفاً عن: «عودة الرق في عصرنا»، وهو تاريخ بداية تحضير مقالنا هذا، ولكن ظروف حالت دون استكماله في وقتها (Lamdon & Alii, 1993: 38-55). ونتساءل: هل غاب الاستعباد في يوم ما عن الكرة الأرضية؟

(16) Cf. Le rapport de **L'Unicef** dans ce domaine.

(17) إن الأحزاب الشيوعية في العالم الثالث أخطأت أخطاء فادحة، نتيجة تفكيرها الطوباوي، عندما دعت إلى تحويل المسؤولية أو رفعها عن بعض مظاهر الظلم والقهر في المجتمع كالوحدات الإنتاجية المبنية على العائلة، وخصوصاً في القطاعات الزراعية منها، التي تنتج «الزراعات الاستعمارية»، كالتبغ، والفتسق، والقطن... إلخ. إذ بدل تحديد المستغل والنضال من أجل صياغة قوانين تمنع المسؤول المباشر وتعاقبه (إن كان فرداً أو مؤسسة)، فقد حولت المسؤولية على مسؤول غير موجود بالمعنى القانوني السائد... أي طبقة. إن هذا التفسير غير الواقعي للماركسية قد أخّر كثيراً في صياغة قوانين تحمي القاصرين من نمط معين من الإنتاج يبني «شرعيته المعنوية» على النمط العائلي.

الأمر إنتاج للقيمة الزائدة، يؤدي بامتصاصه للعمل الزائد وبوساطة إطالة يوم العمل، ليس فقط إلى انحطاط قوة العمل البشرية التي تسلب منها الشروط العادية المعنوية والجسدية للتطور والنشاط، إنه يؤدي كذلك إلى استنفاد قوة العمل نفسها وفنائها قبل الأوان. فهو يطيل، لأمد معين، الوقت الإنتاجي لعامل ما، ولكنه يبلغ ذلك عن طريق تقليص طول حياة هذا العامل» (Marx, 1867: T1:258-259).

- **ضبط الاستثمارات المالية:** كان ماركس السباق في التنبؤ بأن المنافسة على صعيد واسع سوف تدمر البنية الأخلاقية للمجتمع وتنتج أفراداً منسلبين يصبحون رهينة لأرباحهم الشخصية (Marx, 1867: T3: 280, 398, etc...).

كذلك في كتاباته عن دور الائتمان في الاقتصاد الرأسمالي المتطور (وهنا يستبق زمانه ويتحدث عن مرحلة من تطور الإنتاج الرأسمالي لم يعشها هو، ولكن شهد بداية بواكيرها فريدريك إنجلز، وهي بداية إنشاء التراست...) والملاحظات التي وضعها بخصوص نظام الائتمان هذا، الذي سيؤدي في مرحلة من مراحل تطور الرأسمالية إلى تكوين شركات مساهمة بفضلها «يتم توسع لا مثل له في نطاق الإنتاج ونشوء مشروعات كانت مستحيلة بالنسبة لرأسمال منفرد. وتغدو مثل هذه المشروعات في الوقت نفسه شركات بعد أن كانت في السابق مؤسسات حكومية» (Marx, 1867: T3: 460). وبهذا الشكل الرأسمالي للإنتاج يتم استبدال الاحتكار بالمنافسة ويمهد الطريق إلى نزع الملكية الفردية بوساطة التركيبة الاجتماعية للإنتاج، أي الشركات المساهمة...». هذا هو نقض الأسلوب الرأسمالي للإنتاج في نطاق الأسلوب الرأسمالي نفسه، وبناء عليه فإنه تناقض ينقض نفسه ذاتياً ويبدو قبل كل شيء (prima facie) محض نقطة انتقالية نحو شكل جديد من الإنتاج. بل إنه يتجلى بوصفه تناقضاً من هذا النوع حتى في المظهر. وهو يؤدي في مجالات معينة إلى إقامة الاحتكار، ولذا يقتضي تدخل الدولة. **إنه يعيد إنتاج أرستقراطية مالية جديدة، وصنف جديد من الطفيليين في رداء مخططي خطط فارغة، ومؤسسين، ومديرين محض اسميين؛ وينشئ نظاماً كاملاً من النصب والاحتيال في مجالات التأسيس وإصدار الأسهم والمتاجرة بها. إنه إنتاج خاص دون سيطرة الملكية الفردية الخاصة»** (Marx, 1867: T3: 462).

إن الفضائح المالية في البورصات الدولية وفي أكثر بلدان العالم ليست إلا دليلاً على الجشع الذي استنكره غابراً كارل ماركس.

إن علاقة فكر ماركس الاقتصادي بالمفاهيم الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة لا يمكن حصرها. فتراث ماركس الرئيس هو كتاب «رأس المال» الذي ضحى من أجله بـ «صحته وعائلته وسعادته في الحياة»، كما كتب هو. هذا السفر يضم 2350 صفحة (الطبعة الفرنسية) لمن أوتي الشجاعة على أن يبذل الجهد في مطالعتها. وأي صفحات! إن بعضها يعالج أتفه المسائل الفنية ثم يبذل الجهد حتى يستنفدها بذلك الأسلوب الرياضي الذي يستقصي كل شيء، وبعضها الآخر يموج بالعاطفة والغضب. ها نحن أولاء بدائيون أمام اقتصادي قرأ ما كتب كل اقتصادي آخر قبله ومنذ فجر التاريخ. وأمام ألماني متحذلق شغوف بالحواشي والهوامش، وناقد عاطفي يستطيع أن يكتب أن «رأس المال عمل ميت، وهذا الشيء الشبيه بمصاص الدماء لا يعيش إلا بامتصاص دم العامل الحي»، وأن يحدثنا أن رأس المال جاء إلى العالم «يقطر دماً وقذارة من قمة رأسه إلى أخمص قدميه ومن جميع مسام جسمه» (هيلبرونر، 1979: 173).

وبرغم أن كتاب «رأس المال» يدحض كل أخلاقيات رأس المال فإن ماركس ينصرف في مؤلفه، عن جميع القواعد الأخلاقية (بالطبع القواعد الأخلاقية الرأسمالية). إن هذا المؤلف وصف يتسم بالغضب الشديد، ولكنه تحليل بروح من المنطق الذي يخلو من العاطفة، إذ كان الهدف الذي جعله ماركس نصب عينيه أن يكتشف الميول الحقيقية الكامنة في النظام الرأسمالي. هذه الميول دعاها «قوانين حركة» النظام الرأسمالي - أي الطريق التي تسير فيه الرأسمالية في المستقبل. والحقيقة التي تبعث على الدهشة أن جميع هذه التنبؤات تقريباً قد تحققت. إن الذي يطالع مؤلفات كارل ماركس ليستشعر الخوف حين يرتد ببصره إلى الوراء ليشهد ذلك التصميم البشع الذي سارت فيه شعوب كثيرة وفي ثبات في الطريق نفسه الذي أصر ماركس على أنه يؤدي إلى هلاكها، وكأن حكوماتها كانت تثبت عن غير وعي منها نبوءة ماركس، بإقدامها في عناد على عمل ما توقعه منها، فحين سحقت الحركة النقابية الديموقراطية بقسوة في روسيا القيصرية، وحين كانت الاحتكارات في إنكلترا وألمانيا تلقى التشجيع الرسمي بدا الديالكتيك الماركسي بعيد النظر، بصورة تبعث على الأسى.

وحتى في يومنا هذا حين يتمعن المرء كيف لا تزال الحكومات في دول العالم الثالث لا تفرض ضرائب نسبية أو تصاعدية على المداخيل وحتى إنها غير قادرة على جباية الضرائب التي فرضتها على الأعمال وعلى الناس بجميع طبقاتهم، وحتى

إنها عاجزة عن جباية فواتير الكهرباء والماء والهاتف وكل ما هناك من أكلاف مباشرة[18]. ولكي تعوض عن عجزها هذا، تلجأ بعض الحكومات إلى أسلوب احتيالي آخر باللجوء إلى الدين العام الذي يعد من الوجهة الفعلية ضرائب غير مباشرة تسدد على مراحل طويلة الأجل من أموال الرعية. وحين يمعن النظر في الهوة التي تفصل بين الأغنياء والفقراء ويرى الدليل على عدم اكتراث الأولين للآخرين، فإن شعوراً مقلقاً يساوره من أن النماذج السوسيولوجية التي ضمنها ماركس مسرحيته التاريخية (لو سمينا هكذا كتاب رأس المال لكي يروق ذلك لحكام العالم الثالث حتى يناموا عميقاً كما كان القياصرة ينامون في قصر الشتاء...) كانت كلها مستمدة حقاً من واقع الحياة.

ففي أكثر دول العالم الثالث يسود رجال، على جميع مستويات هرم السلطة (من أصغر موظف في إدارة حكومية إلى أكبر مسؤول فيها) خرج معظمهم من صف العسكريتاريا أو من «بعض مجالاتها»، وحصلوا على المال بطريقة أو بأخرى. وحينما حصلوا على المال عاثوا في الأرض وفي مجتمعاتهم فساداً، وحينما تذوقوا طعم السلطة أصبح التسلط حقاً طبيعياً عندهم. ولا نكاد نعدو الواقع إذا قلنا إن الحكام الاقتصاديين في العالم الثالث لا يختلفون عن شخصيات «مسرحيات» دوستويفسكي (Dostoievski, 1861). فمن عرف منهم تجربة السلطة المبنية على الدم، والمال، والاستبداد، أمكنه الشعور بهذا السلطان بأن يذل ويمتهن ويحقر إلى أقصى الحدود، أناساً آخرين خلقوا على صورة الله. إن هؤلاء عاجزون عن كبح رغباتهم ومقاومة ظمئهم إلى معاناة الإحساسات الشديدة، التي يجدونها حتى في عذابات الآخرين. فإن عدم الاكتراث للوضع الاقتصادي والحياتي للآخرين، والطغيان والاستبداد، عادة، يمكن أن يستفحل وأن يتفاقم حتى يمسي مع الزمن مرضاً. وبناء عليه فإن خير إنسان في العالم يمكن أن يقسو قلبه وأن يتوحش طبعه إلى درجة لا يمكن معها تمييزه عن حيوان كاسر مفترس. إن الدم، والمال، والسلطة تسكر، وتساعد على نمو القسوة والفحش والفجور، فإذا الروح والعقل يصابان

(18) وهذا العجز صحيح في الاتجاه المعاكس. ويجد كل معانيه حينما يكون المواطن أو المستهلك (بلغة علم الاقتصاد) غير قادر فعلياً على دفع مترتباته. أو غير قادر على تلبية استهلاكه غير القابل للضغط. إذ إن الدخل الحقيقي «للمواطن العامل»، أي الذي يحصل عليه، هو أقل مادياً (اسمياً وفعلياً، أي من حيث القدرة الشرائية) من الحد الأدنى الضروري للإبقاء على حياته وحياة عائلته – أي رمقهم – ضمن شروط الحد الأدنى التي يفرضها المجتمع الاستهلاكي المعاصر.

بالشذوذ وإذا هما يشتان في أغرب الأمور عن الطبيعة الإنسانية السليمة لذات كبيرة. إن الإنسان والمواطن يختفيان إلى الأبد من نفس الطاغية المستبد، إن كان صاحب مسؤولية صغيرة أو كبيرة، فتصبح العودة إلى الكرامة الإنسانية وتصبح الندامة والتوبة والانبعاث الأخلاقي والاكتراث للآخرين أموراً يكاد يستحيل تحققها (دوستويفسكي، 1985: 318).

أما الرأسمالية في الدول المتطورة، فقد فهمت الحقيقة وتعاملت معها بواقعية (برغم أن الرأسمالية الأوروبية قبلتها على مضض)، وهذا هو سر البقاء الصلب للرأسمالية في أمريكا الشمالية برغم أن التاريخ الاقتصادي للولايات المتحدة الأمريكية يشتمل على كثير من مظاهر الاستغلال والقبح. وعلى الرغم من هذا فقد تطورت الرأسمالية ونمت في أرض لم تمسها تلك اليد الميتة لسلالة أرستقراطية – أو الأيدي التي تفتش في مزابل التاريخ عن «نقطة دم زرقاء» تنعت لنفسها النبل بوساطتها – ولم تمسها تقاليد واتجاهات قديمة العهد. ومن هنا واجهت أمريكا الشمالية المشكلات الاقتصادية في الرأسمالية[19] باتجاهات اجتماعية انبثقت من ميراث أقل تصلباً: اتجاهات من التجربة والتكيف، واختصار سليم للقوة التي تتجاوز الحد السليم سواء أكانت عامة أم خاصة، ومرونة اجتماعية حالت دون نشوء صروح طبقية سهلة الكسر، متعصبة (هيلبرونر، 1979: 188). ومن ثم غياب التناحر الطبقي بالمفهوم الماركسي للكلمة. وبانتظار «جنة عدن» التي يحلم بها طالبو الهجرة إلى العالم المتطور، يبقى الحال في العالم الثالث شبيهاً – مع بقاء بعض الأمور الأخرى على حالها Caeteris paribus – بظروف روسيا القيصرية وفي أمور كثيرة أخرى بوضع فرنسا قبيل الثورة الفرنسية.

السراب الليبرالي لكارل ماركس

إن المشكلات التي يواجهها الشيوعيون أنفسهم يمكن أن تكون نقداً فريداً في معناه للفكر الماركسي. فكارل ماركس حين اعتقد بأنه لا يمكن حدوث التقدم من دون تغييرات اجتماعية أساسية منتظمة بحركات عصيان ثورية، كان يتوقع بالتأكيد

(19) نستطيع أن نستنتج أن السياسة الاقتصادية الأمريكية التي تبعت الأزمة الاقتصادية العالمية هي تدخل كينزي في الحياة الاقتصادية – قبل ظهور «النظرية العامة» لجون مينر كينز عام 1936 – برغم أن تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية كان يعد من المحرمات، وهو يساوي انحرافاً نحو الشيوعية حسب المبادئ الليبرالية السائدة في وقتها.

انهيار الرأسمالية. فمن جهة الثورة، وهي مبنية على «نظرية الأزمة» التي وضعها ماركس، أي أن نظرية انفجار الثورة مع حدوث الأزمة – وقد نمقها بكل دقة ونفاذ[20] – كانت في الواقع إنجازاً تقانياً رائعاً له (جون ستراتشي، 1964: 110). ولقد توصل ماركس إلى «نظرية الأزمة»[21] الناتجة عن الركود الاقتصادي[22]، قبل أن يدرك الاقتصاديون هذه الظاهرة بزمن طويل، وحين كانوا لا يزالون ينكرون حتى إمكانية وجود أزمات مثل أزمة **قلة الاستهلاك، والبطالة و«الفساد والرشوة» كعلم اقتصاد سياسي معمول به على الصعيد العالمي**. نعم إن ماركس السياسي، والثوري، والشريد المنفي، مقارنة بماركس الاقتصادي، وقع في أشنع الأخطاء في «التوقيت» عند معالجته للمترتبات الاجتماعية على الأزمات الرأسمالية. لقد كان مقتنعاً بأن كل هزة أو انشقاق هو الأخير والنهائي، والانعطاف الجبار الذي يستثير الثورة العالمية. بيد أن هذا تعبير عن إمكانية وقوع ماركس في خطأ التقدير والحكم، مثل أي إنسان. ولهذا الخطأ علاقة ضئيلة جداً بنظرية ماركس في الاقتصاد.

ولكن الثورة حدثت فعلاً، وكانت دموية وفظيعة، ولكن لم تحدث حسب «نظرية الحتمية الماركسية» بل حدثت على طريقة لينين. ولكن الطبقة العاملة والطبقات الفقيرة والمتوسطة في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية كسبت معارك «صغيرة» وكثيرة ضمن نطاق النظام الرأسمالي. وأصبح مستوى حياة العمال مرتفعاً بشكل معقول، وأصبح لهم نفوذ سياسي واجتماعي إلى جانب أجورهم الأكبر وساعات العمل الأقل والخدمات الاجتماعية، ومكاسب أخرى تعرف بمجموعها، في فرنسا مثلاً، بالمكاسب الاجتماعية. أما من جهة العمال وعامة الشعب في الدول الشيوعية فقد أصبح وضعهم المعيشي لا يحسدون عليه نسبة «للمكاسب الاجتماعية» التي حصلت عليها «البروليتاريا» الغربية. وهنا فإن تحليلات كارل ماركس، ويالسخرية التاريخ! يمكن أن تنطبق أيضاً وفي بعض نواحيها على التمزق المذهل للأنظمة الشيوعية المبنية على فكر كارل ماركس نفسه والذي لم يلحظ في فكره الصيرورة

---

(20) خصوصاً في المجلد الثاني والثالث من كتاب «رأس المال».

(21) إن نظرية ماركس في «الأزمات الدورية» في الرأسمالية ستظل شاهداً دائماً على عبقرية الرجل الاقتصادية. ومن المؤكد أن علم الاقتصاد التقليدي لم يُعد اكتشاف هذه الحقائق العلمية إلا في بداية الستينيات من القرن الماضي.

(22) إن الركود في الاقتصاد العالمي حالياً يفسر بالنقص في الطلب الفعلي أو الطلب المليء، إذا أردنا استعمال المفاهيم الكينزية في علم الاقتصاد المعاصر.

التي نادى بها، أي أن التغيير الاجتماعي الراديكالي (الجذري) يمكن أن يحدث حتى داخل الأنظمة الشيوعية ذاتها، حيث حلت رأسمالية الدولة محل رأسمالية «رأس مال الخاص» وحلت طبقة جديدة من المستفيدين، أي رجال السلطة والحزب (Les Apparatchiks)[23] وآخرين، محل طبقة النبلاء والإقطاع في روسيا القيصرية. ومن جهة أخرى بقيت «البروليتاريا القيصرية السوفييتية» تنتظر «جنة عدن» الموعودة في شيوعية «جاجا» لينين[24] الخيالية.

عملياً «لم يكتب كارل ماركس شيئاً عن الاشتراكية أو الشيوعية» (Bowles, 1991). إذن فإن انهيار الأنظمة الشيوعية ليس دافعاً لأي ماركسي لكي ينفي صبغته الماركسية، وهذه الظاهرة نلاحظها عند ماركسيي أمريكا الشمالية الذين يستمرون في الدفاع عن ماركسيتهم. فالصاعق الرئيس لانهيار المعسكر الشيوعي كان الإخفاق في تملك الدولة أو سيطرتها على وسائل الإنتاج، فذلك يثبت أنه يجب إعادة النظر بصورة شاملة في الاقتصادات الاشتراكية – التي صنعت في داخلها فوارق طبقية لا يمكن تجاهلها – في حين لا شيء جديداً للحديث عن الاقتصادات الرأسمالية (Bowles, 1991).

إن علماء الاقتصاد غير الماركسيين متفقون بأكثريتهم. إذ يلحظون، مثلاً، أن ماركس لم يكتب في مؤلفاته مطلقاً عن التخطيط الاقتصادي الموجه مركزياً. فقد كان ماركس مثالياً حتى الطوباوية، يفكر، وبصورة نسبية، أنه حينما تحل الاشتراكية محل الرأسمالية، فإن مسائل ومشكلات كثيرة في العالم سوف تختفي. في الواقع إن ماركس كان يعاني من «الوهم الليبرالي» الذي يرى أن المجتمع في حاجة فقط إلى الرجال المناسبين في السلطة من أجل الوصول إلى أفضل النتائج. إن تركيز كارل ماركس على مشكلات الرأسمالية يشرح هذا «الوهم الليبرالي» أو يفسره؛ وهذا يفسر أيضاً أن الجدل، بصورة عامة، يدور حول مفاهيم الماركسية – اللينينية وليس حول العقيدة الماركسية (Mirowski, 1991). فلينين وليس ماركس هو الذي صنع النظام الشيوعي.

(23) باللغة الروسية (Apparachiki).

(24) «العم لينين» كما كانوا يلقبونه في مدارس «القيصرية السوفييتية» الابتدائية.

التأثير المتعدد الأشكال لكارل ماركس

فضلاً عن إخفاق تنفيذ الماركسية عملياً في بلدان أوروبا الشرقية، وعدم وصولها إلى السلطة في أوروبا الغربية، فإن أعمال ماركس الفكرية قد أثرت في الفكر الغربي بطرق متعددة. فكل التعاريف «للرأسمالية» الموجودة في المعاجم، مستعارة، بأكثريتها، من مفاهيم وعبارات اقتصادية لكارل ماركس (Novak, 1991)؛ فهذه التعاريف – وفي معاجم كل اللغات – تركز في الباب الأول من التعريف على «ملكية الثروة أو وسائل الإنتاج في أيدي القلة». هذه التعاريف أيضاً تهمل دور صاحب الأعمال في التجديد والابتكار. كذلك في كثير من الجامعات الغربية، تمثل الماركسية «قوة فكرية مهمة»، خصوصاً بين المتخصصين في العلوم الاقتصادية وعلى الأقل في كليات الآداب وكليات العلوم الاجتماعية (Mirowski, 1991).

إن انهيار الشيوعية في أكثر بلدان المعسكر الشرقي سابقاً لم يزل البنى الفكرية التي نشأت بفضل الأيديولوجية الماركسية. ففي هذه البلدان، فإن الخطاب السياسي والاقتصادي السائد، حالياً، هو توطيد «اقتصاد السوق» دون معرفة الأسس المبني عليها هذا الاقتصاد وفهمها. فمن جهة هناك خلط كبير بين نشاط رجل الأعمال وسلوك رجل (المافيا)، ومما نلاحظه أن «رجال أعمال» – في هذه البلدان – قد حققوا ثروات هائلة وبسرعة مذهلة وأكثريتهم إما خرجت من صف «المافيا» – التي كانت موجودة بشكل أو بآخر، حتى في أيام النظام الشيوعي – وإما من صف رجال السلطة الـ (Apparatchiks). ومن جهة أخرى تبقى العقلية السائدة بين أفراد الشعب وحتى في عقله الباطن، هي معارضة الملكية الخاصة حتى إن الربح ما يزال يعد سرقة[25]. وكذلك فإن الرفض يبقى تاماً فيما يتعلق

(25) في العالم المعاصر تعني الماركسية أن أساس كل تحرر من الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي والاضطهاد السياسي، والفقر والحروب الفاشية، وتحقيق القيم الإنسانية حقاً، هو التحرر من السلطة السياسية لرأس المال والربح والتبادل التجاري. ولكن لا أخلاقية الربح ليست حكراً على كارل ماركس، فنجد ذلك عند كثير من الفلاسفة الاقتصاديين، كآدم سميث (Smith, 1859: T1, 193, 44) وساي (J-B Say, 1817: T1, 136) وآخرين (كارل ماركس، مخطوطات 1844: 20، 31، 35، 51). وحتى قبل ظهور الأديان، أي في الحضارات القديمة كاليونانية والرومانية كان الربح يعد غير أخلاقي والتجارة من المهن الحقيرة، وعلى هذا الأساس كانت تترك مزاولة مهنة التجارة في الحضارات اليونانية والرومانية للعبريين. وحتى كلمة ربح في أصلها اللاتيني هي كلمة سلبية. باللغة الفرنسية كلمة Profit من Profiter انتفع من... وانتهز... واغتنم من... ولذلك استعيض عنها بالفرنسية بكلمة Marge واستعمال هذه الأخيرة بمعنى ربح يعد حديثاً.

بالتباين بين المداخيل. من الناحية العملية والسياسية، وفي دول المعسكر الشرقي السابق، بقي كثير من الماركسيين أوفياء لفكر ماركس وما زالوا يعدون أن المستقبل هو للحزب الشيوعي. في الصين، وكوريا الشمالية، وفيتنام وكوبا يبقى الشيوعيون في الحكم حتى الآن برغم مواجهتهم لمشكلات كثيرة وكبيرة. عدا الثقل السياسي الذي يتمتع به الماركسيون في هذه البلدان، يبقى كثير من الحركات الثورية في أمريكا اللاتينية مخلصاً للخط الماركسي أو الماوي الذي تنتهجه.

كذلك فإن أعمال ماركس الفكرية تحافظ على فاعليتها كأداة فكرية للتحليل الاجتماعي، إذ دمغت الفكر الإنساني، بطريقة يتعذر إمحاؤها (Heilbroner, 1984: 7)، وأثبتت فاعليتها وضرورتها حتى اليوم برغم أن بعض جوانب بنائها خاضع للنقد (Heilbroner, 1984: 9). ليس هناك مفكر ماركسي أو لا ماركسي يجرؤ على أن يتجاوز الظواهر الخارجية للمجتمع، ولا حتى يتمنى المغامرة في أن يسبر الميادين الروحية للفكر الفلسفي أو أن يدخل القوى المحيرة للعقل الباطن. ولكن بين كل الذين يودون اكتشاف الديناميكية المخبئة للوجود الاجتماعي، يبقى كارل ماركس المعلم الأكبر في هذا الميدان[26]. إذ إن ماركس كأفلاطون وفرويد، ابتكر طريقة لفهم الواقع «المطمور في التاريخ». طريقة البحث هذه، نستطيع أن ننعتها بـ «التحليل الاجتماعي الذي يسمح بالوصول إلى الواقع المخبأ»، فكما كان دور أفلاطون وكما هو الدور لفرويد، هذا التنسيق بين البصيرة والطريقة، مكّن ماركس من تثوير، طريقة إدراك الواقع وبصورة دائمة، (Heilbroner, 1984: 8).

إننا لا نكاد نعدو الحقيقة إذا قلنا إن ماركس هو الوحيد الذي أثار الأسئلة الصحيحة بصدد المشكلة الاقتصادية – الاجتماعية (ستراتشي، 1964: 111). وإن في شرحه ودراسته «أناتوميا» و«قوانين حركة الاقتصاد الرأسمالي» في وضعه الساكن

(26) لقد غاص ماركس في هذا الميدان، وحقق طريقته كما يجب، وضحى، عن وعي، بما لا يمكن أن يضحي به أي مفكر – بصحته وعائلته وسعادته في الحياة – فقد كان يعلم أشد العلم أنه يحرق نفسه مع عائلته كشمعة ولمدة استمرت أكثر من عقدين، فقط لمؤلفه الرئيس «رأس المال»... وحتى ذوبان حياته الذي شهده زميله إنجلز الذي دخل عليه – بعد أن ماتت زوجته جيني عام 1881 – ونظر إليه قائلاً: «لقد مات العربي أيضاً» (هيلبرونر، 1979: 169). ولكن لم يتحقق ذلك تماماً، إذ امتد به العمر عامين آخرين. وبعدها رقد مستريحاً، مثل غيره من الأموات، في مقبرة هايغيت، ليلقى ربه مثل غيره من الأموات البشرية. في حين يبقى الآخر، أي لينين، مسجياً، في مزاره في موسكو، محنطاً وأنفه مرفوعاً إلى السماء، وكأنه يتحدى خالقه ومنتظراً موتاً آخر مثل غيره من البشر بعد أن شبعت الإنسانية تأليهاً لشخصه.

ووضعه المتحرك قد أنجز لعلم الاقتصاد ما فعله تاليس (Thalès) للرياضيات، وغاليله (Galilée) للفيزياء، وفرويد (Freud) لعلم النفس (Althusser, 1972: 53)، وفون نيومان (Von Neumann)، وتيرينغ (Turing) وفينر (Wiener) للمعلوماتية (Breton, 1987: 76-86). لقد توصل ماركس إلى صنع الطريقة لإدراك الواقع، أولاً بطرحه الأسئلة الوثيقة الصلة بالموضوع، وثانياً بإعطائه الأجوبة التي لم يتوصل غيره إليها قبلاً. فهمه الاقتصادي للتاريخ، النظرية التي تنص على أن: «أسلوب إنتاج الحياة المادية يشترط تفاعل الحياة الاجتماعي والسياسي والفكري، بصورة عامة. فليس إدراك الناس هو الذي يعين معيشتهم، بل على العكس من ذلك، معيشتهم الاجتماعية هي التي تعين إدراكهم» (Marx, 1977: 2-3). «هذا الأسلوب للإنتاج المادي هو الذي يحدد خصائص التطور الاجتماعي والسياسي والفكري»، تعد هذه النظرية، الركن الأساسي لفكر كارل ماركس. لا نعتقد حسب معرفتنا الحالية أن هناك سوابق في الفكر الاقتصادي أو غيره لهذه الفكرة التي تنص على أن تقانة الإنتاج ونسب التبادل هي المبدأ الرئيس الذي ينظم الحياة الاجتماعية.

أكثر رجال الفكر الأمريكيين لا يتجاهلون كارل ماركس، فبالنسبة لدانيال رودجرز (Rodgers, 1991) «يعد ماركس فريداً في نوعه بين أمثاله من المفكرين من حيث تأثيره الذي لا نظير له في التاريخ»، إذ تبقى أعماله الفكرية إنجيل الاشتراكيين والشيوعيين في كل أنحاء العالم، وهناك عالم اقتصادي أمريكي آخر هو جون كنيث غالبريث، يلاحظ أن مفكرين آخرين، قبل ماركس قد نقدوا الرأسمالية، ولكن نقد ماركس يتمتع «بسطوة اليقين الراسخ والقوة غير المحدودة نسبة لغيره من المفكرين الاشتراكيين الذين سبقوه» (Galbraith, 1991). وبهذه الطريقة أعطى ماركس وزناً وأثراً حاسماً ورفيعاً للنظرية الاشتراكية التي استمدت منها، سياستها وفكرها الاقتصادي، ليس الحكومات التي تعلن اشتراكيتها فقط ولكن نظريات ماركس شجعت أيضاً كل الحكومات، إن كانت اشتراكية أم ليبرالية ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية، على اتجاه تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وفي الاقتصادات الوطنية لمختلف الدول (Keynes, 1936)[27].

ولكن المفارقة الكبيرة أن أعمال ماركس الفكرية لم تؤد إلا دوراً محدوداً في الثورة البلشفية. وبرغم إعلان لينين الدائم أرثونكسية ماركسيته (استقامة معتقده)،

(27) انظر: جون مينر كينز، كما رأينا سابقاً.

فإنه كان بعيداً جداً عنها. وحتى في نقاط رئيسة لم يكن ماركسياً مطلقاً (Johnson, 1985: 66). ولكنه كان بارعاً في استعمال المنهج الماركسي ويستعمل بكل دقة الديالكتيك لتبرير استنتاجات كان يتوصل إليها سلفاً بالبدهية والحدس. حتى إنه تجاهل كلياً الجوهر الأساسي للإيديولوجية الماركسية، أي «الحتمية التاريخية للثورة». فـ «لينين» لم يكن يملك نفس «الإنسان الحتمي»، ولكنه كان متعلقاً بفكرة «الإرادة البحتة»، إذ كان يؤمن بأن الإرادة الإنسانية تؤدي الدور الحاسم في تحريك الثورة (هيلبرونر، 1979: 171). هذه الإرادة هي إرادته هو فقط. ولكن بالنسبة لرجل يدعي تملك المعرفة العلمية المتخصصة في طرق «صيرورة القوانين التاريخية»، يظهر أن لينين قد فوجئ كلياً بمسار الحوادث ابتداء من انفجار ثورة 1905 وإجهاضها. ولكن تعامل لينين مع الأحداث واستغلاله الظروف التاريخية – ابتداء من الحرب العالمية الأولى وحتى إعادته إلى روسيا بوساطة الحكومة الألمانية – أوصلته وبطرقه الخاصة المستقلة كلياً عن الأيديولوجية الماركسية إلى السلطة. باختصار لقد كان كما كان ينعت خصومه: انتهازياً (Johnson, 1985: 66).

في الحقيقة كان لينين متعصباً لمفهومه العقائدي وغير متسامح[28]، لدرجة أن ذلك – لا يُمَكِّنَه من أن يكون ماركسياً أرثوذكسياً. لقد ارتاع لينين لتنبؤات إنجلز التي صاغها بهذه العبارات: «إن أسوأ ما يحدث لرجل يقود حزباً متطرفاً، هو أن يجد نفسه مضطراً لقلب نظام حكم في لحظة تكون الطبقة التي يمثلها غير مستعدة لتولي السلطة...» (Engels: The Class War in Germany: 135). فروسيا كانت وطناً نصف مصنع، حيث الرأسمالية كانت ضعيفة والبروليتاريا الصناعية قليلة الأهمية عددياً، والشروط الموضوعية للثورة لم تكن كلها متوافرة. هذا المأزق دفع لينين إلى الهرطقة. إذا كان «الوعي البروليتاري» غير موجود، أليس من واجبات المثقفين الماركسيين – كأمثاله، الذي يتساءل هو نفسه هنا – الاستعجال بصيرورة

---

(28) نستطيع أن نفهم عدم التسامح عند لينين من درجة حقده على الدين، بعكس ماركس الذي كان فقط يسخر منه. فالواقع أن اعتبار ماركس عدواً ملحداً للأديان هو مبالغ فيه، إذ إن أكثر كتاباته في هذا المجال فيها كثير من السخرية والقليل من العداء، وحتى إننا نستطيع أن نقول إنه كان مهادناً مع الأديان ما دام الرب يمتلك السماء. أما لينين فقد كان يكن للأديان كرهاً رهيباً وعداء مطلقاً وأكثر من ذلك كان يكن كرهاً منظماً لرجال الدين. فقد كان أول ضحاياه هم رجال الدين الأكثر عفة، إذ كان يعدهم الأكثر خطورة، وقد بدأ «بتنظيف» أي بإبادة رجال الدين الأكثر تعاطفاً مع البروليتاريا والأكثر محاربة للاستغلال. وكان لينين كان يجد في رجل الدين القريب من الرب والأكثر عفة والأكثر قرباً إلى الكمال، غريماً له في الحمية التي يريد أن ينتزعها منه لكي يحل مكانه (Johnson, 1985: 62-63).

التوعية؟ ففي عام 1902 استعمل لينين للمرة الأولى عبارة «مناضلي الطليعة» (لينين، 1902: 27)، بصدد شرحه للدور الجديد الملقى على عاتق نخبة من الثوريين المحترفين (لينين، 1902: 114). ويدعو إلى إنشاء «منظمة ثورية» – تتخطى مفهوم «منظمة العمال» (لينين، 1902: 115) (أو حزب الطبقة العاملة) – تتألف بصورة رئيسة من أناس يجعلون النشاط الثوري مهنة لهم، وهذه المنظمة تتناسب مع البلاد الروسية، حيث يسودها الاستبداد (لينين، 1902: 128). هذه المنظمة لا تترك مجالاً للانخراط فيها إلا للنخبة الثورية المحترفة والمدربة تدريباً مهنياً على فن النضال ضد الشرطة السياسية (لينين، 1902: 128)، مع مراعاة القواعد الدقيقة للعمل السري (لينين، 1902: 129). وهكذا تخلى لينين ومنذ العام 1902 عن «مبدأ الديموقراطية» الذي يحتم النشاط العلني والانتخاب لكل مركز أو مسؤولية حتى في داخل حزب أو منظمة.

إن هرطقة لينين ليست ناشئة فقط بحكم الظروف، ولكنها جزء من فلسفته ومن مساوئ شخصيته وطباعه اللذين أوصلاه إلى تدمير كل ما يوجد من مثالية في الماركسية (Luxembourg). كل ذلك لكي يتوصل إلى طلب السلطة المطلقة لرئيس الحزب. هذه السلطة المطلقة أوصلت الحركة الماركسية الروسية إلى جهاز عسكري بعيد كل البعد عن الأسس العلمية للعقيدة الماركسية (Luxembourg). اللينينية ليست هرطقة فقط ولكنها الهرطقة نفسها التي أوجدت الفاشستية[29]. وتظهر الفاشستية بوضوح في تنظيم الحزب البلشفي في أثناء ثورة أكتوبر، إذ كان لينين يعتمد كلياً على العصابات المسلحة التي نظمها تروتسكي (Trotski) في بتروغراد (Johnson, 1985: 78). كان لينين مقتنعاً بأن العنف ركن أساسي من أركان الثورة، ولم يتورع مطلقاً عن الدعوة إلى الإرهاب (Johnson, 1985: 78). ولتبرير استعماله

(29) لبؤس القدر أن الهرطقة الماركسية التي ولدت الأحزاب اللينينية (يسمونها عن قصد الأحزاب الستالينية برغم أن كل شيء كان من صنع معلمه لينين، ولكن ستالين أدى دور كبش المحرقة للتاريخ، فقط بسبب عدائه للسامية.) ليست رياضة نظرية، إذ إن التاريخ أعطانا مهرطقين لا يمكن إحصاؤهم. فمن اللافت للنظر أن «الأممية الثانية» التي انعقدت قبل الثورة البلشفية قد ضمت اشتراكيين من طراز رجال مثل برنارد شو ورمزي مكدونلد وبلسودسكي فضلاً عن لينين ولافال (رئيس حكومة فيشي الذي أعدم عام 1945 بعد تحرير فرنسا) وموسيليني (هيلبرونر، 1979: 172). ولكن موسيليني يبقى المهرطق الماركسي الأكثر صدقاً مع نفسه ومع البروليتاريا ومع التاريخ. (Mussolini, 1951-1963: Vol. II: 32 & 126, Vol. I: 92 & 103 & 185-189, Vol. V: 69)، (Gregor, 1979), (NOLTE, CXCI: 2).

العنف، كان يعتمد على تراثين مزدوجي التقاليد: أولاً الثورة الفرنسية، إذ كان يروق له أن يذكر (جورج لابيكا، 1994: 96)[30] إحدى مقولات روبسبيير (Robespierre) (ويترجمها ويحرفها ويجتزئها كما يناسبه[31]...): «... في الثورة، إن خاصية (Les attributs) الحكم الشعبي هي، في الوقت عينه، الفضيلة والإرهاب: الفضيلة التي من دونها يكون الرعب مشؤوماً، والرعب الذي من دونه تكون الفضيلة عاجزة. والرعب ليس سوى العدالة الفورية والقاسية والصلبة؛ إنه إذن منبثق من الفضيلة؛ إنه نتيجة للمبدأ العام للديموقراطية المطبقة على حاجات الوطن الأكثر إلحاحاً من كونه مبدأ خاصاً. فالحكم الثوري هو استبداد الحرية في وجه الطغيان. (جورج لابيكا، 1994: 99) و (Vallay, 1908: 332). فلننس التاريخ المشؤوم للرعب، ونقول ثانياً، إن لينين[32] تمسك بمقولة لكارل ماركس، الذي لم يدعم العنف إلا كرصاصة رحمة على المجتمع الزائل أو كنوع من القتل الرحيم (Euthanasie)، وبهذه العبارات: «... ليست هناك وسيلة لتقصير عمر، ولاختصار الاحتضار الأليم للمجتمع المنحل (الزائل) والمخاض المؤلم للمجتمع الوليد، إلا واحدة: العنف الثوري» (Johnson, 1985: 78).

عدا الاستشهاد بمقولات روبسبيير وكارل ماركس، فإن «إرادة القوة الخارقة» جزء ملازم لشخصية لينين، ويظهر ذلك في أدبياته وخطاباته التي لا تخلو مطلقاً منها كلمات من مثل الدعوة إلى القتل والإبادة... إلخ (Johnson, 1985: 67, 79)[33]، وحتى في أدبياته السابقة للثورة بعشرات السنين. وهذا ما ترجمه عملياً في بداية الثورة حينما أسس مجلس الحرب والثورة والذي كان يملك السلطة الفعلية، كما اعترف ستالين تالياً، برغم أنها منبثقة من السوفناركوم (Sovnarkom)، وهي أول قوة عسكرية للبلاشفة

(30) لأهل الفكر الانتهازيين (وعدا من ذلك تنقصهم كلياً الأمانة العلمية) يروق – لهم – تجزئة الفكرة وأخذ ما يناسب أهدافهم منها. إذ لم يكن يناسب لينين مطلقاً أن يذكر عن روبسبيير، أحد خطاباته – حينما أسس مجلس مفوضي الشعب: «...إن الشعب طيب ومفوضوه قابلون للفساد، وإنه يجب البحث في الفضيلة وفي السيادة الشعبية عن واق من عيوب الحكم واستبداده». (96 :1994 جورج لابيكا).

(31) هنا نذكر نص المقولة عن المصدر الأصلي.

(32) في الواقع لينين لم يكن مطلقاً يؤمن بالثورات المنبثقة من الحتميات التاريخية، ولكن ثوريته كانت حسب المدرسة الفرنسية القديمة أو ممثلها الأحدث جورج صوريل (G.Sorel) التي تقول: «إن الثورة هي من صنع مجموعة محدودة من الرجال الشديدي الانضباط تحت إمرة قائد مقرر». وكان متأثراً بدرجة أقل بالماركسيين العفويين الألمان الذين يعدون، أن انتصار البروليتاريا ليس إلا تطوراً حسب الصيرورة الداروينية (Johnson, 1985: 66-67). انظر أيضاً: موقف ماركس من أصحاب فكرة «الإرادة البحتة»، في (روبرت هيلبرونر، 1979: 170–171).

(33) هناك 25 عبارة على الأقل، تبدأ بكلمة حصار وحتى عبارة الإبادة، يستعملها لينين في مؤلفاته (Johnson, 1985: 67, 79).

كانت مهمتها محاربة النشاطات «المعادية للثورة» بوساطة وحدة خاصة تدعى التشيكا (La Tchéka) هي البوليس السياسي الذي أعطى التعريف الرسمي للإرهاب المنظم على لسان قائده لاتسيز (M. Y. Latsis): «... إن السؤال الأول الذي نوجهه إلى الفرد: إلى أي طبقة تنتمي، ما وسطك العائلي، وتربيتك، ودراستك أو مهنتك؟ هذه الأجوبة تحدد مصيره...». (Salisbury, 1978; Johnson, 1985: 83).

منذ اللحظة التي تخلى فيها لينين عن «الذنب الفردي» وأحل محله «الذنب الجماعي» (Johnson, 1985: 83)، وبدأ يبيد (حسب العبارة التي كان يستعملها) طبقات بكاملها، فقط بسبب الانتماء العائلي أو الطبقي أو المهنة أو الولادة أو حتى لنوع الدراسة التي تلقاها الشخص أو المجموعة[34]. أصبحت هذه الآلية من دون حدود ولا رادع. فمن الناحية الأخلاقية، ليس هناك فرق بين محاربة طبقة، بنية إبادتها ومحاربة جنس بشري (Une Race) بنية إبادته. **إن من يضطهد فئة أو طبقة أو طائفة، لا يمكن أن يكون حامياً للحرية والعدالة والمساواة باسم فئة أخرى، ويعلن بذلك** عن نفسه عدواً للفئات الأخرى[35]. **وهكذا صنع لينين، باسم طبقة البروليتاريا - قبل هتلر**[36] - «الفلسفة التجريبية للإبادة الجماعية» في العصر الحديث[37]. **وهكذا فعل لينين كما «... تكلم زرادشت...»** (نيتشه، 1883–1885).

---

(34) إن هذه الفلسفة البائسة مازالت سائدة حتى اليوم في العقل الباطن لأكثر الشيوعيين، وعلى أساسها يصنف شخص ما، إذا كان «معهم أو ضدهم»!

(35) يذهب بنا الفكر طبعاً إلى ملاحظة لروبسبيير دونها في زمن إصلاح الدستور الفرنسي (Complet de Déclaration des droit de l'homme et de citoyen, 24 avril 1793) (جورج لابيكا، 1994:94) وبشكل خاص في المادة 2 الشهيرة: «إن من يضطهد أمة يعلن نفسه عدواً للأمم قاطبة». كذلك يذهب بنا الفكر بالطبع إلي صيغة ماركس التي ليست أقل شهرة: «إن شعباً يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يكون شعباً حراً» (Texte sur la Pologne, 1857, 1863).

(36) إنه من السذاجة أن نصدق لينين حينما يستشهد بماكسيميليان دي روبسبيير، فصحيح أن اسم هذا الأخير ارتبط بالرعب ولكن ضحاياه لم يتعدوا تقريباً الـ (350) من النبلاء. ولكن روبسبيير استطاع أن يبني إحدى أعرق الديموقراطيات في تاريخ الإنسانية وأكثرها حفاظاً على استمرارها، وحتى الإرهاب عنده كان مبنياً على الفضيلة ومن أجل الفضيلة. ولكن لينين لم يضع أي أسس للديموقراطية، ولكنه وضع أسس «القانون الجنائي الاستبدادي السوفييتي» المبني على منطق **«ما هو غير مسموح فهو ممنوع»**. وفي رسالة إلى وزير عدله كورسكي (Koursky) بتاريخ 17 أيار 1922، يقول لينين: «يجب صياغة مواد القانون الجزائي بالطريقة الأكثر شمولية الممكنة، لأن مشاعر العدالة الثورية والوعي الثوري فقط بإمكانها تحديد شروط تطبيقه...» (Rigby, 1979: 191, 230). ولهذا المنطق يجب مقارنة لينين بهتلر الذي برر أعماله عدة سنوات تالياً «بالقوانين العليا للحزب» (Johnson, 1985: 98).

(37) لماذا سكت العالم سكوت الخرفان عن جرائم الإبادة التي ارسى قواعدها فلاديمير إيليتش أوليانوف الملقب بلينين؟ لماذا لم يقارنه احد بهتلر؟ الجواب بسيط ولكنه خطر، إذ إن الرؤوس التي تسمح =

ولكن الأسئلة التي يجب أن نطرحها هي:

– هل نستطيع أن نُعد كارل ماركس – الذي أوحى في بعض المرات إلى فرض النظام الجديد بالقوة – في النهاية مسؤولاً عن الكليانية الشيوعية؟

– هل يتحمل صاحب دعوة مسؤولية عمل يقوم به أتباعه سنوات طويلة بعد ظهور دعوته؟

إن المسيحية والإسلام والمعتقدات الأخرى تطرح الإشكالية نفسها. فلو بعث حياً صاحب القسم على جبل الزيتون، هل كان تولى الدفاع عن «محاكم الذمة» الإسبانية؟

وإن الذي حمل رسالة الإسلام، ونشره هل يعد مسؤولاً أو هل يعد الإسلام مسؤولاً عما ارتكبته آخر إمبراطورية حكمت باسم الخلافة الإسلامية (أو بالأحرى صادرتها...) بحق الشعب الأرمني ونقصد الإبادة الأرمنية؟

كارل ماركس مُنَظِّر ومناضل في آن واحد

كمعاصره شارل ديكنز[38]، كان ماركس يشعر بعطف صادق وعميق تجاه الفقراء. فقد عرف شخصياً البؤس مع زوجته وأطفاله الخمسة (ستيفانوفا، 1979: 229–233). والأهم من ذلك أيضاً، أنه في عصره، كان وضع العمال فظيعاً. إذ في

= لنفسها بتوجيه اتهامات من هذا النوع والتي تتكلم باسم الإنسانية في هذا المجال، هي نفسها كانت متورطة وقذرة الأيدي (والعبارة استعرناها من عنوان كتاب جون بول سارتر: الأيدي القذرة Les mains sales الذي أوحي بمسرحية «الدوامة» عام 1948) مع لينين. ففي بداية الثورة البلشفية كان المكتب السياسي مكوناً على الشكل التالي: لينين (متزوج من يهودية)، وتروتسكي (يهودي)، وستالين (...)، وكامينيف (يهودي)، وسوكولنكوف (يهودي)، وزينوفييف (يهودي)، وبينوف (روسي). كما أن «مجلس الثورة» الذي تولى الحكم بعد نجاح الثورة الشيوعية في روسيا سنة 1917 كان يتكون من 565 عضواً كان منهم 469 يهودياً، واستمر عددهم في المجلس كبيراً حتى قرب نهاية عهد ستالين، حيث تضاءل عددهم تضاؤلاً كبيراً ثم انعدم. عدا أن خمسة من أصحاب الملايين اليهود الأمريكيين قد أسهموا بمليار دولار لتمويل الثورة البلشفية، وهم: إسحاق موتيمر، وشيستر، وليفي، ورون وشيف. وجاء ذلك على أثر مذابح القيصر المتكررة ضد اليهود، هذه المذابح أعطت كلمة بوغروم - Les Pogroms -. **وهنا لا نريد مطلقاً أن يؤدي التفكير بنا أن ندافع عن النظرية السائدة «بأن هناك علاقة بين الماركسية واليهودية»، فهذه النظرية نرفضها جملة وتفصيلاً.**

(38) شارل ديكنز (Charles Dickins, 1812-1870). يبقى ديكنز أكثر الروائيين الإنكليز شعبية في العالم بأثره حتى اليوم. عرف العذاب في طفولته، عدا نتيجة ميزات شخصية والده القاسية فقد عرف قهر الشغيلة حينما كان يعمل في أحد المعامل، في الثانية عشرة من عمره عندما دخل والداه السجن بسبب الديون. وقد عرف الإذلال في طفولته لدرجة الصدمة التي تظهر في رواياته. إلى جانب ألمه من قساوة طفولته، نجد تمرده واستنكاره للرأسمالية المستغلة ولنظام العبيد السائد في أمريكا.

المدينة التي عرفت فيها الرأسمالية «كسب كثير من المال» (هيلبرونر، 1979: 158)، أي منشستر، «كانت تضم شعباً عاجزاً يعيش في حالة تسودها القذارة واليأس، يدمن شراب الجن وارتياد الكنيسة، وقد تخدر هو وأطفاله حتى لا يحسّون بحياة سلبية من الأمل، طابعها الوحشية والقسوة»[39].

في كتاب «رأس المال» يستشهد ماركس بتقارير الأطباء ومفتشي العمل البريطانيين. يستشهد مثلاً بما أعلنه السيد بروتون (Broughton) قاضي الصلح في الكونتيه في مقر بلدية نوتنغهام (Nottingham) في 14 كانون الثاني عام 1860، إذ يذكر: «إنه يسود بين ذلك القسم من سكان المدينة الذي يشتغل بصنع المخرمات (Des dentelles) بؤس وحرمان لا تعرفهما بقية العالم المتمدن... بين الساعة الثانية والرابعة صباحاً ينتزعون الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين التاسعة والعاشرة من العمر من فرشهم القذرة ويرغمونهم على العمل، مقابل ما يقيتهم لمجرد البقاء على قيد الحياة حتى الساعة العاشرة أو الحادية عشرة ليلاً إن لم يكن حتى منتصف الليل، الأمر الذي يسفر عن ضمور أطرافهم، وتنحل أجسادهم، وتكتسب قسمات وجوههم تعبيراً بليداً، ويتسمر الكائن كله في تحجر أخرس يبعث مجرد مظهره الرهبة في النفوس» (Marx, 1867: T1: 237-238).

يذكر ماركس أيضاً حالة «طفل في السابعة من عمره، كان والده يحمله للعمل، يومياً على ظهره ذهاباً وإياباً فوق الثلج، وكان يشتغل 16 ساعة في اليوم! وغالباً ما كان والده يركع على ركبتيه لإطعامه عندما كان يقف إلى جانب الماكينة، حيث لم يكن يحق له الابتعاد عنها أو إيقافها» (Marx, 1867: T1: 241). أما شروط العمل وظروفه في القطاعات الصناعية الأخرى، كالمناجم وصب الصلب والحدائد وغيرها، فقد كانت أكثر قهراً وشقاء بالنسبة للرجال والنساء على السواء (Marx, 1867: T1: 225-289).

كان ماركس يشارك شخصياً في الحركات السياسية في إنكلترا، كما فعل في مسقط رأسه ألمانيا، حيث وقف ضد القمع الحكومي. فالاستغلال الذي كان يلاحظه في إنكلترا الوطن الذي تبناه كان يزيده غضباً ويدفعه إلى النضال من أجل

(39) بهذه العبارات يصف فريدريك إنجلز (Friedrich Engels, 1820-1895) الأشياء التي اكتشفها في منشستر، حيث عمل في مصنع والده. وقد نشرها في كتابه «حالة الطبقة العاملة في إنكلترا في عام 1844»، والذي يعد أفظع حكم صدر على ذلك العالم الذي يضم الأحياء الفقيرة بالمناطق الصناعية (هيلبرونر، 1979: 158).

إصلاحات لا يعارضها أحد في أيامنا هذه. لذا كان يطالب بتخفيض ساعات العمل والتشريع في موضوع السلامة داخل المصانع، وكان يعارض أيضاً بيع الخبز العفن في لندن (Marx, 1867: T1: 237-294).

هذه الانتقادات كانت موجهة بالدرجة الأولى إلى النظام الرأسمالي بأكمله، وبهذا المجال أصبح ماركس معلماً. لسنوات متتالية ثابر ماركس على العمل في مكتبة المتحف البريطاني في لندن، ليصبح مرجعاً عالمياً من دون منازع ودون منافس فيما يتعلق بالفكر الاقتصادي. وكان كذلك، كما وصفه هيلبرونر (Heilbroner): «طالب العلم الجرماني في أكمل صوره، يدرس ببطء، وفي دقة تبلغ حد الإيلام (هيلبرونر، 1979: 156). ويبذل غاية الجهد، بل يسعى بصورة تكاد تشبه السوداوية إلى بلوغ درجة الإتقان حتى الإبداع، وصولاً إلى العذاب حتى شفير الموت» (هيلبرونر، 1979: 156).

انكب كارل ماركس على معالجة الرأسمالية بشكل مستمر، مبتدئاً ببنيتها الأساسية، وصولاً إلى مشكلاتها، متنبئاً بانهيارها. على الرغم من كونه لم يحدد منهج هذا الانهيار، أو كيفية حدوث هذا الانهيار، حالة بحالة، فإنه استنتج أن الرأسمالية ستنهار ذاتياً، نتيجة تناقضاتها الداخلية، أي نتيجة العوامل أو المحركات التي تسيرها، ويذكر ماركس: «أن منافسة من دون رحمة، واستعمال الآلات المتطورة سوف يؤديان إلى انخفاض كبير في الربح» (Marx, 1867: T 3: 225-255). كذلك فإن ازدياد العمال فقراً سوف يؤدي إلى ازدياد استعدادهم للقيام بالتمرد. ولكن كل تنبؤات ماركس هذه لم تثبت. «فصعود الفاشستية في العشرينيات والثلاثينيات، ونجاحها، لا يتناسب مطلقاً مع نظريات كارل ماركس» (Rodgers, 1991). كذلك فإن معظم المؤرخين يستنتجون، على نقيض كتابات ماركس، أن القوى الاقتصادية وحدها، ليست عوامل حاسمة في الصيرورة التاريخية، ولكن هناك عناصر أيضاً لا تقل أهمية كالثقافة، والرأي، والقومية الوطنية وحتى التحالفات السياسية. فالقومية، مثلاً أضعفت وبعمق حركة البروليتاريا العالمية، وقد حدثت عدة تجارب أدت إلى متغيرات عميقة «للتطور الحتمي» في بعض المجتمعات، نتيجة لرغبة رجل سياسة ومزاجه فقط.

برغم أن الحتمية الاقتصادية في مبادئها العامة قد دُحضت، فإن أعمال كارل ماركس الفكرية لا يزال لها وزن لا بأس به، وحتى يومنا هذا. فالماركسيون الجدد أو

«النيو – ماركسيون» ما زال تأثيرهم قوياً وواضحاً، ولا سيما في الأبحاث التاريخية، ما دام تأثير علاقات الطبقات على التاريخ يبقى جلياً. في تفحص التناقض والدراسة العميقة، «ليس فقط للتناقض بين الأغنياء والفقراء، ولكن للتكامل العضوي أيضاً (الانصهار) للطبقات الاجتماعية في أنظمة الإنتاج وفي التغير في بنية هذه الطبقات. تبقى الماركسية، أداة ومنهجاً علمياً يتمتع بكل المصداقية الأكاديمية ومرجعاً علمياً صالحاً لكل التحاليل» (Rodgers, 1991). لذا نجد أن اختصاصيي التاريخ الاجتماعي هم أكثر من يتخذ من النيو – ماركسية أداة لمنهج أبحاثهم، كما يقول لويد غاردنير: «وذلك بسبب طبيعة الجماعات التي يدرسونها، فعلى سبيل المثال حينما يدرسون الحركة العمالية، فإنهم ينقادون، طبيعياً، في طريق تبني التحليل الماركسي» (Gardner, 1991). ولكن التاريخ الدبلوماسي يتأثر بالمنهج الماركسي بطريقة غير مباشرة، والدليل على ذلك نجده في الأدلة والبراهين الحاضرة دائماً على «أن السياسة الخارجية الأمريكية منقادة بصورة مستمرة إلى المصالح التي تقتضيها صفقات الأعمال».

في النهاية يعد معظم علماء الاقتصاد والمؤرخين أن كارل ماركس قد ولى عليه الزمن لكي يتبنوا نظرياته إلى النهاية، ولكن برغم ذلك يبقى لكارل ماركس أهمية كبيرة ولا يمكن تجاهله أو تجاوزه.

استنتاج

- **بعض نظريات ماركس المحدثة للعلوم الاقتصادية**

أكثر الاقتصاديين، قبل ماركس، درسوا العلاقة بين كل صاحب إنتاج ومثيله. أما ماركس فإنه ينفذ إلى داخل جدران المصنع نفسه (جون ستراتشي، 1964: 111). وهنا كان دور ماركس، بالدرجة الأولى، في صياغة النظريات المحدثة لعلم الاقتصاد والعائدة له في مجال العمل. كان ماركس السبّاق في التعريف بأن العمل ليس سلعة كالأخريات (فهو سلعة فريدة في نوعها ولها ميزة خاصة...). عندما نستخدم عاملاً فيجب أن نعرف أيضاً كيفية الحصول على قوة حقيقية للعمل، والعامل هنا بدوره له أولوياته الخاصة به (Marglin, 1991). إن الفرق بين ما يعطيه العامل وما يتقاضاه من أجر، يساوي القيمة المضافة أو الزائدة. وهذا هو الاكتشاف الاقتصادي الأساسي لكارل ماركس، أي نظرية القيمة الزائدة.

بين كثير من الإسهامات النظرية في التحليل الاقتصادي، ينوه مارغلن (Marglin, 1991) إلى إسهام ماركس في اكتشاف قانون التراكم وصيرورة الرسملة

وتكوين رأس المال؛ حول عدم الاستقرار وميزات تطور المجتمعات الرأسمالية؛ والعلاقة بين الرأسمالية والسياسة أو بالأحرى السلطة السياسية لرأس المال، وكذلك البنية القانونية والفكرية للمجتمعات، أي البنية الفوقية التي ليست إلا انعكاساً لسلطة امتلاك رأس المال وكيفيته، ومن ثم فإن قواعد المصالح الاقتصادية التي بنيت على أساسها الطبقات هي أساس فهم سير عمل الاقتصاد وكيفية تطوره. باكتشافه القوانين العميقة للرأسمالية وميول الاقتصاد الرأسمالي نحو الركود والأزمات ونظرية الدورات الاقتصادية والبطالة إلى آخره. فقد طرح كارل ماركس المشكلة الاقتصادية ومسائلها المهمة التي كانت مجهولة من قبل الاقتصاديين الذين سبقوه. فقد سيطر على علم الاقتصاد، ولمدة قرنين من الزمن، فرض جون باتيست ساي (Jean-Baptiste Say, 1767-1832)، الذي قال به كبار أساتذة الاقتصاد الأولين «قانوناً» محدد المعالم (جون ستراتشي، 1964: 277). ويعرف هذا القانون باسم «قانون أسواق التصريف». ومفاده بشكل مقتضب ما يلي: «ما دامت الرأسمالية بمنجاة من التدخل فإنها ستظل منظمة وضابطة نفسها ذاتياً، لأن كل عمل من أعمال الإنتاج يولد على الدوام الطلب الفاعل الكافي لشراء ما ينتج (جون ستراتشي، 1964: 277). وقد تحكم هذا القانون مع التعاليم الأخرى المقترنة باسم ج. ب. ساي في كل مجال بالعلوم الاقتصادية أكثر مما نعتقد (Keynes, 1936: 8).

إنه لجدير بأن يتساءل المرء، ما أبعد هذا الانحراف في الفكر الاقتصادي عن الحقيقة والوقائع! وكيف تم إن حدث! والحق أن حكاية ساي وقانونه، مثلها مثل حكاية مالتوس وقانونه أيضاً، ومثل أمور أخرى بالية حالياً في العالم الثالث خصوصاً[40]، يمكن أن تقدم مثلاً توردە كتب الدراسة في المستقبل، على علم الأمراض – النفسية (Phatologie psychologique) لدى المجتمعات التي تسيطر عليها العقلية القديمة والمتحجرة. وبغض النظر عن ذلك، **فقد تمكن هذا القانون من صنع نوع من الدفاع عن مفهوم «الرأسمالية المنظمة ذاتياً»** حين ظهر ذلك المفهوم أول ما ظهر. إذ أبدت الرأسمالية فعلاً في القرن التاسع عشر قدرة عظيمة للغاية وجاهزة على تنظيم نفسها (جون ستراتشي، 1964: 278). وهكذا لم يطرح علماء الاقتصاد، جانباً – برغم أنهم تخلوا عن «قانون أسواق التصريف» – فروض ساي

(40) عادات وقوانين وتنظيمات إدارية وسياسية... إلخ من الأمور التي يعرف «الجميع» أنه عفا عليها الزمن، ولكن يعمل بها.

الأساسية ولا سيما المغالطة القائلة بأن «العرض يصنع الطلب». إن ساي (Say) يفترض ضمنياً أن النظام الاقتصادي يعمل في استمرار بملء طاقته، بحيث تحل دائماً فاعلية جديدة محل فاعلية أخرى، ولا تضاف أبداً إليها. إن كل النظريات السائدة كانت تصدر عن هذا الفرض نفسه (Keynes, 1936: 9). ولكن من الواضح أن النظرية القائمة على مثل هذا الأساس لا يمكنها أن تكون ملائمة لدراسة المسائل المتعلقة بالبطالة والدورة الاقتصادية، إذ إن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا يعدون أن الاقتصاد يتجه دائماً نحو العمالة الكاملة، وهنا يأتي دور كارل ماركس ليدخل، ويبرهن نظرياً ورياضياً على أن البطالة ودورة الأزمات هي في صلب المشكلة الاقتصادية. وبرغم أن ماركس لم يذهب في اتجاه وضع نظرية متكاملة للدورات الاقتصادية وحل مشكلة الأزمات الرأسمالية، فإنه وضع «ترسانة» من التقانات الاقتصادية التي ما زالت تخدم التحليل الاقتصادي وخصوصاً في فترات الأزمات الاقتصادية. وهكذا فإن تنبؤات متعددة لكارل ماركس، أثبتت صحتها كنمو الإنتاج الصناعي الاستهلاكي وتمركز الطاقات الرأسمالية والنفوذ الاقتصادي وكذلك الدور المحرك للتكنولوجيا (Boweles, 1991).

- **أخطاء ماركس النظرية**

يمكننا القول إن ماركس، «المحرك الثوري»، قد شل جزئياً، ماركس «عبقري التحليل». فقد جعل ماركس قسماً كبيراً من عمله ابتذالاً، عندما نسب لنفسه النظرية الكلاسيكية للقيمة على أساس العمل، إذ إن نظرية القيمة عند ماركس تعني «أن قيمة السلعة محددة بكمية العمل المطلوب عادة لإنتاجها» (Marx, 1867: T1: Théorie de la valeur). كان ماركس يعلم تماماً أن السعر الحقيقي للسلعة ليس نسبياً مع كمية العمل المتجسدة فيه، ولكن نظريته كانت «تكفل هدفاً سياسياً يراد منه استعمال استغلال العمال كمرتكز فاعل»، حسب رأي ليونتييف (Leontief, 1991).

كذلك فإن نظريات ماركس عفا عليها الزمن في نقاط أخرى. فقد عدَّ، مثلاً، أن نظرية توزيع الملكية، أكثر أهمية بكثير من نظرية توزيع المداخيل. إن ماركس قد وقع في خطأ كبير عندما لم يميز بين ملكية وسائل الإنتاج والسيطرة على وسائل الإنتاج بالفعل، ففي وقتنا هذا نجد طبقة جديدة من مديري الشركات، برغم أن ماركس تكلم عن هذه الطبقة ونعتها «بالأرستقراطية المالية الجديدة» فإنه لم يكن لها الثقل نفسه في أيامه (Marx, 1867: T 1: 634)، إذ إن هذه الطبقة هي التي تملك القرار الأهم في الشركات الكبيرة. كذلك من جهته، يضيف البروفسير ميروفزكي (Mirowski): «أن وجود الشركات الكبيرة

الحديثة، يشكل مشكلة واقعية للماركسية، لأن هذه المؤسسات لم تكن صانعة للنموذج التي بنيت على أساسه الماركسية» (Mirowski, 1991). إذا أخذنا بهذه الاعتراضات نرى أن الماركسيين أنفسهم يوافقون على كون كثير من فروض كارل ماركس قد بطلت مع الزمن، ويقول في الواقع إنها في حاجة «إلى إعادة التفكير»، أو إلى إعادة النظر فيها، وخصوصاً على ضوء الازدهار الاقتصادي الذي تلا الحرب العالمية الثانية والتطور الملموس لمستوى معيشة الطبقة العاملة (Bowles, 1991).

إن ماركس كان في العمق ديموقراطياً متحمساً، وقد صب دعمه الشديد في مصلحة الطبقات المحرومة، ولكنه لم يكن مدافعاً عن الأصول الديموقراطية. فجهده كان ينصب لمصلحة طبقة اجتماعية – اقتصادية واحدة. لقد أهمل بالنتيجة أهمية الإطار التشريعي، وأهمية القانون[41]. فهو لم يقدر الإمكانية الدكتاتورية للدولة. لقد شكل هذا خطأ كبيراً.

مع ذلك وبطريقة أعم فإن أفكار ماركس لا تزال تحتفظ بقدر ملحوظ، وسوف تبقى تؤثر في القرن المقبل. فاهتمامه الذي يستشهد به بما يختص بالطبقة العمالية الأساسية واقتناعه بأنه على الحكومات أن تتحرك من أجل مصلحتهم، سوف يبقى طويلاً يؤثر في الخطابات السياسية والاقتصادية. قليل من الأصوات التي تمدح الرأسمالية المتوحشة، ولكن المشايعين المتشددين لاقتصاد السوق أنفسهم يعترفون بأن تدخلاً محدوداً للدولة، في الحياة الاقتصادية، هو أمر ضروري ولا غنى عنه. ولكن النزاع يشتمل على نوعية هذا التدخل ودرجاته. إن كارل ماركس هو المفلسف الاقتصادي الأكبر للرأسمالية، وسوف يبقى طويلاً كذلك. ففي إطار الفكر، يبقى ماركس بالنسبة لعلم الاقتصاد، كفرويد بالنسبة لعلم النفس، وسيستمر منبعاً للتبصر، تماماً، كآدم سميث. ومؤلف رأس المال، برغم تساقط تماثيله، فإن ظلّه باقٍ، ماركس لا يمكن تجاهله. وفي كل الأحوال وجوده ضروري في وجه تعسف الرأسمالية.

(41) ليس فقط كارل ماركس من أهمل أهمية التشريع والقانون، ولكن على الأرجح أن أسباب انهيار مؤسسات الاتحاد السوفييتي – وقبل هذا الانهيار، عجزها عن القيام بمهامها – هو عجز النظام الشيوعي عن بناء دولة قانون على عكس ما أدت إليه الثورة الفرنسية التي حققت دولة قانون مبنية على الحرية والعدالة والمساواة – بين الطبقات دون إبادة إحداها – مما لا شك فيه أن ذلك كان العامل الرئيس الذي أمن استمرارها.

المصادر

جورج لابيكا (1994). روبسبيير. سياسة للفلسفة. ترجمة منصور القاضي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

جون ستراتشي (1964). الرأسمالية المعاصرة (Contemporary Capitalism). ترجمة عمر الديراوي، بيروت: دار الطليعة، سلسلة السياسة والمجتمع.

جون مينر كينز (1936). النظرية العامة للتوظف والفائدة والنقود. ترجمة نهاد رضا، بيروت: منشورات مكتبة الحياة، 1962.

دافيد برايبروك (1983). القيم الأخلاقية في عالم المال والأعمال. ترجمة صلاح الشريف، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

دوستويفسكي (1985). ذكريات من منزل الأموات. الأعمال الأدبية الكاملة، المجلد رقم 5، بيروت: دار ابن رشد.

روبرت هيلبرونر (1972). قادة الفكر الاقتصادي، 1979. ترجمة راشد البراوي، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

زكريا فواز (1997). مساهمة نظرية في دراسة الاقتصاد السياسي للرشوة. مجلة دراسات عربية، العدد 5/6، آذار/نيسان، بيروت.

ستيبانوفا (1979). كارل ماركس، سيرة الحياة. موسكو: دار التقدم.

غ. أ. باغاتوريا، وفيغودسكي (1986). التراث الاقتصادي لكارل ماركس، تاريخه، محتواه، منهجيته. ترجمة مفيد قطيش، بيروت: دار الفارابي.

فريدريك نيتشه (1883–1885). هكذا تكلم زرادشت (1883–1885). منشورات المكتب العالمي، توزيع دار مكتبة الحياة.

كارل ماركس (1867). رأس المال. موسكو: دار التقدم.

كارل ماركس (1974). مخطوطات ماركس لعام 1844. ترجمة محمد مستجير مصطفى، القاهرة: دار الثقافة الجديدة.

كمال حمدان (1998). السمات الطائفية للاقتصاد اللبناني. جريدة النهار، الاثنين 12 كانون الثاني، 1998: 19.

لينين (1902). ما العمل؟ موسكو: دار التقدم.

ماركس، وإنجلس (1848). بيان الحزب الشيوعي. موسكو: دار التقدم.

نعوم تشوموسكي (1997). لن يستمر النظام العالمي الجديد بأقلية فاحشة الثروات وأكثرية مفقرة ومهمشة. حوار أجراه فواز طرابلسي، جريدة السفير، السبت 19 تموز.

Althusser, L. (1972). *Lénine et philosophie*. Paris: Maspéro.

Bellers, J. (1696). Proposals for raising a college of industry of all useful trades and husbandry, Londres: 2. Cité par Karl Marx, *Le Capital*, Tome 1, Editions du Progrès: 581.

Bowles, S. (1991). in H. F. Myers. Thinkers who shaped the Century - Das

Kapital: his statues topple, his shadow persists: Marx can't be ignored, in the *Wall Street Journal*, 25 november 1991, United States of America.

Breton, (1987). *Histoire de l'informatique*. Paris: la Découverte.

Crom, (1993). L'aggravation des déséquilibres et des injustices économiques au Proche-Orient. *Le Monde Diplomatique*, September, Paris: 14-15.

Derrida, (1993). *Spectres de Marx*. L'etat de la dette, le travail du deuil et la nouvelle Internationale, Paris: Edition Galilée.

Dostoievski, (1861). *Souvenirs de la maison des morts*.

Engelse, F. *The class war in Germany*.

Eribon, D. (1993). Quand Jacques Derrida réhabilite l'auteur de "Capital", Marx penseur du XXIème siècle. *Le Nouvel Observateur*, 21-27 octobre: 76-80.

Galbraith, J. K. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Gardner, L. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 November.

Gregor, A. J. (1979). *Italian fascism and development dictatorship*. Princeton.

Heilbroner R. (1984). *Marxism: For and against*. Norton & Company, Traduction J-P, Decaestecler, le Marxisme pour et contre, Editions Economica, Paris.

Herland M. Keynes (1981). U.G. d'Editions, Collection. 10/18, Paris.

Johnson P. (1985). *Une histoire du monde moderne*, Tome I, Robert Laffont, Paris: 61-116: 82-83.

Keynes, J. M. (1919). *Les conséquences economiques de la paix*, Paris: Gallimard.

Keynes, M. (1936). *Théorie générale de l'emploi de l'imtérèt et de la monnaie*. (Ed.), Paris: Payot.

Landon A. (1993). Le retour de l'esclavage, *L'evenement Du Jeudi*, 9/15 septembre, 38-55.

Lemonde (1993). Le pape critique les abus du capitalisme. in *Lemonde*, le mercredi, 3 novembre. Paris, 1993: 15.

Leontiev (1991). in H. F,. Myers, in *the Wall Street Journal*, 25 november 1991, U.S.A.

Luxemburg Rosa Euvres (1971), Tome II, Paris: Maspero.

Marglin S. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Marx K. (1977). Préface à la contribution à la critique de l'economie politique. Editions Sociales, Paris, 2-3.

Marx K. (1867). *Le Capital*: Critique de l'economie politique, Rome 1, Editions du Progrès.

Marx, K. (1867). *Le Capital*, Tome 3, Editions du Progrès, p: 89-90. (Tome 3: 115, pour l'édition en Arabe).

Marx K. (1867). *Le Capital*, Critique de l'economie politique, Tome 2, Editions du Progrès, L'édition en Arabe: 229.

Mirowski P. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Mussolini, (1951). *Opera Omnia* 36 Vol., Florence, 1951-1963, vol. II: 32 & 126, Vol. I: 92 & 103 &: 185-189, vol. V: 69.

Myers, H.F. (1991). Thinkers who shaped the century - Das kapital: his statues topple, his shadow persists: Marx can't be ignored, in the *Wall Street Journal*, 25 november: U.S.A.

Nolte. Les mouvements fascistes, Française Lib., & Nolte, Marx & Nietzsche dans le socialisme de Mussolini, *Historische Zeitschrift* CXC1-2..

Novak, (1991). in Henry F. Myers, Thinkers who shaped the century - Das Kapital: his statues topple, his shadow persists: Marx can't be ignored, in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Renan, E. (1883). *Souvenirs d'enfance et de jeunesse*. Paris.

Rodgers, D. (1991). in the *Wall Street Journal*, 25 november, U.S.A.

Salisbury, H. (1978). *La neige la nuit*, 2 vol., Belfond, Paris. Black Night, White Snow: Russian's Revolution, 1905-1917, Londres.

Say, J-B. (Ed.) (1817). *Traité d'economie politique*, Tome: 136.

Smith, A. (1776/1994). *An inquiry into the nature and causes* of *the wealth of nations*. New York: The Modern Library.

Smith, A. (1859). *La richesse des nations*, Traduction G. Garnier, Paris: Guillaumin, Tome 1.

Sorman, C. (1995). Rationalité économique et comportements immoraux, in *Problèmes Economiques,* N°: 2444-2445, Documentation Française, Paris: 17.

Rigby T.H. (1979). *Lenin's government*: Sovnarkom, 1917-1922, Cambridge, : 191 & 230.

Vallay, G. (1908). (Ed.), Discours et rapports de Robespierre. Paris.

قدم في أكتوبر 2000.

أجيز في أبريل 2002.

سياسات التدخل بين البنوك
المركزية الغربية

عبدالمعطي رضا أرشيد*

ملخص: تتناول هذه الدراسة مسألة سياسة التدخل التي تتبعها الدول الغربية منذ تعويم أسعار الصرف في عام 1973، من حيث السمات والتطور، وقد كانت كل دولة تمارس سياستها التدخلية بطريقتها الخاصة، بمعنى أنها تميل إلى دعم عملتها عندما تكون ضعيفة، وذلك دون تنسيق مع باقي الدول في المنظومة. وتناقش هذه الدراسة تفضيلات كل دولة في انتقاء أداة التدخل لمعالجة اختلال سعر الصرف ومجالات هذه السياسة، وذلك بالتركيز على أسعار الفائدة والاحتياطي من الصرف الأجنبي، كما تلقي الضوء على الإجراءات المتبعة لتقليل عنصر المخاطرة الناجمة عن اختلال سعر الصرف. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن سياسة التدخل في تصحيح سعر الصرف تكون أكثر فاعلية إذا ترك سعر الصرف يتحدد من خلال قوى السوق. وميزة تطبيق هذه السياسة أنها تعني تطبيق مبدأ نظام التعويم بصورة كاملة، كما تتيح فرض مزيد من الرقابة على الأسلوب المتبع الذي لا يحدد أبعاد التدخل.

المصطلحات الأساسية: سياسات التدخل، سياسات تكوين الاحتياطي، نظام التعويم، معامل أسعار الفائدة، سياسة التفضيلات في سوق الصرف، سياسة التدخل الكمي والسعري.

مقدمة:

يعد البنك المركزي بنكاً للبنوك التجارية لأي بلد إذ يساعدها على القيام بمهامها، ويقوم بمراقبة نشاطها وتوجيهها في إطار السياسة النقدية المتبعة من

---

* أستاذ مساعد في الجامعة الهاشمية، الأردن.

طرف الدولة. وحيث يؤدي دوراً مهماً في السوق النقدية فإنه يؤثر بالضرورة في إمكانات البنوك لغرض إتاحة درجة ملائمة من التناسب بين كمية النقود المتداولة والعرض الحقيقي المتاح من السلع والخدمات من أجل تحقيق الاستقرار النقدي للبلد المعني. وهذا لا يتحقق إلا من خلال التنسيق بين التخطيط النقدي والتخطيط العيني، حيث تؤسس علاقات صحيحة تربط بين تخطيط التوسع النقدي وخطط الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والتجارة الخارجية. هذه الوظائف تؤدى بأدوات نقدية فاعلة تبدأ بالحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة معدل كمية النقود عن معدل زيادة الإنتاج من السلع والخدمات والوصول إلى حالة استقرار وتوازن نقدي. إلا أن المتغيرات المحيطة بالاقتصاد القومي قد تشكل عقبة لتحقيق ذلك، مما يؤدي إلى اختلال في صرف العملة المحلية أمام العملات الأخرى. فإذا ما آل سعرها نحو التزايد انعكس ذلك على صادراتها في مجال التجارة الدولية بالانخفاض، والعكس صحيح في حالة انخفاض سعر الصرف، حيث تضعف ثقة الآخرين فيها، وعلى أي حال لا بد من تدخل الدولة للتخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على سعر الصرف لإعادته إلى حالة التوازن، فإذا ما قررت الدولة اتباع سياسة التدخل فإنه يفترض في تلك السياسة أن تستخدم الأدوات التصحيحية الملائمة مثل سياسة أسعار الفائدة أو سياسة بيع الأوراق المالية القصيرة الأجل (سياسات الموازنة) مع الأخذ في الاعتبار أن سياسة التدخل تتأثر إلى درجة كبيرة بمستوى الاحتياطي من الصرف الأجنبي اللازم اقتناؤه.

ومن واقع هذه الخلفية عن البنوك المركزية ودورها في المقام الأول في الحفاظ على حالة من التوازن في الاقتصاد المحلي وإعطائه دفعة قوية نحو التنمية المخططة واستعانتها في بعض الأحيان بسياسة تدخل مثبتة، فإنه قد يكون من الصعب تحقيق تلك الأهداف من جانب ذلك البلد منفرداً، إلا بتعاون بنكه المركزي مع البنوك المركزية في البلاد الأخرى. ومن هذا المنطلق فقد اعتقدت الدول الغربية بأن التعاون بين بنوكها المركزية يكمن في التعامل فيما بينها في تسوية العملات التي حصل عليها كل منها نتيجة سياسة التدخل الخاصة به. بمعنى أن تختار الدولة أداة التدخل المناسبة التي ينشأ عن تنفيذها فائض أو انكماش في السيولة مما يؤثر في سعر صرف عملتها الوطنية مقابل عملات الدول الأخرى. فإما أن يزيد سعر الصرف وإما أن يقل، وفي الحالة الأولى لا بد أن تجني تلك الدولة أرباحاً على حساب الدول الأخرى أو تمنى بخسائر. ومن هنا تعتقد الدول الغربية بأنها تستطيع

أن تتعاون فيما بينها بآلية تعالج الأرباح (الفائض) أو الخسائر المتحققة من سياسة التدخل بغرض مراعاة بعضها لمصالح بعضها الآخر. وهذا ما يجنبها الخسائر التي تطرأ على احتياطاتها باتباع سياسة تدخل قائمة على المبدأ التعاوني.

وفي هذه الدراسة نطرح ما أشرنا إليه من مسائل ذات قيمة للتوازن النقدي، وينصب التركيز هنا على أهمية سياسة التدخل المثبتة ولكن في ظل إطار من التعاون بين البنوك المركزية في هذه الدول.

مشكلة الدراسة:

يحدث أحياناً في أسواق الصرف في الدول الغربية حالة عدم استقرار، وتتبنى كل دولة سياسة خاصة بها لضبط سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الأخرى في تلك الدول. وقد اتصفت هذه السياسات القطرية بالعشوائية، بمعنى أن كل دولة تتبنى سياسة تدخل دون التشاور والتنسيق مع الدول الأخرى، وبخاصة عندما يتعلق الأمر بسعر الصرف الذي يعبر عن مصلحة الأطراف التي تدخل عملاتها الوطنية فيه. من هنا كان ينبغي على كل دولة أن تأخذ بعين الاعتبار ظروف الدول الأخرى عندما ترسم سياستها التدخلية. وقد دأبت كل دولة من هذه الدول على دعم عملتها عندما يكون سعر صرف عملتها ضعيفاً. وقد رأت الدول الغربية أنه بات من الضروري أن تتعاون السلطات النقدية فيما بينها لتثبيت سوق الصرف في الدولة التي يحصل فيها اختلال حتى لا يلحق أي خسائر بجميع دول المنظومة. ويمكن تحقيق ذلك من خلال الاتصال والاستشارة الدائمين عندما يتعلق الأمر بسياسة التدخل في أسعار الصرف. يركز الباحث في هذه الدراسة على المجالات التي تتناولها سياسة التدخل من جانب السلطات النقدية في الدول الغربية وإمكانات التعاون بين هذه السلطات في المجال أو البديل المتاح للتدخل.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الاهتمام الذي توليه كل دولة لتثبيت سعر صرف عملتها الوطنية مقابل العملات الأجنبية بصفة عامة ودول أوروبا الغربية بصفة خاصة. فإذا ساد سوق الصرف لبلد ما حالة فوضى فإن ذلك يحدث اختلالات في بنية الاقتصاد الوطني مما ينعكس على تردد المستثمرين أو حتى عدم إقبالهم على الاستثمار في مختلف مجالات التنمية في ذلك البلد. بخلاف الحال عندما يكون سوق الصرف يميل نحو الثبات النسبي، حيث تستمر عجلة الاستثمار من جانب المستثمرين المحليين والأجانب.

ومن هنا تبدو أهمية سياسات التدخل من جانب الدولة في حالة اختلال سعر الصرف بغرض إعادته إلى ما كان عليه والتفضيلات الخاصة بسعر الصرف ومدى تعاون باقي الدول في المنظومة الغربية على تثبيت أسعار الصرف في الدولة التي حصل فيها الاختلال.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث على الأدبيات النظرية التي تناولت أسواق الصرف في الدول الغربية من وجهات نظر مختلفة للمتخصصين في هذا المجال. وقد لجأ الباحث إلى المصادر الأجنبية الزاخرة بهذا المجال لإبراز صورة متكاملة لتطور هذه الأسواق ورد فعل أي من الدول الغربية تجاه أي اختلال في سوق الصرف لديها وبدائل التدخل المتاحة لدى السلطات النقدية عندما يميل سوق الصرف فيها إلى عدم الاستقرار ومدى التعاون الذي تستجيب له باقي الدول الغربية إزاء ما يحدث من اختلال في الدولة المعنية.

أولاً – سياسات التدخل: سماتها وتطوراتها

منذ تطبيق نظام تعويم أسعار الصرف في عام 1973 فإن تدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف الأجنبية يعد اتجاهاً عاماً. وقد أدى هذا التدخل إلى تيسير قيام النظام النقدي الدولي بوظائفه. وهذا يتطلب قدراً كبيراً من التعاون بين السلطات النقدية والتي أخذ دورها في الظهور، ومن دون الادعاء بمثالية هذا النظام فقد أصبحت سياسة التدخل قوة إيجابية في هذا الاتجاه، وبناء عليه فقد أصبحت إحدى الأدوات الناجحة المستخدمة في تلك السنوات الصعبة.

وبرغم ذلك فلا يوجد سوى القليل من الخطوات التنظيمية التي اشتملت عليها سياسة التدخل في أسواق الصرف الأجنبي. وأصبح لكل دولة أسلوبها الخاص في التدخل، وقد تم تطوير بعض القواعد والإجراءات التنظيمية من قبل صندوق النقد الدولي ولجنة العشرين (Committee of Twenty) المنبثقة منه في عام 1974، وعلى أثر الأخذ بالتعديل الثاني لبنود اتفاقية صندوق النقد الدولي، فقد قام الصندوق بوضع بعض المبادئ والأسس لكي تسترشد بها الدول الأعضاء في الصندوق فيما يتعلق بسياسات سعر الصرف (Benston, 1983). وعلى أي حال وحتى يومنا هذا، فإن صندوق النقد الدولي لم يذهب في تدخله إلى أكثر من وضع مبادئ عامة يسترشد بها عند التدخل، حيث لم تكن هناك أي مجهودات نحو تقنين سياسات

التدخل أو تنظيمها، باستثناء ما تم بين أعضاء النظام النقدي الأوروبي فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بينهم حول سياسات أسعار الصرف الأجنبي.

إن سياسة التدخل التي يسير عليها معظم الدول في بعض الأحيان عشوائية وغير مخططة تعكس الاضطرابات في أسواق الصرف كما تحدث في الواقع. ويعتقد الباحث أن سبب العشوائية يرجع إلى أن هذه الدول لا تختار أداة التدخل المناسبة من جهة، ولا تتهيأ من وجهة مالية لما سيحدث عندما يختل سعر الصرف. إضافة إلى الإهمال في دراسة الظروف الاقتصادية السائدة عالمياً والتي قد تنعكس على أسعار الصرف. وتتراوح شدة الاضطراب بين ضئيلة للغاية وعدة بلايين في فترات لا تتجاوز شهوراً قليلة. وعادة ما يحدث هذا دون أن يكون هناك متسع من الوقت تتمكن في خلاله السلطات النقدية من التنبؤ مسبقاً بما سيكون عليه سوق صرف العملات (Diamond & Dybrig, 1992).

وفي بداية تطبيق نظام التعويم ساد الاهتمام بين بعض المتخصصين بإمكان قيام السلطات النقدية بتحقيق أهداف مزدوجة في سوق الصرف. وقد كان هناك تخوف من أن يرغب بعض الدول في رفع قيمة عملته أو تخفيضها مما سيؤثر تأثيراً سيئاً في السلطات النقدية في علاقاتها بعضها ببعض (التضارب بين المصالح) في أسواق الصرف. وكان هذا أحد الأسباب التي دعت صندوق النقد الدولي إلى وضع الخطوط العريضة لسياسات التعويم (Nichols, 1992)، وفي حقيقة الأمر فإن عدد العمليات التي توافقت فيها مصالح الأطراف المعنية في أسواق الصرف كانت قليلة، ليس معنى ذلك أن أسعار الصرف قد تحركت في الاتجاه المرغوب فيه أو حققت شيئاً من الاستقرار. ولكن في معظم الأحيان فإن سياسات التدخل المتبعة من قبل السلطات النقدية في أسواق الصرف كانت جميعاً ومن دون استثناء متناسقة أكثر من كونها متعارضة.

ويمكن تفسير ذلك بسببين رئيسين (Garbade, 1993):

أولاً: إن الدول الكبرى لا تملك أهدافاً محددة بشأن سياسات سعر الصرف، وبناء عليه فإن مشكلة القيام بعمل تنسيقي للأهداف لم تثر بعد.

ثانياً: امتناع السلطات النقدية عن اتباع سياسة التدخل العنيفة (القاسية)، بمعنى آخر إنها قد امتنعت عن دفع معدل الصرف في اتجاه معين يكون قد تحرك

نحوه بالفعل. ولتبسيط ذلك فإن هذه السلطات لم تكن تتحلى بمرونة كافية أو حتى ترغب في تبني سياسات تتدخل من خلالها لتصحيح أسعار الصرف. وهذا ما يفسر بأنه امتناع من جانب هذه الحكومات عن مساندة سلطاتها النقدية للبحث عن أدوات تدخل لأسعار الصرف. ويعتقد الباحث أن ذلك يعزى إلى حرص هذه الحكومات على تحقيق مصلحة خاصة حتى لو تعارضت مع مصالح الدول الأخرى، وبخاصة إذا كان سعر الصرف يميل إلى صالح عملتها الوطنية.

وقد كانت سياسة التدخل تميل نحو التخفيف من حدة التقلبات التي تطرأ على سعر الصرف، وذلك بتخفيض حدة تقلبات سعر الصرف في أي من الاتجاهين (أعلى وأسفل) ومن دون أن تصل إلى مستوى الصفر، وبذلك تكون قد قامت بتثبيت مستوى السعر. ومن وجهة النظر العامة لهذه القاعدة فلم يعد هناك استثناء ذو أهمية إذا ما قامت السلطات النقدية بتنويع أرصدتها من العملات الدولارية. يقصد من ذلك أن أياً من الدول محل الدراسة ينبغي بل يجب – إذا ما أرادت أن تخرج من حالة اختلال سعر صرف عملتها الوطنية مقابل عملات شركائها من الدول الغربية الأخرى – أن تقوم بتنويع أرصدتها من العملات المختلفة التي تحتفظ بها في أسواق النقد العالمية. ويعزى السبب في ذلك إلى أنه إذا حصل ارتفاع ما في سعر الصرف مع عملة أخرى يقابله انخفاض بالنسبة للعملات الأخرى مما يعيد سعر الصرف إلى الحالة التوازنية، بمعنى أن تقوم ببيع الدولارات في حالة انخفاض سعرها وشراء عملات أخرى بدلاً منها كالمارك الألماني والفرنك السويسري والين الياباني عندما تكون أسعارها مرتفعة. وبهذا فإن الدول التي تقوم بعملية التنويع هذه لا تخضع عملاتها لسياسة تعويم العملات، ومن ثم فإنها لا تكون معنية في هذا الشأن (سياسة التعويم) (Batten & Blackwell, 1995).

وقد كان من أهم توصيات صندوق النقد الدولي عام 1974 المناداة بعدم اتباع سياسة تدخل تتسم بالمغالاة، وقد استجاب كثير من الدول لهذا المبدأ مما ساعدها على الاستقرار وثبات الموقف. وتستطيع هذه الدول أن تؤثر في أسعار الصرف بوسائل أخرى غير سياسة التدخل، نذكر منها على سبيل المثال التدخل من خلال التأثير في أسعار الفائدة ومن خلال اتباع سياسات أخرى مؤثرة في ميزان المدفوعات وعلى مستوى الأداء لاقتصاداتها. وبهذا فقد تم تحجيم سياسة التدخل (Nichols, 1992).

وقد يبرز كثير من الغموض والإبهام في بعض الحالات الخاصة مثال ذلك: هل من المناسب قيام البنك المركزي بشراء عملة ما عندما تنخفض قيمتها في بداية التعامل في السوق والتي قد تتغير قيمتها فيما بعد في أي وقت خلال التداول؟ وهل من الملائم أيضاً أن تقوم دولة ما تعاني من انخفاض قيمة عملتها المحلية وترغب في تقويتها (تقليل الانخفاض)، وذلك ببيع دولاراتها في الوقت الذي قد تنخفض فيه قيمة الدولار نفسه أمام عملة ثالثة (أخرى)، في معظم الأحوال قد تكون الإجابة عن هذه التساؤلات بالموافقة. ولكن قد تكون هناك اختلافات في الرأي. وما دام لا يوجد حكم للفصل في تلك القضايا، فإن الإجابة تكون في أيدي السلطات النقدية المعنية ومدى إمكانية تعاونها في هذا الشأن (Mussa, 1993).

فالتعاون القائم على الاتصال والاستشارة الدائمين يكون ذا أهمية خاصة عندما تكون الأسواق المالية، التي تتعامل بعملات متماثلة تقع في مناطق زمنية مختلفة. وبتعبير آخر تكمن أهمية التعاون فيما بين هذه الدول محل البحث بصفة خاصة عندما تلجأ إلى التدخل لتصحيح سعر صرف عملتها الوطنية في مواجهة العملة الرئيسة الأخرى نفسها. وهذا لا يعني أن هذه الدول عليها أن تباشر سياسة التدخل في الوقت نفسه في مختلف الأسواق المالية، لكن على الأقل الاتفاق على آلية معينة للتدخل بحيث تتجنب هذه الدول مخاطر اختلال سعر الصرف. فإذا استطاع المتعاملون أن يطرحوا وبصورة فورية سياسات وإجراءات مختلفة تماماً فيما يتعلق بسياسة التدخل في أسعار الصرف كالتدخل في تحديد سعر صرف المارك الألماني في مواجهة الدولار في فرانكفورت ونيويورك في أثناء أوقات التداول في كلا السوقين فإنه يمكنهم تحقيق بعض الأرباح، ولكن إذا ظهر تضارب في أهداف الأطراف المتعاملة في الأسواق المختلفة فإنه قد يؤدي إلى إعاقة وإحداث اضطراب في التعامل فيها في أي حالة من حالات التعامل (Ross & Jaffe, 1990).

وبرأي الباحث فإن تجانس أهداف الأطراف المتعاملة في السوق يستلزم اطلاع كل دولة من الدول الأخرى على سياسة التدخل المزمع اتخاذها في حالة اختلال سعر الصرف. لكن إذا حدث تعارض في الأهداف وعدت الأولوية لمصلحتها القطرية فإن أسعار الصرف سوف تختل ويستمر هذا الاختلال ما دام هناك تعامل. بيد أنه من المهم أن تستمر الجهود المبذولة لمنع مثل هذه المواقف غير المستقرة لتكلل بالنجاح.

ثانياً – التفضيلات الخاصة بسعر الصرف:

تعكس سياسات التدخل في سوق الصرف تفضيلات أي دولة فيما يتعلق بأسعار الصرف، وعلى الرغم من ذلك فإن معظم الدول التي تقوم بتعويم عملتها ليس لديها أي أهداف محددة بشأن أسعار الصرف وأن ما يوجد لديها عادة هو نظم للتفضيلات فقط، بمعنى أن السلطات النقدية تفضل في معظم الحالات أن تكون عملتها قوية بحيث لا تصل إلى المستوى الذي يجعلها غير قادرة على المنافسة في مجال التجارة الدولية، وهذا يعكس الاهتمام والقلق لدى البنوك المركزية في العالم أجمع، من خطر التضخم (Central Bank, 1991). ذلك أن وجود عملة قوية من شأنه أن يكبح ارتفاع كلفة الواردات، ومن ثم يؤدي إلى تخفيض الضغط التضخمي. والاتجاه المغاير لذلك والمتاح للسلطات النقدية والذي يهدف إلى تخفيض العملة بصورة تنافسية كوسيلة لتنشيط الصادرات وزيادة حجم العمالة، لم يعد هدفاً مرغوباً فيه في هذه الأيام، وتوجد وسائل أخرى متعددة بغرض زيادة حجم العمالة والذي يعد مؤشراً لاستراتيجية التنمية لأي بلد يمكن تحقيقها من دون اللجوء إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية، وهذا الأسلوب هو ما يتبناه صانعو السياسات في معظم الدول.

إن الدول بصفة عامة تميل إلى دعم عملتها المحلية عندما تكون ضعيفة بدرجة أكبر من استعدادها لتخفيض قيمة عملتها عندما تكون قوية في مواجهة الدولار وفي خلال بعض الفترات وبالتحديد الأعوام 77/1978 و96/1997 والتي عانى الدولار فيها من انخفاض في قيمته، كانت الجهود المبذولة للتخفيف من هذا الانخفاض واسعة الانتشار (William, 1995).

وفيما يتعلق باتباع نظام التفضيلات الخاصة بأسعار الصرف فإن الدول مقيدة في اتباعها لهذا النظام وفي مدى تدخلها، وذلك لاعتبارات خاصة بالسياسة النقدية التي تنتهجها الدولة المعنية.

فالتدخل لتقليل الارتفاع في قيمة العملة المحلية يؤدي إلى صنع احتياطيات مصرفية وزيادة في عرض النقود، ونتيجة لذلك فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى ضغوط تضخمية ما لم تواجه بعمل ما من جانب السلطات النقدية يوقف هذا التوسع النقدي. ويجد معظم الدول سهولة نسبية في استيعاب الفائض من الاحتياطيات البنكية التي تكونت نتيجة اتباع سياسة التدخل، وذلك عن طريق بيع

الأوراق المالية القصيرة الأجل للبنوك أو من خلال زيادة المطلوب من نسبة الاحتياطي البنكي. وفي معظم الأحيان توجد صعوبة في تقليل الزيادة في المعروض من النقود لأن ذلك سيتطلب إجراءً إيجابياً في الاتجاه الانكماشي للائتمان المصرفي إذا تم ذلك من خلال النظام المصرفي. والبديل الفني الآخر لهذه السياسة – وهو بيع أوراق مالية قصيرة الأجل لمؤسسات غير بنكية – غير متاح في معظم الدول لافتقارها إلى وجود سوق لتداول مثل هذه الأدوات في المؤسسات غير البنكية. وتتمتع الولايات المتحدة الأمريكية بميزة واضحة في هذا المجال، حيث توجد بها سوق واسعة لتداول الأوراق المالية الحكومية القصيرة الأجل وغيرها من الأوراق المالية التي يتداولها الأفراد فيما بينهم أو الشركات أو المؤسسات الاستثمارية. وتشجيع قيام مثل تلك الأسواق في الدول الأخرى من شأنه أن يزيد من قدرة السلطات النقدية في تلك الدول على التدخل في أسواق الصرف .(Batten & Blackwell, 1993)

وتعد أسعار الفائدة مجالاً آخر لسياسة التدخل من قبل السلطات النقدية. بمعنى أن أسعار الفائدة تتجاوب مع أسعار الصرف، ومن ثم فإنه يمكن تحقيق أهداف سياسة التدخل من خلال إحداث تغييرات ملائمة في أسعار الفائدة، وليس بالضرورة أن يحدث ذلك بصفة يومية، فمن وجهة نظر السياسة النقدية المحلية، فإن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة بحيث تؤثر إيجابياً في أسعار الصرف، ربما لا تكون في الاتجاه المرغوب فيه، وفي مثل هذا الموقف قد يكون من الأفضل للبنك المركزي اتباع سياسة تدخل مثبتة محل سياسة تغيير أسعار الفائدة. وكبديل آخر فإن توظيف سياسة التدخل يكون ضرورياً لمواجهة آثار سياسة تغيير أسعار الفائدة المتبعة لأسباب محلية والتي من شأنها إحداث اضطراب في معدلات الصرف. بتعبير آخر قد يكون التدخل من خلال تغيير مستوى أسعار الفائدة ضاراً بالاقتصاد المحلي لأنه ينعكس سلباً على الاستثمار وعلى ارتفاع معدلات أسعار السلع المحلية (التضخم)، مما يؤثر من ثم في أسعار الصرف. وفي هذه الحالة يفضل صانع القرار في السلطات النقدية أن يلجأ إلى أدوات تدخل أخرى غير وسيلة أسعار الفائدة. وعلى أي حال فإن أياً من هذه الدول لا يمكن أن تستغني عن سياسات التدخل بغض النظر عن طبيعة أداة التدخل. بل تتزايد الحاجة إلى التدخل بصورة كبيرة ومتسارعة. ذلك أن الإهمال في تبني سياسات تدخلية لتصحيح أسعار الصرف من شأنه إلحاق آثار سلبية بالاقتصاد المحلي، لأن اختلال أسعار الصرف

يؤثر مباشرة في الصادرات والخدمات من خلال التغيير في المستوى العام للأسعار، ومن ثم في ميزان المدفوعات (William, 1995). وطبقاً لذلك فإنه يبدو من وجهة نظر السلطات النقدية بصورة عامة، أنه يمكن تطبيق هذا البديل – اتباع سياسة التدخل بدلاً من سياسة إحداث تغيير في أسعار الفائدة – ولكن في أضيق الحدود.

ونتيجة لتطبيق المصرف المركزي الأمريكي سياسة تدخلية فاعلة فإن أسعار الفائدة قد أصبحت أكثر تجاوباً، وقد أسهم هذا أيضاً، بدرجة ما، في استجابة أكثر في أسعار صرف الدولار، وفي ظل هذه الظروف، فقد أصبح من المرغوب فيه إعادة النظر في الرأي القائل بأن سياسة التدخل لا تصلح أن تكون البديل الملائم لسياسة أسعار الفائدة. فالتدخل بصورة أكبر قد يؤدي إلى تخفيف التذبذبات في أسعار الفائدة والتي تنعكس من ثم على التذبذبات في أسعار الصرف (OECD, 1991).

ويبرز التساؤل، هل نعطي الاهتمام الأكبر لحركة سعر الفائدة الفوري أو لسعر الفائدة الآجل؟ بمعنى هل يعطى الاهتمام والتركيز لمستوى سعر الفائدة السائد في السوق النقدي حال حدوث اختلال سعر الصرف أو لسعر الفائدة الذي سيتم التعامل به عندما تستقر أسعار الصرف بعد تدخل الدولة. وعندما يتغير معامل أسعار الفائدة (Diffrential Interest Rate) فإنه يجب تغيير كل من سعر الخصم الآجل أو العلاوة (Premium) إذا كان هدفنا هو المحافظة على أسعار الفائدة عند مستوى التعادل كما هو المألوف والمتعارف عليه. إن ثبات المعدل الفوري (Spot-Rate) في مواجهة ارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية ومعامل أسعار الفائدة سوف يتطلب تخفيضاً في القيمة الآجلة للدولار. وهذا لن يعكس بالتأكيد أساسيات الموقف. وبناء عليه فإن بعض الزيادة في المعدل الفوري للفائدة عندما يتزايد معامل سعر الفائدة إلى الحد الذي يجعل أي تخفيض في أسعار الفائدة المؤجلة غير ضروري من جهة أو حتى أن تسمح بأي زيادة في المعدل الآجل من جهة أخرى، وهذه الزيادة ستكون أقل مما هي عليه من دون استخدام سياسة التدخل (Bank of England, 1995).

على أي حال فإن حجم رؤوس الأموال القصيرة الأجل في السوق والتي يمكن أن تستجيب لمعاملات سعر الفائدة تكون ضخمة جداً. وانطلاقاً من ذلك فإن مدى التدخل المطلوب لمحو آثار معالجة (موازنة) أسعار الفائدة على أسعار الصرف لا

بد أن تكون بدرجة عالية هي الأخرى. ويبدو واضحاً أن المجال ضيق أمام تطبيق مثل هذه السياسة المشار إليها أعلاه حتى في حالة الاتفاق على تطبيقها لأغراض إزالة الآثار المتولدة من أسعار الصرف الناجمة عن اتباع آلية موازنة أسعار الفائدة (Interest Rate Arbitrage).

ثالثاً – البدائل المتاحة أمام السلطات النقدية للتدخل:

إن سياسة التدخل تتأثر باعتبارات خاصة بسياسة احتياطي الصرف الأجنبي من عدة نواحٍ. إحداها تتعلق بسياسة الدولة حول مستوى احتياطياتها من الصرف الأجنبي اللازم اقتناؤها. فعندما تكون عملتها ضعيفة وتقوم بدعمها فإنها تخسر جزءاً من احتياطياتها تبعاً لذلك، وعندما يتم الدعم في دولة تتمتع بعملة قوية، فإنها تجني المزيد من الاحتياطيات، وعلى أي حال فكلتا الطريقتين لا تكونان محل ترحيب أو عدمه من قبل السلطات المعنية. وعادة ما تبدي السلطات النقدية اهتماماً أكبر نحو الانخفاض المتزايد من احتياطياتها أكثر منه في حالة التراكم المتزايد. ومن ثم فإن رغبتها في التدخل ستتوقف على الحالة التي تواجهها (Batten & Blackwell, 1995).

وعلى أي حال فإنه يبدو من الناحية الفنية أنه في الإمكان إزالة تلك الآثار، وبخاصة إذا ما تدبرنا وسيلة للتنسيق بين مصالح السلطتين. وعلى سبيل المثال فإنه إذا ما رغبت كلتا السلطتين في تجنب الخسائر في احتياطياتها، أو ربما زيادتها، فإن الجانب الأعظم من سياسة التدخل يمكن أن يوجه تركيزاً أكبر نحو الدولة التي تتمتع بعملة قوية أكثر منه في تلك الدولة ذات العملة الضعيفة.

والبديل الآخر هو أن يقوم البنكان المركزيان بالتعامل فيما بينهما في العملات التي حصل عليها كل منهما نتيجة سياسة التدخل، وبهذا يمكنهما تسوية الخسائر والزيادات التي طرأت على احتياطياتهما. هذه الطريقة لن تجدي في حالة إذا ما رغب البنك المركزي مقتني العملة القوية في تجنب المزيد من الاحتياطي التراكمي، في الوقت الذي يرغب فيه البنك المركزي المقتني للعملة الضعيفة بتجنب المزيد من الخسائر في احتياطياته (Wayne & Lau, 1992).

وعندما طبق نظام التعويم بصفة عامة، اعتقد بعض المصرفيين بأن الحاجة إلى تكوين احتياطيات الصرف سوف تتلاشى إن لم تختف تماماً. ولقد ثبت خطأ هذا الاعتقاد نتيجة لرغبة الدول في تكوين الاحتياطيات بكميات ضخمة لتمكنها من التدخل على نطاق واسع (Smith, *et al.*, 1995). ويبدو أن هذا الاتجاه سائد على

الرغم من السهولة النسبية التي يمكن بها للدول أن تزيد من احتياطياتها الإجمالية أو تقلصها عن طريق الاقتراض الدولي.

ولقد دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في مرحلة التعويم بحد أدنى من الاحتياطيات، وعندما توقف نظام استخدام الذهب بوصفه غطاءً للاحتياطي، أصبحت احتياطيات الولايات المتحدة الأمريكية تتكون من جزءين: جزء منها يودع في صندوق النقد الدولي والجزء الآخر يعرف باسم حقوق السحب الخاصة (S.D.R)، ولأغراض سياسة التدخل اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاعتماد على نظام المقايضة بالاحتياطي الفيدرالي، بمعنى آخر الاقتراض من الاحتياطيات. وقد استهدف جانب من هذا التوجه الداعم للدولار في 1979/11/1 وأكتوبر 1997 امتلاك مزيد من الاحتياطيات من خلال الاكتتاب في سندات تعرف بـ«سندات كارتر Carter Notes» مع إمكانية زيادة الإصدار. وقد نجم عن هذا الوضع أن أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تملك أكبر احتياطيات من القطع الأجنبي. ولكنه يعد صغيراً جداً مقارنة باحتياطيات الدول الأخرى في إطار العلاقة بين الاحتياطي ومتغيرات الاقتصاد المحلي أو التجارة الخارجية (Macbeth, 1994).

وبالطبع فإنه يمكن أن تتراكم الاحتياطيات من خلال الشراء في سوق الصرف، وهذا على أي حال سيكون له تأثير في معدل سعر صرف الدولار. وعند تطبيق سياسة التدخل الرامية إلى عدم زيادة المعدل، فإن تراكم الاحتياطيات في أسواق الدولار ذي السعر المنخفض سوف يكون مستحيلاً، في حين يكون هذا التراكم ممكناً في حالة أسواق الدولار المرتفع القيمة (Smith, *et al.*, 1995).

وبما أنه لم تكن هناك دولة تمتلك مثل هذا الاحتياطي الضخم، فإن الرأي العام الأمريكي يبدو قلقاً بشكل خاص فيما يتعلق بالمخاطر الناجمة عن تكوين هذه الكمية من الاحتياطي. وفي ظل نظام التعويم، فإن قيمة احتياطيات الصرف الأجنبي تميل إلى التذبذب، وقد يعني ذلك إحداث خسائر بالنسبة للسلطات المالكة للاحتياطيات. وبالفعل فإن البنوك المركزية التي تمتلك أقوى العملات قد عانت من خسائر ضخمة على احتياطياتها من الدولار، تم تعويض جزء منها فقط عن طريق أسعار الفائدة المرتفعة على الدولار في السنوات الأخيرة، وإذا كان على الولايات المتحدة الأمريكية أن تمتلك احتياطيات ضخمة، وربما ستعاني من خسائر عليها فإن الاعتقاد الذي سيسود هو أن المتحصلات من الضرائب لا قيمة لها. ويقصد من

ذلك أن الإيرادات المتأتية من الضرائب والتي تعد أحد مصادر الإيرادات المحلية المهمة ستؤدي دوراً ضئيلاً نسبياً إذا أرادت الولايات المتحدة الأمريكية أن تعتمد عليها في بناء احتياطياتها أو في تغطية ما قد يلحقها من خسائر أياً كان مصدر هذه الخسائر (Garbade, 1993).

وتعد سياسة تكوين الاحتياطي في الولايات المتحدة الأمريكية باستثناء القرار الخاص بإصدار «سندات كارتر»، سياسة سلبية إلى حد كبير، فلم تتخذ أي قرارات إيجابية فيما يتعلق بتراكم الاحتياطيات أو تجنبها، ويبدو من تجارب الدول الأخرى وسياساتها أن الدولة الكبرى التي لا تمارس سياستها باعتدال أو تبدي إهمالاً تجاه العملة، فإنها بالفعل تكون في حاجة إلى تكوين الاحتياطيات. ولم تعد الولايات المتحدة الأمريكية في وضع يمكنها من أن تستثنى من مثل تلك الاعتبارات (Fabozzi, 1997). وبناء عليه فإنه بمرور الوقت قد تقرر الولايات المتحدة الأمريكية تكوين الاحتياطيات، وإذا حدث مثل هذا التطور فسيكون من الأفضل أن يبني هذا القرار على أساس سياسات مدروسة أكثر من كونها أحداثاً طارئة في السوق.

رابعاً – الإجراءات المتبعة لتقليل عنصر المخاطرة:

إن إمكانية حدوث خسائر في احتياطيات الصرف يستدعي من السلطات النقدية أن تفكر ملياً في عنصر المخاطرة، ومن ثم فلا يمكن تقليل المخاطرة عن طريق عدم تكوين الاحتياطي. فإذا ما أرادت دولة ما أن تعتمد على الاقتراض من القطع الأجنبي – من خلال المقايضة على سبيل المثال، أو من خلال السندات المتوسطة الأجل كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية – فإن هذا يحمل في طياته أيضاً عنصر المخاطرة، لكون الدولة المعنية مدينة بالعملات الأجنبية. ويمكن تقليل حجم المخاطرة التي تتعرض لها أي دولة بتجنب تعرضها لموقف على المدى الطويل أو القصير للقطع الأجنبي، ويعد هذا مماثلاً لموقف عدم احتمال التدخل في السوق (Blunden, 1996).

وعلى أي حال فإنه يجب علينا تشخيص المخاطرة بشكل ذي معنى أو هدف محدد، إذ يبدو أنه من غير المجدي أن يتم التركيز على المكاسب والخسائر الناجمة عن تغيرات سعر الصرف من دون الأخذ في الاعتبار التأثيرات المرافقة لتغيرات أسعار الفائدة، فالمعروف أنه كلما كانت العملة أقوى كان سعر الفائدة المستحقة عليها أقل والعكس صحيح، وبناء عليه فإنه يمكن للبنك المركزي الذي يحقق خسائر

عن عملته الضعيفة أن يعوض بدرجة ما، خسارته من خلال محصلاته عن الفوائد الناجمة من تغيرات أسعار الفائدة. تلك الفوائد التي تكون أعلى من محصلاته عن الاستثمار بعملته المحلية في أصول بديلة. ويبدو من الصعوبة بمكان تحليل ذلك محاسبياً، ولكن إغفال عنصر سعر الفائدة تماماً يبدو كأنه المنهج السائد فيما بين البنوك المركزية هذه الأيام مما يعطي انطباعاً غير حقيقي عن المكاسب والخسائر والأخطار التي تتم مواجهتها نتيجة حيازة العملات الأجنبية، وإذا ما تعادلت فروقات أسعار الفائدة مع تغيرات سعر الصرف، فإنه من الطبيعي ألا تكون هناك مكاسب أو خسائر صافية على الإطلاق (Morgan, *et al.*, 1994).

ومن جهة أخرى يجب على السلطات النقدية أيضاً أن تنظر إلى عنصر المخاطرة المرتبط بسياسة التدخل من خلال رؤية قصيرة الأجل، وعن انتهاجها لسياسة التدخل خلال فترة تشهد تغيرات واضحة في سعر الصرف في اتجاه معين، سيأتي الوقت الذي ينظر فيه إلى السعر وإذا ما كان أعلى أو أقل مما يجب. وستزداد عندئذ رغبة البنوك المركزية في دعم عملتها نتيجة لاعتقادها بأنهم يقومون بشرائها بسعر منخفض (Blunden, 1996).

وإذا تراجع سعر الصرف، ولكنه لم يزل مرتفعاً فإن السلطات النقدية تبدي رغبة أقل في دعم عملتها والتي كانت قوية فيما مضى ثم بدأت في التدهور (الانخفاض) لأنهم يعتقدون بأنهم قد قاموا بشرائها بسعر مرتفع. وقد يبدو مفهوم عنصر المخاطرة من جانب البنوك المركزية خطأ، إذا كانت نظرتها إلى مستقبل العملة ليس أفضل حالاً مما هو عليه وضعها في السوق. وعلى الرغم من ذلك فإنهم سيقومون بالتأثير في مجريات الأمور في اتباعهم لسياسات تدخل ملائمة. وفي مثل تلك الحالات، ولتجنب التغيرات الحادة في سياسة التدخل – التي يمكن أن تؤدي إلى فوضى السوق – فإن التعاون والتشاور بين البنوك المركزية يعد مهماً للغاية (Goodhart, 1993).

عنصر المخاطرة وتعدد العملات:

وبالنسبة لمعظم الدول فإن سياسة التدخل تعني التدخل في السوق فيما يتعلق بسعر صرف الدولار مقابل عملاتها المحلية، ويرجع ذلك إلى الدور الذي يؤديه الدولار كاحتياطي لهذه الدول. والاستثناء المهم في هذا المجال هو الطريقة التي يعمل بها النظام النقدي الأوروبي "European Monetary System" والذي يسمح فيه

بتبادل عملاتها بالتحرك في نطاق يصل إلى 4,5% كحد أعلى وكحد أدنى (Fabozzi, 1997).

ومن جهة أخرى فإنه بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية لا تتوافر بصورة جلية عملة مرادفة للدولار في قوته حتى تتدخل بشأنها، وحتى الآن فإن المارك الألماني يعد أكثر العملات الرئيسة أهمية يستوجب التدخل من جانب الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، وهذا ما حدث فعلاً في الماضي، وذلك لكونه يعكس أهمية اقتصاد جمهورية ألمانيا الاتحادية في قطاعي التجارة والمال الدوليين، إضافة إلى انفتاح الاقتصاد الألماني لجميع أنواع المعاملات الدولية، ومع ذلك فإن المارك الألماني يعد إحدى العملات التي يمكن للاحتياطي الفيدرالي أن يتدخل بخصوصها.

ويمكن أن نضيف أن التركيز على عملة واحدة ربما لا يكون مرغوباً فيه، فمن مصلحة السوق أن يكون هناك تركيز على العملات التي تعد قوية لحظة التعامل. وهذا ما يعد الهدف الرئيس للمستثمرين الدوليين، وطبقاً لذلك فإن العملات القوية، وعلى وجه الخصوص المارك الألماني، هي أهم العملات المواجهة والمؤثرة التي ينبغي لسياسة التدخل الأمريكي التركيز عليه، بل أصبحت هذه السياسة تميل نحو تركيز مصالحها على العملات القوية، فهي العملات المؤثرة التي ينبغي لصانعي سياسة التدخل الأمريكي التعامل بها لتجنب أي خسائر محتملة من العملات الضعيفة. وبهذه الطريقة فإن تلك السياسة يمكن أن تسهم في مقارنات غير مرغوبة يبدو الدولار من خلالها عملة مكشوفة (Exposed) من خلال التعامل الأولي بالعملات الرئيسة الأخرى (Holmes & Scott, 1995). وبتعبير آخر يرى الباحث أن تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على مصالحها بالاعتماد على سياسة بناء الاحتياطي من العملات القوية يسهم في تحسين معاملاتها الدولية حين يبدو موقف الدولار فيها ضعيفاً أمام العملات الرئيسة الأخرى. ويتحفظ بعض المصرفيين على هذا الرأي ويرى من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية أن تقاوم هذا الاتجاه (التركيز على العملات القوية)، وأن توسع من مدى تعاملها بالعملات المختلفة مما يمكنها من التدخل في مواجهتها. وسيؤدي هذا إلى تقليل المقارنة غير المرغوبة المتولدة عن كيفية أداء أسعار الصرف، وذلك بتحويل الاهتمام نحو العملات الأقل قوة، ويؤدي في الوقت نفسه إلى توسيع قاعدة التدخل، حيث إن السوق الخاص لأي

عملة لا يعكس التدفقات الكلية لميزان المدفوعات الأمريكي (Ibotson & Sinque, 1992).

وحيث إن الاحتياطي الفيدرالي قام بعمل صفقات مقايضة مع 14 دولة ومع بنك التسويات الدولية بما قيمته 30 مليار دولار في عام 1996، فإنه في الإمكان بصورة جلية توسيع مدى سياسة التدخل وربما لا يكون هذا ممكناً في بعض الدول الأخرى بسبب ضيق السوق أو أن العملة الأخرى غير قوية بدرجة كافية، ولكن في ظل نظام احتياطي متعدد العملات، فإنه يصبح مستبعداً (أو حتى ضرب من الخيال) أن يتم تركيز سياسة التدخل الأمريكية على المارك الألماني وحده دون العملات الأخرى (Morgan, *et al.*, 1994).

التدخل الكمي والسعري وعنصر المخاطرة:

تعتمد معظم سياسات التدخل على عامل السعر؛ بمعنى آخر أن تحاول بطريقة أو بأخرى أن تؤثر في معدل الصرف بصورة محددة، على الرغم من أنها ربما لا تحقق معدلاً معيناً بالضرورة. وتعتمد درجة التدخل وفاعليتها على الظروف المحيطة (السائدة) بسوق الصرف. البديل الآخر لسياسة التأثير في أسعار الصرف هو أن يتم اتخاذ القرارات الخاصة بالتدخل وأبعاده تاركين لقوى السوق مهمة تحديد أثر السعر. وتسير السياسة الخاصة بأسواق الصرف جنباً إلى جنب مع عمليات السوق المفتوحة. ويتم توجيه كلتا السياستين بحيث تؤثران إما في السعر وإما في الكمية (Grabbe, 1986).

إن عمليات السوق المفتوحة التي يجريها الاحتياطي الفيدرالي ابتعدت كلية من التأثير في اتجاه الأسعار إلى التأثير الكمي المطلق. وقد تم ذلك عبر الزمن، ففي الخمسينيات اعتمد الاحتياطي الفيدرالي بتطبيق هذه السياسة على ضوء الظروف السائدة في السوق آنذاك. وهذا يعني التأثير في أسعار الفائدة القصيرة الأجل في اتجاه من شأنه أن يحقق الاستقرار والثبات للاقتصاد القومي. والملاحظ أن هذه السياسة لم تعط المردود الذي من أجله رسمت، وهو تحديد الكمية، حيث تركت باب التقدير مفتوحاً للمسؤولين عن أعمال حسابات السوق المفتوحة. ومن هذه الزاوية بدأ الاحتياطي الفيدرالي بتركيز سياسة السوق المفتوحة بالاتجاه المتزايد نحو التوجه الكمي. ومع بداية السبعينيات تم وضع أهداف تتعلق بالكمية المعروضة من النقود مع الاحتفاظ بالأهمية الخاصة لمعدلات أسعار الفائدة. ومع بداية 1995 فقد تم تنفيذ أهداف سياسة عرض النقود بأسلوب محكم بحيث يسمح لمعدلات أسعار

الفائدة بالتذبذب في مدى أوسع. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تضع أعضاء لجنة السوق المفتوحة للاحتياطي الفيدرالي على صلة وثيقة بكل ما يستجد من أمور مع الاحتفاظ بسجلات تدون فيها عمليات السوق المفتوحة (Dekock, 1994).

وفي مجال سياسة التدخل في أسواق الصرف فلا يزال الوضع كما كان عليه في الخمسينيات آخذين بعين الاعتبار ظروف السوق السائدة. بمعنى أن هذه السياسة كان يتم تطبيقها آنذاك لأسباب يرجع بعضها إلى تغير معدل سعر الصرف وبعضها الآخر عندما تدعو الحاجة إلى الحد من الفوضى في السوق. ولم تكن هناك طريقة يهتدى بها لمعرفة حجم التدخل وأبعاده وما سيؤدي إليه في النهاية. فإذا ما انتهت الضغوط (المتولدة عن تغيرات أسعار الصرف) في اليوم التالي للتعامل فلن تكون هناك حاجة إلى مزيد من التدخل. أما إذا استمرت تلك الضغوط فإن التدخل قد يربو على البلايين. فالدول التي تطبق المنهج نفسه، مثل ألمانيا واليابان، وجدت نفسها قد أنفقت أكثر من عشرة بلايين دولار على دعم عملاتها خلال عام 1992، وفي عام 1994 قامت البنوك المركزية العالمية بإنفاق 35 بليون دولار لدعم الدولار. وبتعبير آخر لم تكن هناك رقابة كمية يمكن في إطارها تحديد مقدار التدخل. وهذه طريقة غير محددة لتفسير مفهوم كيفية مواجهة الفوضى في أسواق الصرف (Bank of Int. Settlements, 1993).

إن سياسة التدخل الخاصة التي تعنى بتقرير أبعادها تاركة سعر الصرف يتحدد من خلال قوى السوق لها ميزتان رئيستان:

الأولى: تعنى بتطبيق مبدأ نظام التعويم بصورة كاملة: أي تحديد معدلات أسعار الصرف وفقاً لعناصر السوق الرئيسة، فالمبدأ المتبع حالياً فيما يتعلق بتحديد المعدلات الملائمة يعتمد إلى حد كبير على الأسلوب الاجتهادي حتى ولو لم تحدد هذه السياسة أي معدل كان، فإذا عددنا أن التجربة في مجال رسم السياسات النقدية المحلية خلفية يسترشد بها، فإننا نجد أن السلطات النقدية عادة ما تكون غير راغبة في تقبل أي تغييرات محسوسة في معدلات أسعار الصرف، كما أنها تكون بطيئة جداً في استجابتها لضغوط السوق حول تنفيذ تلك السياسات. وهذه التجربة هي نفسها ما كان معمولاً بها في ظل النظام القديم والذي كان يأخذ بنظام سعر الصرف الثابت، فالأسلوب الذي يقوم على التركيز على الأدوات الكمية لسياسة التدخل الكمي أكثر منه على أساس معدلات الصرف سوف يؤدي إلى تحقيق فرص أفضل للوصول إلى توازن في معدلات أسعار الصرف.

الثانية: إن أسلوب التدخل الكمي سيساعد على فرض مزيد من الرقابة على الأسلوب الحالي غير المحدد لأبعاد التدخل. وهذا مما يمكن السلطات من التخطيط بفاعلية أكثر بدلاً من ترك الأمور تتحدد من خلال مجريات الأحداث (Macbeth, 1994). إن النظام المعمول به حالياً يترك المجال مفتوحاً سواء أكانت هناك سياسة تدخل معينة في وقت ما لحدث منعزل بداية أم أن تكون هناك سياسة تدخل بدأت بتعامل يقدر ببلايين الدولارات. وهذا من شأنه أن يجعل العملية التخطيطية لأجل توفير الموارد المستقبلية ولعمليات السوق في المنظور البعيد أكثر صعوبة. وأقصى ما يمكن أن تؤدي إليه العملية التخطيطية هو نضوب الاحتياطي والذي لم يكن متوقعاً أو لم نكن مستعدين لمواجهته من جهة أو قد يؤدي من جهة أخرى إلى تراكمات احتياطية ضخمة تصاحبها مضاعفات تضخمية.

إن سياسة التدخل الكمي لا يمكن أن تطبق في جميع المواقف، فقد تكون هناك مفاجآت غير متوقعة في السوق والتي لا تسمح بأي اجتهاد في مجال تحديد القدر المثالي من سياسة التدخل بل تستدعي اتباع أسلوب التدخل القائم على أساس تغيير معدلات الأسعار. وقد تظهر مواقف أخرى يبدو فيها من الصعب السير في منهاج تكوين سياسة التدخل على أساس كمي (James, 1994).

ويبدو أن لأسلوب التدخل على أساس كمي نتائج مشجعة في حالتين رئيستين:

أولاً: عندما تكون هناك حاجة إلى تكوين كمية معينة من النقد الأجنبي في فترة معينة لغرض تسديد المديونية مثلاً. وقد ساد هذا الوضع في حالة نظام الاحتياطي الفيدرالي عندما كان يقوم بالسحب على أساس المقايضة، كما ساد في حالة وزارة الخزانة الأمريكية عندما قامت باستخدام مواردها المتاحة من سندات كارتر (Koch, 1992).

ثانياً: عندما تستخدم الإسقاطات (Projections) في مجال تقدير التدفقات المستقبلية في ميزان المدفوعات. وأوضح مثال على ذلك هو مقدار الفائض أو العجز في الحساب الجاري، وتقوم الهيئات الدولية والوطنية بعمل تلك التنبؤات (أو الإسقاطات) بصورة متكررة. فإذا ما أتيح لنا مثل هذا التنبؤ فإنه يمكننا من ثم من اتخاذ قرار بالتحويل الجزئي أو الكلي، وذلك عن طريق زيادة المعروض من النقد الأجنبي في حالة العجز وسحب الزيادة من السوق في حالة الفائض. وهذا التوجه لا يزال يفسح المجال أمام التدفقات في السوق للقيام بتحديد سعر الصرف (Wayne & Lau, 1992). إن كل ما تقوم به سياسة التدخل هو أن تغير إلى حد ما

درجة التوازن بين العرض والطلب، فإذا ساد السوق اعتقاد قوي بضرورة تغيير سعر الصرف إلى مستوى معين فإن قواه (تكون أكثر فاعلية) على سياسة التدخل في إحداث التغيير، ولكن إذا كانت قوى السوق تهدف إلى مجرد تحديد لما ستكون عليه نقطة التوازن بين العرض والطلب فإنه في هذه الحالة يكون للطلب أو العرض المتولدين عن سياسة التدخل التأثير الأقوى والأكثر فاعلية. وهذا ما كان يحدث بالفعل لأسعار الفائدة في النطاق المحلي في إطار الإجراءات الجديدة للاحتياطي الفيدرالي فيما يتعلق بعرض النقود. ويحتمل أن يكون هذا الأسلوب فاعلاً في سوق الصرف في ظل سياسة التدخل الكمي.

خلاصة الدراسة:

بدأت المصارف المركزية الغربية بالتدخل في أسواق الصرف منذ تطبيق نظام تعويم أسعار الصرف في عام 1973، وقد كان تدخلها عشوائياً، بمعنى أن كل دولة من الدول محل الدراسة تدخلت بطريقتها الخاصة وبأداة التدخل التي رأتها مناسبة من دون أي تنسيق مع الدول الأخرى. وقد يعزى السبب في عدم التنسيق إلى عدة عوامل، لكن أبرزها عدم تحديد أهداف محددة في حالة التدخل بشأن سياسات سعر الصرف وعدم رغبة السلطة النقدية في اتباع سياسة تدخل عنيفة عندما يتطلب الأمر، بل إن الأمر لا يتعدى مبادئ وأسساً عريضة وضعها صندوق النقد الدولي لتسترشد بها الدول عندما يستدعي ظرفها التدخل.

اتسمت سياسات التدخل المطبقة آنذاك بميلها نحو التخفيف وعدم المغالاة، بمعنى أن تصب الدولة جل جهودها نحو دعم عملتها الوطنية عندما تكون ضعيفة بحيث لا تصل إلى المستوى الذي يجعلها غير قادرة على المنافسة في مجال التجارة الدولية.

تبنت هذه الدول سياسة تنويع أرصدتها من العملات المختلفة لتتمكن من توظيف هذه العملات في معاملات بيع أو شراء بهدف تحقيق التوازن في أسعار صرف عملتها الوطنية، إضافة إلى اتباع سياسات أخرى غير سياسة التدخل، وأبرزها التأثير في مستوى أسعار الفائدة بإحداث التغييرات التي تتجاوب مع أسعار الصرف، لكن التأثير في أسعار الفائدة ينبغي أن يكون على نطاق ضيق لما في ذلك من انعكاسات ضارة على الاقتصاد الوطني.

إن سياسات التدخل تتأثر بعدة اعتبارات أهمها حجم الاحتياطيات من الصرف الأجنبي، ذلك أن التدخل قد يؤدي إلى انخفاض أو زيادة تراكم في الاحتياطيات وفقاً

للحالة التي تواجهها العملة الوطنية للبلد، وفي حالة الانخفاض فإن السلطة النقدية في البلد المعني ستواجه أخطاراً لا يمكن تقليلها عن طريق الاقتراض أو المقايضة بالسندات المتوسطة الأجل، لأن ذلك يحمل في طياته أخطاراً، وإنما من خلال الاستفادة من المتحصلات الناجمة من تغييرات أسعار الفائدة.

وهنا يكون التعاون والتشاور بين البنوك المركزية الغربية أمراً مهماً في تسوية الخسائر والزيادات التي قد تطرأ على احتياطياتها، ويمكن تقليل المخاطرة الناجمة عن انخفاض حجم الاحتياطات وانعكاس ذلك على أسعار صرف العملة الوطنية، عن طريق الاسترشاد بنظام النقد الأوروبي الذي يسمح بتبادل العملات في مجال تحرك لا يتعدى 4,5% بحد أعلى وكحد أدنى، مع التركيز على العملات التي تعد قوية لخطة التعامل، ومعظم السلطات النقدية تركز على السياسة التي تعنى بأهمية ترك قوى سوق الصرف في تحديد أسعار الصرف إلى جانب عمليات سياسة السوق المفتوحة في تحديد كمية الاحتياطي (تدخل كمي)، فالتدخل الكمي يساعد على فرض مزيد من الرقابة لأبعاد التدخل وزيادة تراكم الاحتياطي من النقد الأجنبي وتقدير التدفقات النقدية في ميزان المدفوعات، لكن من الصعب تطبيق هذا النوع من التدخل في جميع المواقف مما يستدعي الاستعانة بأسلوب التدخل القائم على أساس السياسة السعرية.

المصادر:

Bank of England (1995). The procpect for monetary stability, *Bank of England Quarterly Bulletin,* August: 295-307.

Bank of International Settlements. (1993). *The effects of change in foreign exchange rates*. London: Allen & Unwin: 41-47.

Batten, D.S., & Blackwell M.B, (1993). *International financial markets.* New York: Elsevier - North Holland Publishing: 431-7.

Batten, D.S., & Blackwell M.P. (1995). The conduct of monetary policy in the major industrial countries. *Occasional Paper*, no 70, IMF Washington: July: 24-27.

Benston G. J. (1983). Federal regulation of banking: Analysis and policy recommendations. *Journal of Bank Research,* 13: 11-4.

Blunden, G. (1996). International co-operation in banking supervision, *Bank of England Quarterly Bulletin*, September, 15-28.

Central Bank-Government Relations in Major OECD Countries. (1991). A report published by joint economic committee of the US congress, 16-19.

De kock, M. H. (1994). *Central banking*. London: (Crosby Lockwood Staples), 75-79. 4th. ed.

Diamond, D. W., & Philip H. D. (1992). Bank runs deposit insurance and liquidity. *Journal of Political Economy,* 41(3): 13-17.

Fabozzi, F. J. (1997). Securities lending and repurchase agreements (newhope, PA: Frank J. Fabo 771 Associates, 63-69.

Garbade, K. D. (1993). *Securities markets.* New York. Mac Graw Hill, 71-80.

Goodhart, C. (1993). Monetary policy in the U.K. in K. Holbik (Ed.), *Monetary policy in twelve industrial countries* (federal reserve bank of Boston). 112-118.

Grabbe, J. O., (1986). *International securities markets.* New York: Elsevier - North Holland Publishing, 44-49.

Holmes A.R., & Scott. F.H. (1995). The New York foreign exchange market. *The federal reserve bank of New York,* 91-98.

Ibotson, R.G., & Sinque. R.A. (1992). *Stock, bonds, bills and inflation (SBBI).* Chicago: Ibotson Associates, 213-221.

James D. (1994). Risk return and equilibrium: empirical test. Working paper No. 7237, University of Chicago, Graduate school of business, Aug. 21: 136-145.

Koch, T. W. (1992). *Bank management.* Hilsdale, ILL; Dryden Press, 51-57.

Macbeth, D.O. (1994). *Corporate finance. Home wood,* ILL,; Richard D. Irwin. 357-8. 2nd ed.

Morgan, E. v. & others. (1994). *Banking systems and monetary policy in the EEC.* London: Financial Times Ltd. Ch2.

Mussa, M. (1993). *Empirical regularties in the behavior of exchange rates and theories of the foreign exchange market.* Amsterdam: North - Holland, 103-121.

Nichols, D. M. (1992). Modern money mechanics: A work book on deposits. Currency and bank reserves, *Federal Reserve Bank of Chicago,* 230-238.

OECD Economic Surveys. (1991). *Theory of valuation organization of economics and development,* 36-42.

Ross, S.A., & Jaffe, J.I. (1990). *Corporate finance, Home wood,* ILL; Richard D. Irwin, 61-68. 2nd ed.

Smith, C. W., & others. (1995). The market interest rate swaps. *Journal of the Financial Management Association,* 17(4): 34-44.

Wayne H., Wagner & Sheila L. (1992). The effect of diversification on risk. *Financial Analysts Journal,* Nov.-Dec: 12-17.

William P. (1995). Optional choice of monetary policy instrument in a simple stichastic macro model. *Quarterly Journal of Economics,* 12: 197-216.

قدم في: أبريل 1999.

أجيز في: مايو 2002.

مكونات المحاجة

دراسة في تحليل مضمون بعض المحاورات الفكرية

عبد المنعم شحاته*
طريف شوقي فرج**

ملخص: في خطوة مبدئية نحو إعداد مقياس لمكونات المحاجة بوصفها أهم مهارات الإقناع في المجتمع المعاصر، تم تحليل مضمون ست وستين مقالة كتبت عبر فترات تاريخية من تاريخ الفكر الإنساني قديماً وحديثاً.

وتظهر نتائج هذا التحليل أن هناك أربعة وخمسين مكوناً للمحاجة، يشيع بعضها بين المتحاورين في أي زمان ومكان، ويشكل بعضها الآخر نوعاً من الخصوصية الثقافية لسلوك المحاجة في مجتمع بعينه وعصر بذاته. كما أن مكونات المحاجة يمكن أن تنتظم في فئات وأبعاد، وأن تفاوتاً قد يحدث في هذا الانتظام، أو في أهمية مكون مقارنة بآخر، ويمكن عزو هذا التفاوت إلى دور وسيطي لخصال شخصية المتحاورين – أو أحدهم – وخبراتهم السابقة في موضوع المحاجة. وقد تم تقديم المكونات التي أسفر عنها تحليل المضمون إلى ثمانية عشر عضو هيئة تدريس لتحديد أهم خمسة مكونات منها وترتيبها تنازلياً، وعلى ضوء متوسطات تقديراتهم لهذه الأهمية، حظي ثلاثة عشر مكوناً للمحاجة بالأولوية، وهي المكونات التي تتضمن قدرة المحاور على الإبداع وتوكيد الذات وإدارة موقف المحاورة.

المصطلحات الأساسية: المحاجة – البرهنة – الاستدلال – المناشدة المنطقية – تحليل المضمون.

* أستاذ ورئيس قسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة المنوفية.
** أستاذ ورئيس قسم علم النفس، كلية الآداب، بني سويف، جامعة القاهرة.

مقدمة:

تهدف الدراسة الحالية إلى استكشاف مكونات سلوك المحاجة من خلال تحليل مضمون عدد من المحاورات الفكرية عبر فترات مختلفة من تاريخ الفكر الإنساني قديماً وحديثاً. وتمثل هذه الدراسة خطوة مبدئية نحو اكتشاف المهارات الأساسية والفرعية للمحاجة وكيفية انتظامها، وذلك سعي نحو إعداد مقياس لها يمكن بوساطته قياس هذه المهارات لدى الأفراد، ومن ثم تنميتها لدى بعضهم بتدريبهم على القيام بالتحاور الكفء وإقناع محاوريهم في المواقف التي تتطلب منهم ذلك، وتأتي أهمية هذا التدريب على ضوء ما تشير إليه نتائج دراسات أجريت في مجتمعات خاصيتها الثقافية البارزة هي تشجيع تعدد الآراء وحرية التعبير عنها، ومن ثم تعوُّد أفرادها المحاجة، ومع ذلك تبين الدراسات أن بين 30 و 60% من مواقف خلاف الرأي بين أفراد من هذه المجتمعات لا تدار بشكل عقلاني؛ أي تتضمن محاجة لا تنتهي إلى اقتناع، إذ تنتهي هذه المواقف بشكل سلبي يتمثل في وقف النقاش أو الانسحاب (Johnson & Roloff, 1998)، أضف إليهما العنف كما هو الحال في مجتمعات نامية تعوُّد أفرادها التسلط والرأي الواحد.

وتأتي أهمية الدراسة الحالية انطلاقاً مما يذهب إليه بعض المفكرين بجعل درجة تطور مجتمع ما ومواكبته القرن الحادي والعشرين مرهونة بمدى التنمية الفكرية والسياسية لأفراده، وحجر الزاوية في هذه التنمية هو المشاركة وتعدد الآراء وحرية التعبير عنها، ومن هنا تبرز أهمية المحاجة في عالمنا المعاصر، فلكل فرد في المجتمع وجهة نظره في أمر ما من أمور الحياة اجتماعية كانت أم تربوية، اقتصادية أم سياسية... إلخ، وهو يسعى لأن يقنع غيره بها، فسواء أكان الفرد رئيساً أم مرؤوساً، أستاذاً أم تلميذاً، أباً أم ابناً... إلخ، فهو في حاجة إلى إقناع المتعاملين معه – مستمعيه أو قارئيه – بصحة وجهة نظره، وهو في حاجة أيضاً إلى إثبات العكس بالنسبة لوجهة نظرهم، أي أنه في حاجة إلى القيام بعملية مزدوجة تتمثل في تفنيد وجهات نظر الآخرين وإقناعهم في الوقت نفسه بصحة وجهة نظره، ويطلق على هذه العملية المزدوجة «المحاجة» argumentation والتي تعد أهم استراتيجيات الاستمالة persuasion بالمخاطبة، وتشير المحاجة إلى نمط خطابي discourse يتمثل في العملية التي يقوم الفرد من خلالها بالدفاع عن آرائه حول مواقف معينة، فضلاً عن انتقاده وهجومه على آراء الآخرين المخالفة لآرائه (Rancer, *et al*, 1997).

ويمكن التمييز بين صور ثلاث للمحاجة:

1 – محاجة مضادة Counterarguing، حيث تتم معارضة حجة الآخر صراحة وبشكل مباشر.

2 – محاجة بأسلوب المراجعة الشاملة Througharguing، حيث يبدأ المحاور بعرض وجهة نظر الآخر، ثم تفنيدها بشكل مفصل، ثم يعرض وجهة نظره هو، أي البديلة.

3 – محاجة ضمنية Suppressedarguing، وتتمثل في معارضة الآخر معارضة ضمنية ليست مباشرة، وذلك باستخدام صيغ ظرفية (Hatim, 1997: 47-49).

وتتم كل صورة من الصور الثلاث السابقة بطريقتين:

أ – إما بشكل مفرد episodo، أي إظهار المعارضة مرة واحدة وبوساطة حجة واحدة سواء أكانت هذه المعارضة صريحة أم ضمنية (Johnson & Roloff, 1998).

ب – وإما بطريقة متسلسلة serial تعتمد على سلسلة متشابكة من الحجج المفردة، والتي تركز على قضية (مقولة Issue) بعينها، وقد يستغرق تقديم زملة الحجج هذه عدة ساعات وربما عدة أشهر أو سنوات، كما يمكن أن تتنوع استراتيجيات تقديم كل حجة مفردة من تلك الزملة (Trapp & Holf, 1985). ونقسم استراتيجيات التقديم هذه إلى نمطين:

– يركز أولهما على تحليل المفهوم المتضمن في الحجة، ويتم هذا التحليل إما بأسلوب الوصف ويناسب الموضوعات والمواقف، وإما بأسلوب السرد ويناسب الافعال والأحداث.

– ويتمثل النمط الثاني لتقديم الحجج في تقويم العلاقات بين المفاهيم كعلاقة: السببية، والأهمية، وقيمة الحجة المعارضة، وتكرارها، وبروزها valiation، ويفيد هذا النمط في إحداث تقبل الحجة البديلة للحجة التي تم تقويم العلاقات بين المفاهيم المتضمنة فيها (Hatim, 1997: 36-38).

وأياً كانت الحجة المفردة واستراتيجية تقديمها فإنها تتناول:

أ – إما حقيقة شيء، أي كونه موجوداً أو غير موجود، والمحكات التي استند إليها المحاور في ذلك.

ب – وإما قيمة هذا الشيء، أي كونه مرغوباً ومبرراً، أو كونه غير ذلك، ومحكات هذا الحكم.

جـ – وإما توقع استحسان الآخر: المتلقي لهذا الشيء ودرجة التأثر به، والذي يظهر من خلال تفوق الشيء بوصفه حجة على بدائله وتمتعه بفرص أكبر لإحداث تغيير في معتقدات المتلقي يكون نفع هذا التغيير أكبر من ضرره (Gronbeck, *et al*, 1990: 407-408).

ويحدث خلط بين المحاجة وفقاً للتحديد السابق ومفاهيم مثل: المحاورة، والمناظرة، والمجادلة، والبرهنة، والاستدلال. وكل هذه المفاهيم أو العمليات، مثلها مثل المحاجة تعتمد على الحوار(*) الذي يعد نوعاً من المخاطبة أو الاتصال؛ أي عملية إرسال معلومات وإشارات أو رسائل ورموز واستقبالها، تلك التي يتم تبادلها بين شخصين أو أكثر إما بشكل مباشر، أي بالمخاطبة وجهاً لوجه وإما بشكل غير مباشر، أي بالتخاطب عن بعد وعبر وسيط تقاني (إلكتروني) كما في وسائل الإعلام المختلفة (عبدالمنعم شحاته، 1995). وأصل الحوار التجاوب والمراجعة (ابن منظور، 1980: 1043)، ويعد أفضل صور المخاطبة لأنه اتصال في اتجاهين طرفاه متكافئان، ليس بينهما من هو مصدر ومن هو متلقي بل كل منهما المصدر والمتلقي في الوقت ذاته، أي أنهما تساويا وتناظرا في المخاطبة (المرجع نفسه: 4468)، ومن هنا كانت المناظرة في المخاطبة.

وهكذا يمثل الحوار القاسم المشترك بين العمليات أو المفاهيم المشار إليها آنفاً بوصفه وعاء تتم جميعاً في إطاره، ويكشف تحديد مدلول هذه المفاهيم نقاط التقاء أخرى كما هو موضح تالياً:

المحاورة:

يقصد بها اللغويون تجاوب طرفين في حوار، ولها صورتان:

1 – المناظرة، وتكون حين يتعاون المتحاوران في إظهار الصواب بغض النظر عن كونه ظهر على يد أي منهما، ويعرِّفها أبو البقاء الكفوي (1978: 263) بأنها «النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين إظهاراً للصواب».

2 – المجادلة، وتكون إذا غاب هذا التعاون، وهي مشتقة من الجدل، أي شدة الخصومة والمقدرة عليها (ابن منظور، 1980: 571)، وتشكل منازعة في المسألة العلمية لإلزام الخصم سواء أكان كلامه في نفسه فاسداً أم لا، ولها وجهان:

* فالمحاجة تكون دائماً بين فردين أو أكثر، فهي سلوك لفظي تفاعلي، وحتى حينما يحاجي الفرد نفسه، فإنه يفترض موقفين متعارضين مقدماً الأدلة التي تدعم أحدهما (Gronbeck, *et al*, 1990: 401).

أ – مكابرة حينما يعلم المحاور فساد كلامه وصحة كلام خصمه.

ب – معاندة حينما لا يتوافر له هذا العلم (أبو البقاء الكفوي، 1978: 263).

البرهنة:

وهي مضمون المحاورة بصورتيها المناظرة والمجادلة، ويقصد بها لغةً الإتيان بالحجة الفاصلة البينة (ابن منظور، 1980: 271)، ويعد البرهان جزءاً من الأقيسة المنطقية(*) يتسم بكون مقدماته معلومة إما بذاتها، أي ما يسميه أهل المنطق «الضروريات» وإما بوساطة وتسمى «النظريات» (ابن قدامه، 1991: 67). والمقدمات – أساس البرهان – أقاويل تم تركيبها بحيث يلزم عنها رأي، ويتطرق الخلل إلى البرهان من جهة مقدماته، أو من جهة تركيبها أو منهما معاً (المرجع نفسه، 68). والحجة حجر الزاوية في البرهان، وهي ترادف الدليل، ويقصد بها ما يراد به إثبات أمر أو نقضه (مجمع اللغة العربية، 1979: 67)، ويميز العلماء بين صنع الحجة making وامتلاكها having، إذ تعني الأولى البحث عن الدليل وما في حكمه واستخدامه للدفاع عن قضية، أما الثانية فتشير إلى المعارضة التي تتم في أثناء المحادثة، وتعد معارضة للمعاندة وليس دفاعاً عن موقف (Nofsirger, 1991: 196)، ولجوء المحاور لأي منهما في محاجته يعتمد على طبيعة القضية ووقائعها ومدى قدرة عمليات الحوار على إنتاج الحجة أو إثباتها (المرجع نفسه: 154) ودرايته بالكلمات وكيفية فك رموزها وفقاً لقواعد المعنى وموضع الكلمة من العبارة وقواعد هذا الموضع (MacDonald, *et al*, 1994).

ويشير الدليل إلى أي شيء يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى علم أو ظن، ويهدف إلى إخراج الشيء من الإشكال إلى الوضوح (التهانوي، 1972(2): 292) أو هو الحجة الكاملة الواضحة، ويشمل أي صيغة لمادة تدعم الفكرة (أو القضية) وتوضحها مثل الشرح والمقابلة (التضاد) والمثال النوعي والإحصاءات وشاهد العيان (Gronbeck, *et al*, 1990: 408). وللبرهان أشكال عدة هي:

1 – الاستنتاج inference، أي انتقال الذهن من قضية أو أكثر (هي المقدمة) إلى أخرى هي النتيجة، مترتبة عليها بشكل مباشر أو غير مباشر.

* التي تشمل إضافة إلى البرهان الذي يفيد العلم، كلا من: الخطابة أو ما كانت مقدماته مشهورة بين الأفراد، ويفيد الظن – والجدل أو ما يسلم المخاطب بمقدماته، ويفيد الظن أيضاً – والشعر (ابن تيمية، 1951: 158) والسفسطة أو القياس المركب من مقدمات شبيهة بالحق، وتعد إحدى صور المغالطة إضافة إلى المبالغة (أبو البقاء الكفوي، 1975: 264).

2 - البرهان التحليلي أو الاستنباط deduction، أي انتقال الذهن من قضية إلى أخرى وفق قواعد المنطق، ومنه القياس الأرسطي وأساسه الانتقال من الكلي إلى الجزئي، ومنه أيضاً البرهنة الرياضية، وفيها يتم الانتقال من الشيء إلى مساويه، بل من الأخص إلى الأعم (مجمع اللغة العربية، 1979: 12-13).

3 - البرهان التركيبي أو الاستقراء induction ، أي تصفح الفرد الأمور الجزئية ليحكم بحكمها على مثالها (ابن قدامه، 1991: 68).

4 - الاستدلال reasoning ، أي ربط شيء واضح ومقبول (دليل) بفكرة أو مفهوم تحاول إقناع الآخرين بقبولها، ويتم هذا الربط عبر خمسة أنماط للاستدلال هي:

أ - استخدام المثال النوعي، فما ينطبق على حالات جزئية قد ينطبق على كل الحالات.

ب - البدء بمبدأ عام ثم استنتاج مضامينه، أي استنباطها.

جـ - استنتاج وجود الشيء من ملاحظة علامة أو رمز تدل عليه.

د - الاستدلال بحالات موازية.

هـ - الاستدلال بعلاقات سببية (Gronbeck, *et al*, 1990: 410-411).

وحيث إن الأفراد يميلون إلى البحث عن أسباب للأحداث المحيطة بهم وخصوصاً غير المعتاد منها ويقومون بجمع الأدلة التي تمكنهم من فهم هذه الأحداث وتفسيرها وتوضيحها للآخرين وإقناعهم في أثناء المحاجة بصحة هذا التفسير، وبسبب عدم استطاعة العقل الإنساني استيعاب كل الأدلة، فإنه يعتمد - عند قيامه بالاستدلال - على نوعين من القواعد هما:

1 - مخططات سببية، وتشير إلى أي تصور عقلي يربط الأحداث الجديدة بأحداث ماضية ويرشد الفرد إلى إعزاءات attributes يتعامل معها كأسباب يفسر بها الأحداث الجديدة (Niedenthal, *et al*, 1994).

2 - أما النوع الثاني فيمكن تسميته بـ«القواعد الارتجالية heuristic»، وهي قواعد تمكن الفرد من ترجيح حدث على آخر استناداً إلى محكين:

- **أولهما:** كون الحدث الذي يستدل به الفرد حدثاً شائعاً يطال معظم الأفراد إن لم يكن كلهم.

- **ثانيهما:** كون الحدث متاحاً، أي يميل الفرد إلى تذكره.

وعلى ضوء هذين المحكين يتمكن الفرد من ترجيح حدث على آخر، وقد يكون ترجيحه هذا متحيزاً، وللقواعد الارتجالية عدة أنواع هي:

أ – الترجيح الاحتمالي، أي الميل إلى تفضيل ترجيح احتمال بعينه من الاحتمالات الممكنة للحدث.

ب – الترجيح اعتماداً على ربط الأحداث المتزامنة في حدوثها.

جـ – الترجيح اعتماداً على ميل الفرد لتقدير تكرار الأحداث أو تصورها في ترتيب معين استناداً إلى التشابه أو التزامن، وهنا يؤدي التذكر دوراً أساسياً.

د – الترجيح اعتماداً على علاقة مفترضة بين أحداث غير معتادة.

هـ – قاعدة الإتاحة والتي تعتمد على نتائج التذكر كمحك لترجيح تكرار حدوث شيء ما (Chaiken & Mehaswaren, 1994).

وقد شهد العقد الأخير اهتماماً متزايداً بمبدأ المماثلة analogy [1] وهي إحدى الآليات المعرفية التي يستعين بها الأفراد للقيام بالاستنتاجات، وهي عملية فهم موقف جديد على ضوء آخر مألوف يعد أساساً أو مصدراً للمماثلة، ويمد القائم بها بنموذج للقيام بالاستنتاجات حول الموقف غير المألوف أو هدف المماثلة، ويرى الباحثون أن المماثلة أداة جيدة لصنع المتشابهات وتعلم المخططات المعرفية Schema وبناء الحجج (Gentner & Holyoak, 1997).

وفي السنوات الأخيرة انتظمت اهتمامات علماء النفس بالاستدلال لتشكل محاولة لتطوير نظرية نفسية تمثل نموذجاً له، مؤكدين إمكانية أن تبدأ هذه النظرية بمجموعة قواعد منطقية قابلة للاختبار سلوكياً من خلال مقاييس أو إجراءات تقيس مدى تعقيد أي من هذه القواعد عبر البرهنة والصعوبات النسبية لذلك (Bonatti, 1994).

ويرى بعض العلماء ضرورة توسيع هذا الإطار – أو النظرية – لاعتقادهم بأن الاستدلال أكثر عمومية من مجرد استخدام الفرد قواعد المنطق والرياضيات لفهم

(1) لعل المثل الأبرز لفاعلية المماثلة في أثناء المحاجة ما حدث في أثناء حرب الخليج الثانية (1990–1991) من ترويج الولايات المتحدة لصورة الرئيس العراقي صدام حسين مماثلة للزعيم النازي «هتلر»، وكان لذلك أبلغ الأثر. مثال آخر يتمثل في صورة لوزير الخارجية الإسرائيلي «ليفي» عرضها التلفاز اللبناني في فبراير 2000 تركز على المقارنة بينه وبين هتلر في الصراخ والإشارات ومعاني ما يقول.

الأحداث المحيطة به، ففي محاولته فهم موقف ما، لا يكتفي الفرد باستخدام هذه القواعد فحسب، وإنما يقيس الموقف المراد فهمه – بما في ذلك سلوك الآخرين – إلى معتقداته ورغباته أحياناً، وإلى ظروفه البيئية أحياناً أخرى (Anderson, 1991)، الأمر الذي يقلل من فرص أن يؤدي سلوكه المحاجي إلى الإقناع.

مشكلة الدراسة:

على مدى أربعة عقود مضت، تظهر دراسات تغيير الاتجاه قاعدة قابلة للاستعادة بدرجة كبيرة، وهي أن هناك علاقة عكسية بين تغيير الاتجاه والمحاجة، أي أنه كلما أظهر الفرد تغييراً أكبر في موقفه الاتجاهي، كانت المحاجة لديه أقل، بمعنى آخر إن الأفراد الذين لديهم عدد أكبر من الحجج المساندة لموقفهم الاتجاهي أقل استجابة لمحاولات إحداث تغيير في هذا الموقف (Joule & Beauvous, 1998).

وحيث إن الطريق الأكثر شيوعاً – ربما لأنه الأسهل تناولاً – لإحداث تغيير في الاتجاه هو وسائل التخاطب المختلفة، وحيث إن أحد المكونات الأساسية للتخاطب هو مضمونه أو الرسالة، وأهم محور فيها هو المناشدات وعلى رأسها المحاجة (عبدالمنعم شحاته، 1995) بوصفها مدخلاً لتغيير المكون المعرفي للاتجاه، والذي يحدث تغييره تعديلاً في الموقف الاتجاهي للفرد اعتماداً على كون الاتجاه نسقاً يتبادل التأثير بين مكوناته، وعلى ذلك فإن الاهتمام بدراسات المحاجة يتم غالباً في إطار الاستمالة بالمخاطبة، ويشمل هذا الاهتمام الجوانب التالية:

1 – طبيعة المحاجة من خلال الأحاديث اليومية المعتادة. (حسن وجيه، 1994 :94 ;Antaki & Leudar, 1992: 103).

2 – المقارنة بين فاعلية محاجة مقدمة عبر وسائط مختلفة مثل مقارنة فاعلية تخاطب مقروء بآخر مسموع أو مرئي[2] (عبدالمنعم شحاته، 1995)، وفي حالة كونه مقروءاً فتكون المقارنة بين الأساليب التي كتبت بها الرسالة، لكونها جيدة التنظيم، وكونها خالية من الأخطاء النحوية، وكونها تتضمن أسئلة تعجبية أو فكاهية أو أشكالاً توضيحية (المرجع نفسه)، وكذلك المقارنة بين الأسلوب الصحفي

(2) نشير في هذا الصدد إلى نقل ابن أبي أصيبعة (في كتابه «عيون الأنباء في طبقات الأطباء» بيروت: مكتبة الحياة، ب: ت) مقارنة قام بها علي بن رضوان (المتوفى سنة 447هـ) بين تعلم الطب عن طريق الكتب وتعلمه شفاهة على يد معلم.

والأسلوب العلمي في الكتابة[3] (Hatim, 1997: 39-45). أما في حالة كونه مسموعاً فتكون المقارنة مثلاً بين محاجة تتم في إطار ندوة علمية وأخرى تتم في إطار مرافعة قضائية (Gronbeck, *et al*, 1990: 407).

3 – والنقطة التي حظيت باهتمام أكبر هي الترتيب الذي تنتظم فيه محاجة الفرد، بحيث تبدأ بأقوى الحجج أو تنتهي بها، بما يمكن الفرد من الاستفادة إما بأثر الأولوية وإما بأثر الحداثة، وهو أثر يتوقف على عدد من المتغيرات وتفاعلها معاً، منها ما يتعلق بالقضية موضوع الرسالة، ومنها ما يتعلق بخصائص الرسالة، ومنها ما يتعلق بعناصر السياق الذي تقدم فيه، ومنها ما يتعلق بخصال شخصية متلقيها (عبدالمنعم شحاته، 1988).

4 – المعالجات المعرفية التي يقوم بها الفرد في أثناء محاجته سواء أكان الفرد:

أ – مقدماً للحجج، وتتمثل هذه المعالجة إما في المعالجة اللغوية التي تعكس قدرة الفرد على توظيف معرفته بمبادئ اللغة وقواعد المعنى في بناء حججه (MacDonald, *et al*, 1994)، وإما في المعالجة العقلية وعمليات الاستدلال في أثناء البرهنة (Bonatti, 1994).

ب – أو متلقياً لحجج الآخرين، حيث يقوم الفرد بتقويمها على ضوء مهاراته الاستدلالية (Gronbeck, *et al*, 1990: 400) ومدى حاجاته للإغلاق المعرفي، والتي يقرر على ضوئها إنهاء المعالجة أو الاستمرار فيها. والإغلاق المعرفي مكون فرضي يتسم بدرجة معقولة من العمومية والثبات عبر المواقف والأشخاص، وهو متصل تتفاوت مواقع الأفراد عليه بحيث نجد لدى بعض منهم ميلاً للإغلاق، وفي هذه الحالة، تعتمد أحكامهم على أدلة غير شاملة ويتسم فكرهم بدرجة من الجمود تجعلهم يرفضون وجهات النظر البديلة، في حين نجد أفراداً آخرين لديهم الميل إلى تجنب ذلك. وحتى الفرد الواحد قد يفضل الإغلاق في مواقف معينة، وقد يظهر ميلاً إلى تجنبه في سياقات أخرى (Webster & Kruglanski, 1998).

(3) طور باحثو العلوم اللغوية خطوات لتحليل الأسلوب تمكنهم من التنبؤ بفاعلية أسلوب معين، والمتمثلة في استحسان المتلقي له، وكان عبدالقاهر الجرجاني بكتابيه «دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة» أبرز الذين أدركوا هذا، ومع ذلك لا توجد – في حدود المعلومات المتاحة – دراسات تتناول بشكل إجرائي الفاعلية النسبية لأساليب الخطاب في الإعلام العربي.

5 – تنمية مهارات المحاجة بهدف زيادة قدرة الأفراد على تدبير مواقفهم من الأحداث المحيطة بهم، أو تدعيم تفسيرات مطروحة لهذه الأحداث. وتركز برامج التنمية هذه على تطوير المهارات اللغوية والاستدلالية والتفاعلية للأفراد، ومن أمثلة هذه البرامج: «حل الغموض، واكتشاف التناقضات، ولعبة الحوار المحاجي»[4] (White, 1990).

ويتطلب الجانب الأخير قياس مدى قدرة الفرد على المحاجة، حتى نقدر مدى حاجته إلى تنميتها مما يعني ضرورة وجود مقياس، وحيث إنه – طبقاً للمعلومات المتاحة – لا يوجد مقياس للمحاجة، فمن الضروري إعداده، ومن الضروري أن يبدأ هذا الإعداد بالتعرف إلى مكونات سلوك المحاجة، وهذا ما يسعى إليه البحث الحالي الذي تزداد أهميته على ضوء كل من:

أ – غياب الاهتمام بفحص سلوك المحاجة ومكوناته من قبل علماء النفس العرب.

ب – أهمية المحاجة المتمثلة في كونها نموذجاً لتعاون تخصصات علوم اللغة، وعلم النفس، والذكاء الاصطناعي، وعلم الاجتماع، وكونها أيضاً سلوكاً يقتضي إصداره تنشيط عمليات مثل: الانتباه، والفهم، وتعلم الخبرات، والتذكر، والتصنيف، والاستدلال، وحل المشكلات، وتوليد استنتاجات اعتماداً على تمثيل ذهني لمدخلات الحدث موضوع المحاجة، وتشمل هذه المدخلات وقائع الحدث وسمات شخصية أطراف هذا الحدث وفاعلية العلاقات المتبادلة بينهم والردود الانفعالية للقائم بالاستنتاج، ومن خلال التمثيل الذهني لهذه المدخلات يرسم الفرد توقعات معينة حول الحدث، ثم يطابقها مع البيانات الواقعية للحكم عليه، ومن خلال هذه المطابقة يقوم ببناء الحجج التي تمكنه من الإقناع بصحة حكمه هذا (Anderson, 1991; Genter & Holyoak, 1994; Grossor, *et al*, 1994).

وهكذا تمكننا دراسة المحاجة من فهم هذه العمليات العقلية وفهم تكامل أدائها. ولأن المحاجة سلوك لفظي تفاعلي يتم في إطار تخاطب مباشر أو غير مباشر، فمن

(4) وهي برامج نوعية، وتجدر الإشارة إلى مشروع جامعة «هارفارد» الرائد الذي يتسم بالشمول، فله تطبيقاته في المفاوضات الدولية، كما لا يقتصر هدفه على تنمية كيفية التفاوض لمعالجة مشكلات المجتمع الأمريكي فحسب، وإنما ينمي مهارات التفاوض لدى طلاب الجامعات والمدارس الثانوية أيضاً (حسن وجيه، 1994: 50).

المتوقع أنها تتأثر بمتغيرات تظهر دراسات الاستمالة أن لها دوراً في تحديد فاعليتها. وتندرج هذه المتغيرات في الفئات التالية: خصال القائم بالمحاجة، وخصال متلقيها، وخصائص الوسيط الذي تتم من خلاله، وطبيعة الموضوع الذي تتناوله، وعناصر السياق التي تتم فيها كالخلفية الثقافية والاجتماعية واللغوية لطرفيها وعوامل موقف الحوار نفسه.

تتم المحاجة غالباً في مواقف مواجهة (وجهاً لوجه) بين طرفيها، إلا أن هناك إمكانية أن تتم في مواقف لا تتضمن هذه المواجهة كما هو الحال في المعارك الصحفية والمنازعات الفكرية على صفحات الكتب، ولكون هذه الدراسة استكشافية، فقد اقتصر تناولها للمحاجة من النوع الأخير، أي محاجة مكتوبة، والتي تقتصر على تناول قضايا فكرية واجتماعية وليست سياسية، وتضمنتها محاورات تمت في فترات مختلفة من تاريخ البشرية قديماً وحديثاً.

وبسبب طبيعة هذه الدراسة الاستكشافية أيضاً، فإنه سيكتفي بالإجابة عن التساؤلين التاليين:

1 – هل توجد مكونات معينة تشكل سلوك المحاجة كما يمارسه المتحاورون في فترات زمنية مختلفة ومن ثقافات متباينة؟

2 – وهل يتساوى شيوع استخدام هذه المكونات عبر الثقافات، أو أن هناك خصوصية ثقافية لسلوك المحاجة، بمعنى تباين شيوع مكوناته بتنوع الثقافة التي يمارس في سياقها؟

المنهج

أولاً – العينة:

تمت الاستعانة بنوعين من المفردات يشكلان عينة هذه الدراسة وهما:

أ – اختيرت 66 محاورة أو مقالة – يوضحها جدول (1) – لتحليل مضمونها وقد تم تصنيفها على أساس المرحلة التاريخية التي تمت فيها، وهي لا تمثلها، حيث تم اختيار المحاورات والمقالات بطريقة المصادفة.

ب – أسفر تحليل مضمون المحاورات والمقالات المشار إليها آنفاً عن 54 مكوناً لسلوك المحاجة تم تقديمها إلى 18 من أعضاء هيئة التدريس بأقسام علم النفس والتاريخ والثقافة الإسلامية بجامعة الملك خالد بأبها (المملكة العربية السعودية) وطلب منهم تقرير ما يلي:

جدول (1) قائمة المحاورات والمقالات التي تم تحليل مضمونها

م	المحاورة أو المقالة	الفترة التاريخية	ملاحظات
1	الخطابة	حقبة الفكر اليوناني	لأرسطو. ترجمة: عبدالرحمن بدوي. بيروت: دار العلم، 1979 (المقالة الأولى: 3 – 79).
2	«جورجياس»		لأفلاطون. ترجمة: حسن ظاظا، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة، 1970.
3	«أوطيفرون»		لأفلاطون. ترجمة: زكي نجيب محمود، القاهرة: لجنة التأليف والترجمة والنشر، 1966.
4	الدفاع		
5	«أقريطون»		
6	«فيدون»		
7	مسامرات أبي حيان التوحيدي للوزير أبي عبدالله العارض وتناولت اللغة والآداب والأخلاق والشعوب*	حقبة الفكر الإسلامي	للتوحيدي. الامتاع والمؤانسة. بيروت: دار مكتبة الحياة، الجزء الأول.
8	نقض ابن تيمية لآراء الفخر الرازي والغزالي بشأن تعارض العقل والنقل*.		ابن تيمية (1981) درء تعارض العقل والنقل. الرياض: مطبعة جامعة الإمام محمد بن سعود. ج1: 4، 87–91.
9	رد ابن تيمية على قول ابن سينا عن الخيال والوهميات.		المرجع نفسه، 6: 19–59.
10	رد ابن تيمية على آراء أرسطو والغزالي وابن رشد بشأن عجز الفلاسفة عن الاستدلال على وجود الصانع للعالم*.		المرجع نفسه، 8: 136–215.
11	حديث «هوايتهد» إلى أصدقائه بين عامي 34 و1947 عن الآداب والفنون والاختراعات والحروب والحضارة*.	حقبة الفكر الأوروبي المعاصر	لوسيان برايس (1961) محاورات «هوايتهد» ترجمة: محمود محمود. القاهرة: دار المعرفة: (49 – 224)، عدد 20.
12	آراء «راسل» عن الفلسفة والأخلاق، والسعادة، ودور الفرد، والتعصب*.		محاورات «براتراندراسل» (1979) ترجمة: جلال العشري. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب. (9–28، 63–78، 95–116، 155–182).

تابع/ جدول (1) قائمة المحاورات والمقالات التي تم تحليل مضمونها

م	المحاورة أو المقالة	الفترة التاريخية	ملاحظات
13	آراء طه حسين ومحمود شاكر ومعاصريهما حول علاقة القديم بالجديد في الأدب والفكر*.	حقبة الفكر العربي المعاصر	محمود شاكر (1977) المتنبي. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود: (1 – 165).
14	آراء العمير وطبانه حول ابن النديم وكتابه*.		محمد علي عمير (1985) معركتان أدبيتان، جدة: دار العمير: (170 – 205).
15	آراء حول «العولمة»*.		أربع مقالات للسيد يسين. الأهرام القاهرية، أيام: 18، 11/26، 3، 1998/12/10.
16	حقوق الإنسان وحوار الأديان.		مقالان لأحمد كمال أبو المجد بجريدة الأهرام، يومي 10، 1998/12/11.
17	مقالان عن فيلم «الحصار» و«الأقباط».		صلاح الدين حافظ. جريدة الأهرام، 4، 1998/11/11.
18	مقالان عن جمعيات حقوق الإنسان في مصر وتمويلها.		فهمي هويدي، جريدة الأهرام، 8، 1998/12/15.

(*) تشير إلى عدة مقالات منفصلة يتضمنها مصدر واحد.

1 – صلة كل مكون بعملية المحاجة (وقد قدم الباحثان لهم تعريفاً إجرائياً لها).

2 – تحديد أهم خمسة مكونات يرونها الأكثر تحقيقاً للإقناع.

واعتمد الباحثان على هذه الخطوة للحصول على مؤشر لصدق تحليل المضمون الذي قاما به، وتمثل هذا المؤشر في محاولة الحصول على دليل واقعي (إمبيريقي) لاستنتاجاتهما حول قائمة مكونات سلوك المحاجة التي أسفر عنها تحليل المضمون.

جمع البيانات

تم جمع البيانات بطريقتين تبعاً لنوعي العينة كما يلي:

أ – بالنسبة للمحاورات والمقالات، فقد تم تحليل مضمونها، حيث إن تحليل المضمون كما يرى «برلسون» – طريقة تصف محتوى الاتصال وأسلوبه وصفاً كمياً هادفاً ومنظماً يمكّن من المقارنة بين اتصال وآخر ومن تقويمه (صالح

العساف، 1995: 235)، كما يعد نوعاً من الملاحظة المنظمة للسلوك اللفظي المتبادل بين شخصين أو أكثر (لويس مليكة، 1970: 658). واختيرت «الفكرة» كوحدة تحليل، ويقصد بها أي معنى يذكره أحد المتحاورين ويستجيب له الآخر بالتعليق أو الاستفسار أو التأييد أو الرفض.

وقد استقر الباحثان على مجموعة الأفكار التي تمثل أداة التحليل بعد القيام بكل من:

1 – الاطلاع على ما هو متوافر في المجال (مثل حسن وجيه، 1994؛ زاهر الألمعي، 1984).

2 – قراءة استكشافية لبعض المقالات والتشاور بشأن محتواها.

وقد تم تقدير ثبات التحليل من خلال قيام كل من الباحثين وبشكل مستقل عن الآخر، بتحليل مضمون ثلاث محاورات لأفلاطون، وحسبت نسبة الاتفاق بين تحليليهما فبلغت 85٪، وتم الاستناد إلى المؤشرين التاليين لصدق التحليل:

1 – اتساق نتائجه مع ما أسفرت عنه تحليلات أجراها باحثون آخرون وسيتضح عند عرض النتائج تالياً مدى هذا الاتساق.

2 – معاملات الاتفاق بين تقديرات المحكمين لصلة كل مكون كشف عنه تحليل المضمون بعملية المحاجة على هيئة نسب مئوية، وتراوحت هذه المعاملات بين 55.6 و 94.4%.

ب – بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس الثمانية عشر، فقد قدمت لهم قائمة بمكونات سلوك المحاجة وطلب منهم – إضافة إلى تقرير صلة كل مكون بالمحاجة – تحديد أهم خمسة مكونات منها.

النتائج

أ – أسفر تحليل مضمون المحاورات والمقالات عن 54 مكوناً لسلوك المحاجة يعرضها جدول (2)، وباستعراض هذه المكونات نلاحظ ما يلي:

1 – أن 20 مكوناً (بنسبة 37.04% من مجموع المكونات) تشيع بين متحاورين من فترات تاريخية مختلفة وثقافات متباينة، مما يعني أنها تمثل قاسماً مشتركاً بينها. وبتفحص مضمون هذه المكونات يتضح:

أ) أن بعضها متعلق إما بجوانب منطقية مثل: إبطال دعوى الآخر بإثبات نقيضها،

وجر المحاور إلى التسليم بحجة معينة وجعلها مقدمة تلزم عنها نتيجة كان يرفضها، وقلب الحجة، والدخول في دائرة مفرغة. وإما تتعلق بجوانب لغوية كالإصرار على تسمية الأشياء بمسمياتها، والتركيز على حرفية المعنى، واكتشاف خلط المفاهيم.

ب) وأن بعضها الآخر يعكس عمليات عقلية مثل:

– طلب الإيضاح، ويتمثل في المطالبة بتطبيق الفكرة على أمثلة عيانية، وذكر أمثلة محسوسة لها والتوضيح من خلال ذكر تشبيهات أو ذكر أمثلة معارضة لها.

– والأصالة، وتتمثل في ذكر تفسير مختلف للحدث أو الفعل.

– والتحليل، أي تحليل الفكرة إلى عناصرها.

– والتركيب، أي جمع المقدمات في سلسلة متكاملة.

– والخيال أو إلقاء أسئلة افتراضية وانتزاع موافقة الآخر على إجاباتها.

وهكذا نحصل على إجابة عن تساؤلنا الأول، حيث تبين وجود مكونات معينة تشكل سلوك المحاجة عبر فترات تاريخية مختلفة وثقافات متباينة، إلا أن هذه الإجابة جزئية كما سيتضح في الفقرة التالية.

2 – هناك تباين في شيوع مكونات سلوك المحاجة من فترة تاريخية إلى أخرى، ويأخذ هذا التباين صورتين يمكن ملاحظتهما وهما:

الأولى: إن عدد المكونات التي تشيع بين المتحاورين يتزايد كلما اتجهنا نحو الحداثة، ففي حين استخدم المتحاورون في حقبة الفكر اليوناني – مع التنويه إلى كون المحاورات التي تم تحليلها لا تمثل المرحلة، وكذلك الحال في بقية المراحل – 31 مكوناً بنسبة 57.4%، مقابل 38 مكوناً بنسبة 70.4% يشيع في مرحلة الفكر الإسلامي، 43 مكوناً بنسبة 79.3% في مرحلة الفكر الأوروبي المعاصر، و46 مكوناً بنسبة 85.2% في مرحلة الفكر العربي المعاصر. ويعد هذا التزايد مقبولاً على ضوء تميز كل من: الفكر الإنساني بالتراكمية، واتصاف الأفراد بالاستفادة من الخبرات السابقة.

الثانية: إن هذا التباين لا يقتصر على كم المكونات فحسب وإنما يشمل نوعيتها أيضاً، ففي مرحلة الفكر اليوناني – وننوه مرة أخرى إلى قصور تمثيل المحاورات التي تم تحليلها للمراحل التاريخية مما يعني الحذر عند التعامل مع هذه الاستنتاجات – تحظى بالأولوية مكونات: ادعاء عدم الفهم لاستدراج الآخر إلى توضيحات توقعه في المغالطة، وإعادة صياغة ما تم فهمه، وإبراز خلط المعاني والمفاهيم.

جدول (2) مكونات المحاجة التي كشف عنها تحليل مضمون 66 محاورة ومقالة

م	مكونات المحاجة	حقبة يونانية		حقبة إسلامية		حقبة أوروبية معاصرة		حقبة عربية معاصرة	
		ك	ترتيب	ك	ترتيب	ك	ترتيب	ك	ترتيب**
1	مدح الآخر بشكل زائف	1	17	–	–	1	25	–	–
2	ادعاء عدم الفهم لاستدراجه إلى تفاصيل قد توقعه في المغالطة	6	1	–	–	–	–	1	34
3	التوضيح من خلال ذكر التشبيهات	5	3	7	13	1	25	3	19
4	التوضيح من خلال ذكر أمثلة معارضة	2	9	4	27	1	25	1	34
5	اللجوء إلى المزايدات الخطابية	2	9	–	–	–	–	5	11
6	التمييز بين السؤال والتعليق	1	17	–	–	2	15	2	25
7	اكتشاف خلط المفاهيم	4	4	1	32	3	11	1	34
8	إعادة صياغة ما تم فهمه	6	1	1	33	1	25	–	–
9	انتزاع تسليم الآخر بتحديد معنى مفهوم	2	9	1	32	11	3	2	25
10	توجيه سخرية لاذعة إلى الآخر	2	9	–	–	1	25	5	15
11	تقديم الأدلة المثبتة أو المرجحة	–	–	6	15	–	–	–	
12	إثبات صحة النقل للأمور المروية	–	–	13	4	–	–	–	
13	إظهار عدم التعارض أو التناقض	–	–	5	18	1	25	1	34
14	إعلان التسليم بالمتفق عليه من مسلمات	–	–	2	27	–	–	–	
15	الاستدلال بالقصص القرآني	–	–	17	1	–	–	2	25
16	الاستفهام التقريري	–	–	5	18	1	25	3	19
17	إبطال دعوى الآخر بإثبات نقيضها	1	7	8	12	2	15	2	25
18	إلقاء أسئلة افتراضية وانتزاع موافقة الآخر على إجاباتها	1	17	4	22	1	25	3	19
19	إلزام المحاور بذكر أمثلة محسوسة	2	9	5	18	2	15	2	25
20	إبراز الخلط بين معاني الكلمات المستخدمة	4	4	–	–	2	15	1	34
21	استخدام الأمثال السائدة وجعلها موضع الحجة	–	–	2	27	1	25	4	15

تابع / جدول (2) مكونات المحاجة التي كشف عنها تحليل مضمون 66 محاورة ومقالة

م	مكونات المحاجة	حقبة يونانية		حقبة إسلامية		حقبة أوروبية معاصرة		حقبة عربية معاصرة	
		ك	ترتيب	ك	ترتيب	ك	ترتيب	ك	ترتيب**
22	التعامل مع المشاعر التي تثيرها الفكرة لا الفكرة نفسها	–	–	–	–	1	25	2	25
23	التركيز على معنى معين للفكرة أو للمفهوم وإهمال بقية المعاني	–	–	–	–	–	–	6	9
24	الاعتماد على أثر الهالة لأحد المحاورين	–	–	–	–	2	15	–	–
25	الإفراط في التعميم	–	–	–	–	–	–	1	33
26	الاستخدام المضلل للإحصاءات	–	–	–	–	8	4	3	19
27	الاستغراق في الجزئيات وإهمال القضية الأساسية	–	–	2	27	17	1	5	11
28	الاكتفاء بالإجمال دون التفصيل	2	9	8	12	1	25	7	7
29	كشف مغالطة الآخر	3	6	6	15	3	11	1	33
30	الفصل بين الفعل وفاعله، والتركيز على الأول وإهمال الثاني أو العكس	–	–	1	32	2	15	4	15
31	ذكر تفسير مختلف للحدث (الفعل)	1	17	6	15	15	2	1	34
32	جمع المقدمات في سلسلة متكاملة	2	9	4	22	3	11	1	34
33	إضافة عنصر جديد إلى فكرة طرحها الآخر	–	–	12	5	8	4	–	–
34	عرض تقويم مئوي لعناصر الموقف	–	–	–	–	2	15	1	34
35	عكس النسب التقويمية التي يطرحها الآخر	–	–	–	–	7	7	1	34
36	فصل الأحداث عن ملابساتها، والأفكار عن سياقاتها	–	–	2	27	1	25	1	34
37	عزو موقف الآخر إلى دوافعه الشخصية	–	–	–	–	1	25	4	15
38	تحليل الفكرة إلى عناصرها	3	6	7	13	5	9	2	25

تابع/ جدول (2) مكونات المحاجة التي كشف عنها تحليل مضمون 66 محاورة ومقالة

م	مكونات المحاجة	حقبة يونانية		حقبة إسلامية		حقبة أوروبية معاصرة		حقبة عربية معاصرة	
		ك	ترتيب	ك	ترتيب	ك	ترتيب	ك	ترتيب**
39	المطالبة بتطبيق الفكرة على أمثلة عيانية	1	17	11	7	8	4	1	34
40	تجاهل المطلوب	1	17	1	32	2	15	8	4
41	المصادرة على المطلوب	1	17	–	–	1	25	7	7
42	الدخول في الدائرة المفرغة	1	17	1	32	2	11	5	11
43	الاستعانة بأدلة من التاريخ	–	–	9	10	4	10	3	19
44	الاتفاق جزئياً مع المحاور لانتزاع موافقته على جزء آخر من الحجة	1	17	–	–	2	15	6	9
45	مهاجمة المحاور شخصياً بدلاً من تفنيد وجهة نظره	–	–	1	32	2	15	9	2
46	الاستشهاد بأقوال مأثورة أو نص شعري	–	–	17	1	6	8	8	4
47	جر المحاور إلى التسليم بحجة معينة واتخاذها مقدمة تلزم عنها نتيجة كان يرفضها مسبقاً	3	6	4	22	1	25	2	25
48	المبالغة البلاغية والمجازية	–	–	11	7	–	–	9	2
49	إثارة السؤال الصحيح في الوقت المناسب	1	17	3	26	1	35	–	–
50	التركيز على حرفية المعنى	1	17	14	3	1	25	11	1
51	التركيز على الأشخاص وليس الموضوعات	–	–	2	27	–	–	8	4
52	تبرير المواقف بغاياتها والوقائع بالنيات الحسنة	1	17	9	10	–	–	5	11
53	الإصرار على تسمية الأشياء بمسمياتها	2	6	5	18	1	25	3	19
54	قلب الحجة	1	17	12	5	1	25	1	34

* يشير التكرار (ك) إلى ورود الفكرة في المحاورة (أو المقالة) ولو مرة واحدة، أي بغض النظر عن تكرار مرات ورودها في المحاورة نفسها.

** وضع الترتيب على أساس التكرار فقط.

أما في مرحلة الفكر الإسلامي فإن ما يحظى بالأولوية هو مكونات: الاستدلال بالقصص القرآني، والاستشهاد بأقوال مأثورة أو نص شعري، وإثبات صحة النقل للأمور المروية، والتركيز على حرفية المعنى، وقلب الحجة، وإضافة عنصر جديد إلى الفكرة المطروحة. في حين يشيع في الفكر الأوروبي المعاصر مكونات مثل: الاستغراق في الجزئيات وإهمال القضية الأساسية، وذكر تفسير مختلف للحدث، وانتزاع تسليم الآخر بمعنى مفهوم ما، والاستخدام المضلل للإحصاءات، وإضافة عنصر جديد إلى الفكرة المطروحة. في حين يشيع في الفكر العربي المعاصر مكونات مثل: التركيز على حرفية المعنى، والمبالغة البلاغية والمجازية، ومهاجمة المحاور شخصياً بدلاً من تفنيد وجهة نظره، والاستشهاد بأقوال مأثورة أو نص شعري، والتركيز على الأشخاص لا الموضوعات.

وتتسق النقطة الأخيرة مع ما توصل إليه حسن وجيه، (1994: 140، 180) من تحليله لملفات الحوار العربي المعاصر، إذ وجد أن أهم أساليب الإقناع لدى المتحاورين العرب هو ما يسمى بـ «القوالب الثقافية الثابتة»، أي الإسراع بإلقاء مثل شعبي أو بيت شعري أو نص ديني يوجز خبرة ثقافية أو مقولة دينية يحظى مضمونها بالإجماع، وذلك لحسم النقاش، كما لاحظ غلبة ما سماه «التناحر والانقضاض والتسلط»، مما يتسق مع ما كشفت عنه تحليلاتنا من مهاجمة المحاور شخصياً والتركيز على الأشخاص وليس الموضوعات. ويعد هذا مؤشراً لصدق تحليلاتنا، إضافة إلى أن التنوع بصورتيه الكمية والنوعية المشار إليه آنفاً يعد مؤشراً آخر لصدق تحليلاتنا، ويقدم إجابة عن التساؤل الثاني.

3 - باستعراض محتوى جدول (2) بغض النظر عن الفترة التاريخية التي تنتمي إليها المحاورات والمقالات، نلحظ إمكانية تصنيف مكونات سلوك المحاجة إلى فئات يمكن أن تمثل محور فرض تتحقق دراسة عاملية تالية[5] من صحته، ومن الفئات التي تنتظم فيها مكونات سلوك المحاجة ما يلي:

- مكونات تشير إلى قدرات المحاور الإبداعية مثل: الأصالة، وتتمثل في تقديم تفسير مختلف للحدث وإضافة عنصر جديد إلى الفكرة المطروحة، ومثل القدرة على التركيب أو جمع المقدمات في سلسلة متكاملة، والقدرة على التحليل أو تحليل الفكرة إلى عناصرها، والقدرة على تقديم توضيح للفكرة أو توسيع لها من خلال ذكر التشبيهات وذكر الأمثلة المعارضة لها واستدراج الآخر إلى تفاصيل توقعه في المغالطة.

(5) أجريت الدراسة المقترحة باستخدام مقياس أبعاد سلوك المحاجة (95 بنداً) الذي جاء ثمرة الدراسة الحالية، فقد تم التحليل العاملي لإجابات 617 فرداً على تلك البنود.

– مكونات تشير إلى قدرة الفرد على الإتيان بسلوك مؤكد للذات في موقف المحاورة كانتزاع تسليم الآخر بتحديد معنى مفهوم، وإلزامه بما هو محسوس وانتزاع موافقته على إجابة عن سؤال افتراضي. ومن الضروري في هذه الحالة فحص العلاقة بين القدرة على المحاجة والقدرة على توكيد الذات.

– مكونات تشير إلى إصدار المحاور سلوكاً عدوانياً، ومنها: السخرية اللاذعة، وتجاهل المطلوب أو المصادرة عليه، ومهاجمة الآخر شخصياً بدلاً من تفنيد وجهة نظره، ويرى بعض الباحثين أن المحاجة نوع من العدوان اللفظي يمنع الآخر من الوصول إلى قرار (Gronbeck, *et al,* 1990: 405)، ومن الضروري أيضاً دراسة العلاقة بين سلوك المحاجة والسلوك العدواني.

ب – قدم إلى 18 عضو هيئة تدريس، قائمة مكونات سلوك المحاجة التي أسفر عنها تحليل المضمون المشار إليه سابقاً، والموضحة في جدول (2) وطلب منهم ما يلي:

أ – تقرير صلة كل مكون منها بالمحاجة، وذلك بوضع علامة (✓) أمام كل منها بهدف تقرير صدق الأداة كما سبق التنويه.

ب – تحديد أهم خمسة مكونات منها يرونها الأكثر فاعلية في تحقيق الإقناع، وترتيبها تنازلياً، وذلك بكتابتها في نهاية القائمة وفق الترتيب الذي يرونه، وقد أعطى الترتيب الأول خمس درجات، والثاني أربع درجات، والخامس درجة واحدة، ثم حسب متوسط هذه الدرجات، فكان كما يوضحه جدول (3)، الذي يبين فحص مضمونه ما يلي:

1 – إن المكونات التي حظيت بالقيمة الأعلى هي التي تضمنت قدرة الفرد على الإبداع (ذكر تفسير مختلف – وتحليل الفكرة إلى عناصرها – وإثارة السؤال الصحيح) وقدرته على توكيد ذاته في موقف المحاجة (جر الآخر إلى التسليم بحجة معينة واتخاذها مقدمة تلزم عنها نتيجة)، وتشير هذه المكونات إلى قدرة الفرد على إدارة موقف المحاجة وامتلاكه رصيداً معرفياً سابقاً عن موضوعها. في حين أن المكونات التي حظيت بقيمة أقل وهي: كشف مغالطة الآخر، والاستغراق في الجزئيات، وإرجاع موقف الفرد إلى دوافعه الشخصية فهي قد تشير إلى تضاؤل خبرة الفرد في موضوع المحاجة التي أصبح طرفاً فيها، وهنا تجدر الإشارة إلى ضرورة دراسة الدور الوسيطي لعوامل الشخصية كتوكيد الذات والخبرة السابقة في موضوع المحاجة في تحديد فاعلية مكونات بعينها.

2 – إن أكثر من نصف مكونات جدول (3) (7 مكونات) قد تضمنتها الفقرة (أ1)، أي تندرج ضمن ما هو شائع بين المتحاورين بغض النظر عن الفترة التاريخية والثقافة التي ينتمون إليها، وأن هذا يعد مؤشراً لصدق تحليلنا لمضمون المحاورات والمقالات.

جدول (3) مكونات المحاجة التي حظيت بالأولوية من قبل عينة محدودة من أعضاء هيئة التدريس

م	مكونات المحاجة	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب
1	اكتشاف خلط المفاهيم	2.78	2.004	8
2	إثبات صحة النقل للأمور المروية	2.89	1.92	7
3	إبطال دعوى الآخر بإثبات نقيضها	2.28	2.35	10
4	إلقاء أسئلة افتراضية وانتزاع موافقته على إجابتها	2.44	1.77	9
5	الاستغراق في الجزئيات وإهمال القضية الأساسية	1.89	1.85	12
6	كشف مغالطة الآخر	1.72	2.1	13
7	ذكر تفسير مختلف للحدث	3.83	1.31	3
8	إضافة عنصر جديد لما يطرحه الآخر	3.39	2.11	6
9	فصل الأحداث عن ملابساتها والأفكار عن سياقاتها	3.61	1.59	5
10	إرجاع موقف الفرد إلى دوافعه الشخصية	2.28	2.01	11
11	تحليل الفكرة إلى عناصرها	3.72	2.03	4
12	إثارة السؤال الصحيح في الوقت المناسب	3.89	1.93	2
13	جر المحاور إلى التسليم بحجة معينة واتخاذها مقدمة تلزم عنها نتيجة كان يرفضها مسبقاً	4.22	2.16	1

3 – كشف تحليل مضمون مقالات تنتمي إلى مرحلة الفكر العربي المعاصر – انظر جدول (2)، حسن وجيه (1994: 165–200) – أن هناك مكونات تشيع بين المتحاورين، ولم تحظ بقيمة لدى أعضاء هيئة التدريس، وربما يرجع هذا إلى الفروق بين ما هو متصور وما يمارس بالفعل، فقد نتصور أن لمكونات بعينها أهميتها الكبيرة وتأتي الممارسة السلوكية مخالفة لذلك، وما قام به أعضاء هيئة التدريس هو تحديد تصوري لأهم مكونات المحاجة كما يوضح جدول (3)، أما تحليل المضمون فقد تناول محاجة تمت ممارستها فعلياً كما يوضح جدول (2)، وعلى ضوء هذا يمكن قبول تفاوت العدد والشيوع بين الجدولين.

جـ - نستخلص مما سبق أن بعضاً من مكونات سلوك المحاجة يشيع بين المتحاورين في أي زمان ومكان، وأن بعضها الآخر يشكل نوعاً من الخصوصية الثقافية لسلوك المحاجة، كما أن مكونات المحاجة يمكن أن تنتظم في فئات وأبعاد، وأن تفاوتاً قد يحدث في هذا الانتظام أو في أهمية مكون مقارنة بآخر، ويمكن عزوه إلى دور وسيطي لخصال الشخصية أو الخبرات السابقة.

وبهذا فإن هذه الدراسة قد أجابت عن التساؤلين اللذين بدأت بهما، ومع ذلك تجدر الإشارة إلى:

1 - قصور عينة الدراسة بفئتيها سواء المحاورات والمقالات أو الأفراد، فبالإضافة إلى ضآلة العدد، فهما لا يمثلان مجتمع هذه الدراسة، ويمكن تفهم هذا القصور على ضوء الطبيعة الاستكشافية لهذه الدراسة.

2 - ضرورة إجراء دراسات تتفادى هذا القصور، وتسعى إلى الإجابة عن تساؤلات مثل:

- ما الأبعاد التي تنتظم فيها مكونات المحاجة؟ (ننوه إلى أن دراسة أخرى أجريت بالفعل للإجابة عنه).

- ما الأهمية النسبية لأحد هذه الأبعاد مقارنة بالآخر؟

- ما العلاقات المتبادلة بين سلوك المحاجة وكل من: السلوك الإبداعي والسلوك المؤكد للذات والسلوك العدواني والتسلطية؟

- ما مدى تأثر قدرة الفرد على المحاجة بعوامل الخبرة السابقة أو بعناصر السياق؟

- نأمل أن تقدم دراساتنا المستقبلية إجابة عن هذه التساؤلات.

المصادر:

أبو البقاء الكفوي (1975). **الكليات**. دمشق: منشورات وزارة الثقافة.

ابن تيمية (1951). **نقض المنطق**. القاهرة: مكتبة السنة المحمدية.

ابن قدامة المقدسي (1991). **روضة الناظر وجنة المناظر**. القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن منظور (محمد مكرم الأنصاري) (1980). **لسان العرب**. القاهرة: دار المعارف.

التهانوي (محمد علي الفاروقي) (1972). **كشاف اصطلاحات الفنون**. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر.

حسن وجيه (1994). مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي والسياسي. الكويت: سلسلة عالم المعرفة (190).

زاهر عوض الألمعي (1984). مناهج الجدل في القرآن الكريم. الرياض: دار الفرزدق.

صالح العساف (1995). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: مكتبة العبيكان.

عبدالمنعم شحاته (1988). فهم الرسالة الإعلامية وعلاقته ببعض خصال شخصية متلقيها. مجلة العلوم الاجتماعية، 16(1): 121–134.

عبدالمنعم شحاته (1995). مكونات الإعلام وآثاره من منظور علم النفس. عالم الفكر، 24(2): 291–315.

مجمع اللغة العربية (1979). المعجم الفلسفي. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية.

لويس مليكة (1970). سيكولوجية الجماعات والقيادة. القاهرة: دار النهضة المصرية.

Anderdson, J. (1991). The adaptive nature of human categorization. *Psychological Review*, 98: 409-429.

Antaki, C., & Leudar, I. (1992). Explaining in conversation: Toward an argument model. *European Journal of Social Psychology*, 22: 181-194.

Bonatti, L. (1994). Propositional reasoning by model. *Psychological Review*, 101: 725-733.

Chaiken, S., & Maheswaren, D. (1994). Heuristic processing can bias systematic processing: Effects of source credibility, Argument ambiguity and task importance on attitude judgment. *Journal of Personality & Social Psychology*, 66: 460-473.

Gentner, D., & Halyoak, K. (1997). Reasoning and learning by analogy. *American Psyhologist*, 52: 32-34.

Gronbek, B., Mckerrow, R., Ehninger, D., & Monroe, A. (1990). *Principles and types of speech communication*. Glenview: Scott, Foresman & Co. 11th ed.

Grosser, B., Singer, M., & Trabaso, T. (1994). Constructing inferences during narrative text comprehension. *Psychological Review*, 101: 371-399.

Hatim, B. (1997). *Communication across cultures: Translation theory and contrastive text linguistics*. Exeter (UK): Univ. of Exeter Press.

Johnson, K., & Roloff, M. (1998). Serial arguing and relational quality: Determinants and consequences of perceived resolvability. *Communication Research*, 25: 327-343.

Joule, R., & Beauvous, J. (1998). Cognitive dissonance theory: A radical view. *European Review of Social Psychology*, 8: 1-32.

MacDonald, M., Pearlmutter, N., & Seidenberg, M. (1994). Lexical nature of syntactic ambiguity resolution. *Psychological Review*, 101: 676-703.

Niedenthal, P., Tangney, J., & Gavanski, L. (1994). If only I weren't versus if only I hadn't: Distinguishing shame and guilt in counterfactual thinking. *Journal of Personality & Social Psychology*, 67: 585-595.

Nofsinger, R. (1991). *Everyday conversation*. Newbury Park: Sage Pub.

Rancer, A., Whitecap, V., Kosberg, R., & Avtgis, T. (1997). Testing the efficacy of a communication training program to increase argumentativeness and argumentative behavior in adolescents. *Communication Education,* 40: 273-284.

Trapp, R., & Holf, N. (1985). A model of serial argument in interpersonal relationships. *Journal of the American Forensic Association,* 22: 1-11.

Webster, N., & Kruglanski, A. (1998). Cognitive and social consequences of the need for cognitive closure. *European Review of Social Psychology,* 8: 133-174.

White, P. (1990). Ideas about causation in philosophy and psychology. *Psychological Bulletin.* 108: 3-18.

قدم في: مارس 2001.

أجيز في: أبريل 2002.

المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق
دراسة في ثلاثة مجتمعات عربية

ناهد رمزي*

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى تعرُّف المعوقات التي تؤدي إلى ضعف إسهام المرأة العربية في حقل العمل. وقد اعتمدت النتائج الرئيسة التي توصلت إليها هذه الدراسة على دراسة أشمل كتبت الباحثة تقريرها النهائي تحت مظلة مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث في تونس بالتعاون المشترك مع برنامج الامم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية ومنظمة العمل العربية. وتضمنت عينة هذه الدراسة 1547 امرأة عاملة اختيرت من ثلاثة أقطار عربية هي: (الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والسودان)، وتم تجميع البيانات باستخدام استبيان مقنن. وأسفرت النتائج النهائية عن وجود تشابه كبير بين نساء الأقطار الثلاثة من حيث إسهامهن بجزء من دخولهن في رفع المستوى الاقتصادي للأسرة، وتشابهت النتائج أيضاً في المعوقات التي تؤدي إلى انخفاض معدلات إسهامهن في مجال العمل والتي تلخصت في انتشار معدلات الأمية، ونقص الوعي بأهمية دور المرأة في تنمية مجتمعها، والمعاناة من تحمل الأعباء المزدوجة داخل البيت وخارجه، ونقص عدد النساء المتخصصات في المجالات التكنولوجية المتقدمة. وانتهت هذه الدراسة باقتراح استراتيجية تهدف إلى تمكين المرأة عن طريق زيادة معدلات مشاركتها في مجال العمل.

المصطلحات الأساسية: المرأة العاملة، عمل المرأة، التنمية البشرية، الفجوة النوعية، أمية المرأة، تمكين المرأة، معوقات عمل المرأة، تنمية المرأة، العمالة النسائية، صناعة القرار الأسري.

* أستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، مصر.

مقدمة:

إن رفاهية أفراد المجتمع إنما هي غاية التنمية ومحورها التي لا تتحقق إلا بمشاركة حقيقية من جانب جميع الأفراد، مشاركة في صنعها وفي الاقتسام العادل لعوائدها. من هنا فقد أصبح من الأمور الجوهرية دمج المرأة في جميع عمليات التنمية وفي مختلف مراحلها على نحو فاعل وكامل، ليس فقط لأن حقوق المرأة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان، أو بهدف تحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد، ولكن لأن ذلك يمثل وسيلة حتمية لبلوغ التقدم في عالم معاصر تحكمه المنافسة والسوق الحرة والشركات العملاقة، ولكي تقدم المرأة أفضل إمكاناتها لا بد من معاونتها على القيام بأدوارها المتعددة وإزالة جميع المعوقات التي تقف في طريق تقدمها، فتقدمها ينطوي على تقدم المجتمع. من هنا جاء اهتمامنا بدراسة الواقع الفعلي لعمل المرأة في مجتمعات عربية ثلاثة بافتراض كونها عينة ممثلة للمنطقة العربية برمتها في محاولة اجتهادية للتوصل إلى صياغة استراتيجية عربية تهدف إلى تفعيل دور المرأة في مجال العمل.

يشير تقرير التنمية البشرية إلى ما حققته الدول العربية خلال العقود الثلاثة الماضية من معدلات للزيادة في نصيب الفرد من الدخل القومي الذي يعد من أعلى المعدلات في العالم النامي، ويرجع الجانب الأكبر من هذه الزيادة إلى تصدير النفط. كذلك فقد كان التقدم في مجالات التنمية البشرية كبيراً بشكل ملموس، في الفترة من عام 1960 إلى عام 1988، فقد ارتفع العمر المرتقب من 47 إلى 62 سنة. وارتفعت معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة من 34% إلى 53% فيما بين 1970 و1985، وانخفضت معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة بما يقرب من الثلثين (جدول1).

إلا أنه يجب الوضع في الاعتبار أن تلك الطفرة التنموية التي شهدتها المنطقة العربية والتي أحدثتها عوائد النفط في الأغلب والأعم لا تتساوى فيها جميع الدول العربية، ويرجع ذلك إلى التباين الشديد في الدخول بين دولة وأخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى اتساع الفجوة بين أغنى البلدان العربية وأفقرها، تلك الفجوة التي اتسعت اتساعاً كبيراً خلال العقود الأخيرة، أي بين البلدان المنتجة للنفط وبقية البلدان العربية، فالبلدان الفقيرة إضافة إلى أنها لا تحصل على عوائد من النفط، فإن حجم سكانها ومعدلات نمو السكان فيها كانت أعلى من البلدان المنتجة للنفط. وكانت نسبة نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي 1:2 لصالح البلدان العربية المنتجة للنفط في عام 1960، وارتفعت هذه النسبة لتبلغ 1:9 في عام 1978، ويتراوح

جدول (1)
يوضح الملامح الاساسية للتنمية البشرية في دول العالم العربي

الترتيب حسب دليل التنمية البشرية		العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	السكان الذين يحصلون على (%) خدمات صحية	السكان الذين يحصلون على (%) مياه مامونة	السكان الذين يحصلون على (%) صرف صحي	السعرات الحرارية يومياً (كنسبة مئوية من الاحتياجات)	معدل معرفة القراءة والكتابة بين الكبار (%)	نسبة المقيدين في جميع مراحل التعليم (كنسبة مئوية لمن أعمارهم بين 6 و 23 سنة)	توزيع الصحف اليومية (100 نسمة)	أجهزة التلفاز (لكل 100 نسمة)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الحقيقي الإجمالي (بالدولار) حسب تعادل القوة البشرية	نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار
		1992	1985–91	1988–91	1988–91	1988–90	1992	1990	1990	1990	1991	1991
51	الكويت	74.6	100	100	98	130	74	–	21.0	27.1	12.126	–
56	قطر	69.6	100	89	97	–	–	78	18.7	44.5	–	15.040
58	البحرين	71.0	100	100	100	–	79	75	5.7	41.4	11.536	7.150
62	الإمارات	70.8	100	100	94	151	–	73	15.7	11	17.000	22.180
67	السعودية	68.7	98	93	82	120	64	50	4.0	26.9	10.850	7.900
73	سوريا	66.4	99	73	83	126	67	66	2.3	6	5.220	1.170
79	ليبيا	62.4	100	93	95	140	66	–	1.5	9.9	–	–
81	تونس	67.1	91	99	96	127	68	62	3.7	8.1	4.690	1.500
92	عمان	69.1	87	75	44	–	–	61	4.0	75.5	9.230	6.140
98	الأردن	67.3	97	99	76	111	82	73	5.6	8.1	2.895	1.060
100	العراق	65.7	99	91	70	133	62	62	3.6	7.2	–	–
103	لبنان	68.1	95	98	81	129	81	65	11.7	22.5	–	–
109	الجزائر	65.6	90	70	60	118	61	60	5.1	7.4	2.870	1.990
110	مصر	*60.9	99	88	51	133	50	66	6.7	10.9	3.600	610
111	المغرب	62.6	63	73	57	131	52	37	1.3	7.4	3.340	1.030
141	جزر القمر	55.4	82	75	83	90	–	34	–	0	–	490
142	اليمن	51.9	30	–	68	93	41	43	1.1	2.9	1	520
151	السودان	51.3	60	45	70	83	28	27	2.4	7.1	1.162	480
158	موريتانيا	47.4	40	70	23	109	35	25	0.1	2.3	962	510
163	جيبوتي	48.3	99	86	59	–	–	24	2.0	5.2	–	–
165	الصومال	46.4	27	60	17	81	27	–	–	1.2	759	–

المصدر: التقرير الدولي حول التنمية البشرية (UNOP 1996) جداول أعدها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث عام 1997.

نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في عام 1996 بين 480 دولاراً في السودان، 22,180 دولاراً في الإمارات العربية المتحدة (UNDP, 1996: 30-35). وهو ما أحدث تفاوتاً بين الأقطار العربية من حيث مستويات التنمية، ومن الجدير بالإشارة إليه أنه على الرغم من تمتع البلدان الغنية بالنفط بمستويات مرتفعة نسبياً في مجالات التنمية البشرية فإن ترتيبها ما زال – بحسب دليل التنمية البشرية – أدنى بكثير من ترتيبها بحسب الناتج القومي الإجمالي.

وهناك مجموعة أخرى من البلدان العربية تتمتع بمستويات متوسطة من الدخل من حيث مستويات التنمية البشرية. وبرغم المستوى المتواضع نسبياً لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في بلدان مثل تونس، وسوريا، ولبنان، والأردن، فإن توزيع الدخل فيها متوازن إلى حد كبير، كما أنها حققت مستويات من التنمية البشرية لا بأس بها.

إلا أن هذا التباين في الدخول قد أحدث نوعاً من التكامل بين الأقطار العربية المختلفة، فقد زود كثير من الدول العربية الفقيرة البلدان الغنية بالنفط بأعداد كبيرة من العمال المهرة وغير المهرة. ومن هذه الدول مصر، والسودان، وتونس، والمغرب، والأردن، وسوريا، ولبنان، واليمن التي يعمل الملايين من أبنائها في البلدان الغنية بالنفط، وتوفر تحويلاتهم العملات الصعبة التي تعد البلدان الموفدة في أمس الحاجة إليها (UNDP, 1996: 40-41).

إسهام المرأة في مجالات العمل:

من الأمور اللافتة للنظر أن هذا التباين الواضح في القدرات الاقتصادية للدول العربية، التي يأتي بعضها في أعلى الترتيب من حيث الناتج القومي الإجمالي، كما يدرج بعضها الآخر في أدنى الترتيب من حيث الناتج القومي الإجمالي، لم يكن له أثر ملموس في قضية عمل النساء أو ارتفاع مستوى إسهامهن في مجالات التنمية. فما زالت إمكانات المرأة غير معترف بها إلى حد بعيد في الدول العربية، فالعادات والتقاليد لها تأثير كبير في المناطق الريفية – وخصوصاً في المناطق الأكثر تحفظاً – مما يشكل فجوة بين الذكور والإناث في تلك المناطق أوسع مما هي في أي مكان آخر، ويبلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الإناث 39% فقط، مقابل 66% من الرجال، كما أن نسبة 15% فقط من القوى العاملة في القطاع الرسمي من النساء، برغم أن الإحصاءات تقلل كثيراً من دور النساء الاقتصادي ولا سيما في الزراعة وفي القطاع غير الرسمي (UNDP, 1996: 42-43).

ويبدو عدم الاهتمام بقضية عمل المرأة واستبعادها من كثير من مجالات الإنتاج أمراً يدعو إلى الدهشة في مجتمعات تحتاج إلى طاقات كل فرد قادر على العمل بها للتخفيف من عبء الإعالة الذي وصل إلى إعالة كل فرد عامل لنحو 2.7 فرد من الأفراد خارج قوة العمل بالإضافة إلى نفسه، وهي معدلات تميل إلى الارتفاع مما قد يعوق جهود التنمية.

وفي الوقت نفسه فقد أدت سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية إلى التأثير سلباً في عمالة المرأة، فجوهر سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية يظهر في تعديل أولويات الإنفاق العام وإطلاق آلية السوق للعمل بحرية في شتى مجالات الاقتصاد باعتبارها الكفيلة بتنظيم الأولويات الموضوعة للإنفاق والاستثمار، ومن ثم اختيارات النمو، يستوي في ذلك الإنفاق على الإنتاج السلعي والإنفاق في مجالات التنمية البشرية (سلوى صابر، 1998). ومع التسليم بأن سياسة الهيكلة قد أثرت في الرجل والمرأة معاً ولكن المرأة كانت أكثر تأثراً، حيث تركز نشاطها في القطاعات التي خصصت لإعادة الهيكلة كالقطاع الحكومي، وتشير الإحصاءات الرسمية في مصر إلى أن نسبتي المشتغلات في الحكومة وفي قطاع الأعمال العام على المستوى القومي بلغت نحو 59.9%، 11.6% على التوالي في عام 1986، إلا أن تلك النسبة قد انخفضت إلى 38.1%، 4.4% على التوالي وفقاً لبيانات بحث العمالة في تلك العينة لعام 1995.

يضاف إلى ذلك أن انخفاض مستوى تعليم المرأة وافتقادها إلى بعض المهارات التكنولوجية التي تتواكب مع العصر الجديد جعلها فئة غير مرغوب فيها في ظل التطور التكنولوجي الحادث والذي يتطلب نوعاً مختلفاً من الكفاءة لا تتوافر لدى النساء بشكل كاف، من هنا فقد كانت ضحية لسياسات الهيكلة الرأسمالية (Hammoud, 1999).

وتشير الدراسات إلى أن غياب المرأة عن المشاركة لا يعود إلى قرار ذاتي منها، وإنما هو نتاج لعوامل اقتصادية تتجلى في استمرار تقاليد وقيم موروثة تعوق المرأة عن القيام بدورها الإنتاجي مما أدى إلى تقليل الفرص المتاحة للمرأة في التعليم والخروج إلى العمل، وسيادة أنساق قيمية وسلوكية معوقة لمشاركة المرأة. ولا تشير التوقعات إلى تحسن ملموس في عملية دفع المرأة إلى الإسهام بمعدلات أكبر في مجال العمل، وهو ما تؤكده الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية التي قام بها البنك الدولي عام 1996 (انظر جدول 2).

جدول (2)
النشاط الاقتصادي
التقديرات / التوقعات

البلدان	نسبة عمالة الكبار 15 سنة فما فوق				نسبة النساء في العمالة 15 سنة فما فوق		عدد النساء بالنسبة إلى 100 رجل في الفئات المهنية						
	تقديرات		توقعات		تقديرات	توقعات	مهن حرة وتقانية	عمل إداري	عمل مكتبي	بيع	خدمات	زراعة	أيد عاملة
	نساء	رجال	نساء	رجال	1980	1994							
39 – البحرين	18	86	17	88	11	2	48	8	35	35		0	2
42 – الإمارات	16	94	21	92	5	9	34	2	13	2	32	0	0
50 – قطر	14	94	19	95	6	7	37	1	9	1	36	0	0
51 – الكويت	20	86	27	83	13	23	58	5	35	3	85	1	0
59 – ليبيا	7	80	9	77	7	10							
63 – السعودية	7	85	9	84	6	7	11	0	1	1	4	6	0
69 – الجزائر	6	74	8	75	8	10	38	6	22	2	23	1	3
70 – الإمارات	7	76	10	78	8	11	51	6	28	1	15	1	1
78 – تونس	22	79	26	79	21	24	44	10	41	7	28	24	22
82 – عمان	7	86	9	84	7	9							
92 – سوريا	12	78	16	77	13	18	59	3	19	1	6	47	3
97 – لبنان	20	73	25	74	23	27							
106 – مصر	7	80	22	71	8	23	39	12	54	26	9	70	10
109 – العراق	17	79	23	77	18	22	78	15	7	10	19	16	4
123 – المغرب	16	82	21	81	17	21	32	34		4	61	19	30
139 – جزر القمر	64	93	57	91	42	38	29	0	21	31	8	38	14
149 – اليمن	8	84	11	84	11	12	13	2	5	4	3	69	4
146 – السودان	21	88	26	86	20	23	40	2	23	9	18	53	13
149 – موريتانيا	20	89	25	87	19	23	26	8	43	31	81	30	26
164 – جيبوتي	66	91	57	90	43	40	25	2	99	44		0	64
172 – الصومال	58	89	51	87	40	38							

المصدر: تقرير التنمية البشرية (البنك الدولي) – (UNDP 1996) جداول أعدها مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث عام 1997.

وهكذا تعكس الأرقام والإحصاءات المتوافرة حقيقة أن وضع المرأة العربية العاملة في إطار العمالة العربية – بشكل عام – ما زال بعيداً كل البعد عن الوضع الأمثل لاستخدام الرصيد البشري العربي، وهو الشرط الأساسي لانطلاق التنمية الشاملة. ولا يعتمد ذلك الوضع على الظروف الذاتية للقوى العاملة بما فيها المرأة، ولكن على الظروف الموضوعية المرتبطة باستراتيجيات التنمية المتبعة أيضاً، والتي تكرس هياكل اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تغذي عوامل التخلف وتحجم قوى العمل وتساعد على استمرار هذا الواقع الذي يتغلب على كثير من الجهود التي تجري في هذا الصدد (نادية رمسيس، 1992).

هذا بالإضافة إلى تعارض حاجة المرأة لكسب الدخل ولشق طريقها الوظيفي مع الدور الملصق بها تقليدياً والمتمثل في تنشئة الصغار ورعاية الكبار في الأسرة مما أسفر عن تحميلها بأعباء أكثر وقيامها بالمزيد من الأعمال غير المدفوعة الأجر مما يمثل تحيزاً نوعياً بين المرأة والرجل.

ولا يقتصر التحيز النوعي بين المرأة والرجل على المنطقة العربية بل يتعداه إلى كثير من دول العالم (Winfrey, 2000). ويشير تقرير التنمية البشرية الذي يصدره برنامج الأمم المتحدة للتنمية لعام 1995 عن وضع المرأة في العالم إلى أن النساء يمثلن أكثر قليلاً من نصف سكان الكرة الأرضية، وثلث القوى العاملة في العالم، ومع ذلك فإنهن لا يحصلن إلا على عشر الدخل العالمي، ولا يستحوذن إلا على 1% من إجمالي الملكية، وبين كل ثلاثة من الأميين توجد امرأتان، وفي البلاد الصناعية الغنية ما زال أجر المرأة العاملة من نصف إلى ثلثي أجر الرجل، وفي بلاد الجنوب الفقيرة فإن 70% من الذين يعانون من الفقر هن من النساء، ويموت سنوياً عشرون مليوناً من البشر بسبب الجوع، كما يعاني ألف مليون من سوء التغذية المزمن. معظم هؤلاء من النساء، كما أن النساء يشكلن 75% من إجمالي عدد السكان المهاجرين في العام (UNDP, 1996: 51).

ومن الحقائق الجديرة بالذكر أن ثلثي العمل المبذول على نطاق العالم وبخاصة في أعمال معينة هي أعمال تقوم بها النساء، وهي أعمال تتدرج عادة في الأنشطة الموجهة للتصدير والصناعات الزراعية والصناعية التكميلية أو الحرفية أو المنزلية، كما تتركز أعمالهن في معظم الأحوال في القطاعات غير الرسمية التي لا تخضع لقواعد أو قوانين. كذلك فإن عمل المرأة في الطبقات الدنيا قد يتشابه مع ما يقوم به

الرجل، إلا أنه يخصص لها عادة الأعمال الأكثر بساطة والتي تخلو من إعمال العقل والتي تحصل من خلالها على أدنى الأجور. بالإضافة إلى ما تقوم به المرأة من أعمال تحصل من خلالها على أجر يقل عن أجر الرجل فإنها تقوم بكثير من الأعمال بلا أجر سواء داخل البيت أو خارجه كالقيام بمسؤوليات البيت وتربية الأبناء ومساعدة الزوج في عمله. وهي أعمال غالباً ما لا يضعها الاقتصاديون أو الإحصائيون في الاعتبار. في الوقت الذي تمثل فيه الأعمال التي لا تتقاضى عنها أجراً جزءاً مهماً من الاقتصاد، هذا على الرغم من أن الرجل لا يعمل عملاً إلا إذا تقاضى عنه أجراً مما يمثل فجوة بين الجنسين لا بد من البحث عن حلول لها، حيث إن ما تقوم به المرأة من عمل إنما يدخل في نطاق رأس المال ويشغل قيمة ذات بال ويشكل جزءاً مهماً من عملية التراكم التي صنعت الرأسمالية في مختلف مراحلها والتي انتهت بتكوين الشركات متعددة الجنسيات وصنعت ظاهرة العولمة التي تسود العالم في عصرنا الحالي.

اهتمام مكثف بقضية المرأة على المستوى العربي والدولي:

لم تأل الجهات الدولية والمنظمات العربية والأجنبية جهداً في مناقشة تلك القضايا التي تمس وضع المرأة والتي تكرس التحيز النوعي بينها وبين الرجل، وقد برز ذلك من خلال مؤتمرات المرأة المتعددة التي أقيمت خلال الربع الأخير من القرن العشرين. والذي بدأ بمؤتمر المرأة الدولي الأول بكوبنهاجن عام 1975، ثم مؤتمر المرأة الدولي الثاني الذي عقد عام 1985 والذي انتهى بوضع سياسات نيروبي التطلعية، تلك السياسات التي بنيت عليها قرارات المؤتمر الدولي الرابع للمرأة وتوصياته المنعقد في بكين عام 1995. والذي تمت متابعة تنفيذ قراراته وتوصياته من خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنونة «المرأة عام 2000» المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين[1].

وفضلاً عما توليه الجمعية العامة للأمم المتحدة من اهتمام لمسألتي النهوض بالمرأة ومتابعة منهاج عمل «بيجين» فإنها تواصل العمل على بلورة تركيزها على تحقيق المساواة بين الجنسين وأخذه في الاعتبار عند وضع المعايير والسياسات

(1) استفادت الباحثة من جميع الأعمال والتقارير التي قدمت إلى المؤتمر الدولي الرابع للمرأة المنعقد في بكين عام 1995، وكذلك أعمال مؤتمر منتصف العقد الذي عقد في نيويورك عام 2000، وبخاصة الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تحت رقم: E/CN. 6/2000/PC/2.

العامة، كذلك بالنسبة للأنشطة التنفيذية في مجالات من قبيل وضع سياسات الاقتصاد الكلي والقضاء على الفقر، وتأكيد حقوق الإنسان وتقديم المساعدة الإنسانية، ونزع السلاح وتحقيق السلام (United Nations, 2000: 7).

وقد أبرزت نتائج الاستبيانات التي أرسلتها لجنة مركز المرأة بالأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء بها لاستطلاع آرائهم حول العقبات التي واجهت تلك الدول في تنفيذها لتوصيات مؤتمر بكين وقراراته أنه ثمة سمتان مشتركتان تتسم بهما الردود على الاستبيانات فيما يتعلق بالقيود التي تكبل الجهود التي تبذلها الحكومات من أجل دعم الحقوق الاقتصادية للمرأة وتمكينها في الميدان الاقتصادي وهما: عدم كفاية موارد الدولة واستمرار التمييز النوعي بين الرجل والمرأة، فقد تأثرت الفئات الضعيفة والمرأة بصفة خاصة بالأزمات الاقتصادية التي أثرت في بعض مناطق العالم مما أدى إلى تحميلها بأعباء أكثر في مجال العمل بسبب حاجتها الماسة إليه، مما أدى إلى أن تعمل نسبة لا يستهان بها من النساء في القطاع غير الرسمي، حيث يسود الكفاف وضعف الأجور.

ومما يزيد من تفاقم هشاشة أوضاع المرأة العاملة في هذه الميادين قيامها وحدها بمسؤولية الأسرة، فهي في معظم الأحوال لديها أبناء تتولى تنشئتهم أو كبار في أسرتها تتكفل برعايتهم، ويحدث ذلك حتى في الدول التي تتبنى برامج متطورة لدعم الأنشطة الاقتصادية للمرأة، وهي مشكلة تم التعرض لها من خلال الموازنة بين أعباء العمل وأعباء المنزل التي تقع على عاتق المرأة وحدها، وهي مسؤولية تدعمها بعض المؤسسات التقليدية وبعض التشريعات المنحازة والموروثات الثقافية التي تروج للفصل بين ما تقوم به المرأة وما يقوم به الرجل (United Nations, 2000: 7-9). ولعل ذلك كان من بين الأسباب التي مهدت لعقد أول مؤتمر قمة عربية غير عادية بالقاهرة في شهر نوفمبر (تشرين الأول) عام 2000 في خطوة مهمة وضرورية تمهد الطريق أمام المرأة العربية ومحاولة تفعيل دورها على جميع الأصعدة من أجل إزالة ما يعوق مسيرتها من تقدم، والعمل على القضاء على حدة الفقر والتخفيف من آثاره في الأسرة وفي المجتمع وفي المرأة بصفة خاصة وتأمين تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء مع إعطاء اهتمام خاص للخدمات الموجهة للمرأة في المناطق الريفية والبدوية والأحياء الفقيرة في إطار من التنمية المتكاملة التي تأخذ بمبدأ الاعتماد على الذات كلما أمكن.

ولم يغفل هذا المؤتمر المهم في بيانه الختامي التركيز على أهمية دعم قدرة المرأة على الجمع بين حقها في العمل وواجباتها الأسرية بتقديم الخدمات المساعدة

وتعديل التشريعات التي تحول دون ذلك، والاهتمام ببث القيم الاجتماعية الإيجابية المتعلقة بالمرأة ونشر تلك القيم عبر وسائل الإعلام ووسائط التربية (المجلس القومي للمرأة، 2000).

المعوقات التي تواجه المرأة العربية في مجال العمل:

في مناقشة تلك المؤتمرات للأوضاع الاقتصادية للمرأة وأساليب التغلب على الفقر الذي تعاني منه النساء بصفة خاصة، تم التأكيد على أن مفهوم الفقر اليوم لا ينصرف فقط إلى عدم كفاية موارد الفرد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعياً ولكنه فقر القدرات أيضاً الذي ينصرف إلى انخفاض مستوى قدرات الإنسان إلى حد يمنعه من المشاركة في عملية التنمية وفي جني ثمارها.

من هنا جاء تبني مفهوم النظرة المتكاملة للتنمية في بعديها الاقتصادي والاجتماعي الذي يعتمد على مشاركة الجميع في تحقيق التنمية وإرساء العدالة بين الرجل والمرأة والاعتراف بمشاركتها، وبأدوارها القيادية في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق أهداف توفير فرص حصول الجميع بشكل منصف على تعليم من نوعية جيدة وبلوغ أعلى مستوى ممكن من الصحة العقلية والجسدية (مجلس الشعب المصري، 2000: 5).

ولعل الحقائق التي تعرضنا لها آنفاً أوضحت عدم مشاركة المرأة بشكل كامل في تحقيق التنمية بسبب العقبات التي تواجهها والتي تبدو في عدم حصولها على التعليم والتدريب اللذين يفتحان أمامها أبواب العمل المنتج وبشكل لائق، كما يرجع أيضاً إلى المعوقات التي تقابلها كالموروثات التقليدية التي تحصرها في إطار البيت، وتكبلها بأعبائه بلا مساعدة ملائمة تقدمها قطاعات الدولة المعنية أو مؤسسات المجتمع المدني أو أفراد الأسرة بما يحول دون أن تصبح المرأة شريكاً كاملاً للرجل في جهود التنمية التي تحتاج إليها مجتمعاتنا العربية اليوم أكثر من أي وقت مضى، مما يتطلب معه رسم سياسة عربية تعمل على النهوض بالمرأة ومحاولة إدماجها بصورة أكثر فاعلية في مجال التنمية، على أن تستند تلك السياسة إلى دراسات ميدانية تحدد العقبات التي تقف في طريق تحقيق هذا الهدف.

واقع عمل المرأة: دراسة لثلاثة مجتمعات عربية

لكل هذه الأسباب أجريت دراسة على مستوى البلدان العربية بهدف تعرُّف العوامل المؤثرة في عمل المرأة من حيث توافر الفرص ونوعية العمل والمعوقات التي تضعف من مشاركة المرأة في سوق العمل في القطاعين الرسمي وغير

الرسمي، وتحديد المشكلات التي تتعرض لها النساء داخل البيت وخارجه بهدف رفع الوعي بمشكلاتهن وحث متخذي القرار والمخططين للاستفادة من الطاقات النسوية وإشراكهن في عملية اتخاذ القرارات التنموية، كذلك التوصل إلى التوصيات الكفيلة بتذليل المعوقات التي تحد من مشاركتهن في مجال العمل واقتراح استراتيجية عربية تعمل على تفعيل دورهن في مجال العمل (ناهد رمزي، 1998).

استخدمت هذه الدراسة في إطارها النظري نموذجاً مستمداً من النموذج النظري المستخدم في دراسات الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وقد وضع التصور النظري العام بحيث تتم دراسة عمل المرأة في إطار الظروف المؤثرة فيها، ومن ثم تحديد معوقات عملها والمشكلات التي تتعرض لها جنباً إلى جنب مع العوامل التي تساعد على النهوض بها وتدفعها إلى الأمام لمزيد من الإنجاز بما يعمل على صياغة استراتيجيات وخطط عمل مناسبة لوضع برامج متكاملة تسعى إلى تنمية المرأة وزيادة مردود عملها الاقتصادي والاجتماعي[2].

ومن المعتقد أن عمل المرأة من حيث طبيعته – كماً ونوعاً – إنما هو نتاج لتفاعل جميع الأطر أو النظم البنيوية التي تشكل المجتمع وتحدد له ملامح خاصة، تندرج في ذلك مجموعة من المتغيرات تعمل معاً لتشكل خصوصيته الحضارية، لعل من أهمها خصائصه الديموجرافية التي يندرج في إطارها عدد السكان وعوامل نموهم والزيادة الطبيعية التي تنشأ عن الفارق بين المواليد والوفيات، وعوامل الهجرة إلى المجتمع أو إلى خارجه، بالإضافة إلى التركيبة العمرية التي تحدد القوى العاملة. يضاف إلى ذلك نظامه السياسي والدستوري وقدر الحرية المتاح من خلال ذلك النظام الذي يسمح بالتعبير عن الرأي والمشاركة في صنع القرار. فضلاً عن نظامه الاقتصادي بمتغيراته المختلفة من ميزان للمدفوعات أو ميزان للتجارة، أو حجم البطالة بين أفراده. وما يشهده المجتمع من تحولات اقتصادية واجتماعية ودرجة الاستقرار الاقتصادي الذي يتمتع به في فترة من الفترات. ولا ينفصل

(2) أجريت هذه الدراسة تحت مظلة مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث بتونس بالتعاون مع بعض الجهات والمنظمات الدولية والعربية وهي: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة العمل العربية، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، ومعهد الدراسات النسائية للعالم العربي بلبنان، ومعهد الأبحاث الاقتصادية والاجتماعية بالسودان، وقامت مقدمة هذه الدراسة بكتابة التقرير النهائي اعتماداً على الدراسات التي أجريت في الأقطار العربية الثلاثة، ونشر التقرير الكامل لهذه الدراسة تحت عنوان: «المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق».

الاقتصاد وتطويره – كما تشهد بذلك التجارب التنموية – عن الجوانب الاجتماعية الأخرى التي تبدو من خلال خدمات تعليمية وصحية ورعاية اجتماعية يقدمها المجتمع لأفراده، كما تدخل في ذلك العوامل الثقافية التي تؤدي هي الأخرى دوراً ذا بال في تشكيل المجتمع وتحدد لأفراده الأدوار التي يقومون بها رجالاً ونساء، وتنصب عليها عمليات التنمية والتطوير، فالتنمية ما هي إلا عملية تطوير حضاري شامل يصبح فيها الإنسان محورها وهدفها الأساسي في الوقت نفسه.

ولعل من مميزات هذا الإطار التكاملي أنه يساعد على فهم أدوار المرأة (الإنتاجية والإنجابية والإدارية)، ولا شك في أن عمل المرأة يأتي نتاجاً لتأثير هذه النظم المترابطة المتفاعلة معاً، كما يساعد في تحديد دورها داخل الأسرة وخارجها كما يعين على معرفة مشاركتها في اتخاذ القرار ومعرفة حقوقها وما يخص حياتها. ومن خلال هذا الفهم الشامل يمكن صياغة الاستراتيجيات لتحديد المشروعات والبرامج التي تعمل على تمكين المرأة وتحسين أوضاعها.

الإطار المنهجي لدراسة المرأة العربية والعمل:

العينات المستخدمة

أ – المجال الجغرافي

تضمنت الدراسة الحالية ثلاث دول عربية هي: دولة الإمارات العربية المتحدة، ولبنان، والسودان. وقد روعي في اختيار تلك الدول مجموعة من الاعتبارات هي:

أولاً: مراعاة الموقع الجغرافي، حيث تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة منطقة الخليج، كما تمثل لبنان منطقة الشرق الأوسط، وتمثل السودان الدول العربية الأفريقية.

ثانياً: مراعاة المستوى الاقتصادي، حيث تمثل دولة الإمارات الدول الغنية لما تحققه لمواطنيها من مستوى معيشي مرتفع، كما تحتل لبنان مستوى متوسطاً، وتمثل السودان الدول العربية ذات الدخل المحدود، وما يترتب على ذلك من اختلاف في مستويات الخدمات الاجتماعية والصحية التي تقدم لأبناء كل دولة من الدول تبعاً لمستواها الاقتصادي.

ثالثاً: مراعاة التفاوت الموجود من حيث معدلات التنمية البشرية، حيث تنتمي الإمارات إلى الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المرتفعة، في حين تقع لبنان في إطار الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المتوسطة، وتمثل السودان الدول العربية ذات معدلات التنمية البشرية المنخفضة.

رابعاً: الوضع في الاعتبار التباين في درجة إسهام المرأة من حيث نشاطها الاقتصادي، حيث تبلغ في دولة الإمارات العربية 9%، في حين تبلغ في السودان 23%، وتقدر في لبنان بما قيمته 27%، ومن ثم فالدول المختارة تمثل قدراً من التباين في إسهام المرأة في حقل العمل على المستوى العربي.

خامساً: مراعاة التباين في معدلات الأمية في المنطقة العربية، حيث تبلغ في لبنان 22%، وفي الإمارات 23%، كما تمثل السودان الدول العربية ذات معدلات الأمية المرتفعة، حيث تصل إلى 59%.

سحبت من الدول العربية الثلاث ثلاث عينات باستخدام أسلوب العينة الطبقية لضمان تمثيل جميع المناطق الجغرافية، حتى تتيح البيانات الوصول إلى مؤشرات موثوق بها إحصائياً لكل منطقة جغرافية على حدة.

المجال البشري:

بلغ الحجم الإجمالي للعينة 1547 امرأة عاملة تتراوح أعمارهن بين عشرين وستين عاماً، تختص منها دولة الإمارات العربية المتحدة بعينة تبلغ 627 امرأة عاملة، جاءت موزعة على الإمارات السبع تبعاً للحجم الأصلي للنساء العاملات بها. كما بلغ حجم عينة لبنان 520 امرأة عاملة تم اختيارهن من جبل لبنان ومدينة بيروت، حيث تتركز العمالة النسائية. كما بلغ حجم عينة السودان 420 امرأة عاملة موزعات على قطاع الأعمال الرسمي (55%) وغير الرسمي (45%) الذي يتركز بصفة أساسية في القطاع الريفي، وقد تم اختيار العينة من ولاية كردفان، والجزيرة، والنيل الأبيض، والخرطوم، وذلك لتمثيل البيئات المختلفة والخصائص السكانية المتباينة.

أدوات الدراسة:

ومن خلال التجربة الميدانية التي أجريت في الأقطار الثلاثة استخدمت أدوات بحثية تم التدقيق في تصميمها وصياغتها وإعدادها، وقد شملت أكثر من نوع من أنواع الاستبيانات، بالإضافة إلى استخدام أسلوب المقابلة واللقاءات المفتوحة مع مفردات العينة، وقد تم التوصل إلى نتائج مهمة، تشابهت الأقطار العربية الثلاثة تشابهاً ملحوظاً في جانب منها، كما تباينت تبايناً أملته الظروف المختلفة لكل دولة منها في جانب آخر.

أبرز النتائج

أسفرت التجربة الميدانية التي أجريت في الأقطار العربية الثلاثة عن مجموعة من النتائج المهمة كان من أبرزها:

أولاً: اختلاف واقع حياة المرأة في الأقطار الثلاثة

استطاعت دولة الإمارات العربية المتحدة التي اختيرت لكي تمثل دول الخليج ذات الموارد النفطية العالية أن توفر خدمات لم تتمكن دولة أخرى من تقديمها بسبب وفرة الموارد، كما استطاعت أيضاً أن تجتذب طاقة بشرية وفدت إليها من الدول العربية الأخرى، ولكونها طاقة مدربة ومتعلمة فقد أضيفت إلى الطاقة البشرية الوطنية وشكلت مزيجاً خاصاً أحدث وضعاً ديموجرافياً متميزاً (ميثاء الشامسي وآخرون، 1996).

ثم يأتي لبنان بظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والديموجرافية ذات الخصوصية الخاصة لكي يمثل الدول العربية الشرق أوسطية. فما شهده لبنان من عمليات تهجير سكاني واسع بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي باعتبارها الدولة الأكثر تهديداً من قبل إسرائيل، بالإضافة إلى فترة الحروب الأهلية الطويلة التي امتدت إلى ما يقرب من عقدين كاملين والذي أثر بشكل فاعل في الأحوال الاقتصادية في لبنان وما أحدثه ذلك من آثار اجتماعية ونفسية، جعله يمثل مجموعة الدول العربية التي تعاني من ظروف مشابهة في المنطقة العربية (منى خلف، 1998).

وظهر السودان باعتباره من أكثر الدول معاناة من الفقر وقلة الدخل، والمناخ الجغرافي غير المواتي، حيث تمثل الهجرة الداخلية التي يرجع جانب منها إلى الحروب الأهلية بين شمال السودان وجنوبه، كما يرجع الجانب الآخر إلى عوامل التصحر والجفاف، وعوامل معوقة أمام تدبير أمور العيش وبخاصة أمام النساء اللائي يعملن في القطاع غير الرسمي الذي تحرم منه العاملات من الحماية القانونية ومن الضمان الاجتماعي (سامية النقر وآخرون، 1998).

من هنا بدت الأقطار العربية الثلاثة ممثلة للمنطقة العربية بأسرها بما تزخر به من أحداث، وبدت كل منها مختلفة عن الأخرى ليست فقط فيما تملكه من موارد طبيعية أو متغيرات ديموجرافية – وهي عوامل محددة لعمل المرأة ومؤثرة فيه – بل في الإطار الاقتصادي والنظام السياسي والتشريعي أيضاً، وكلها عوامل رئيسة تتدخل بشكل أو بآخر في تحديد حجم إسهام المرأة في قوة العمل. هذا فضلاً عن الإطار الثقافي السائد في المجتمع والمكانة التي يضع فيها المرأة والإحساس بأهمية دورها بوصفها شريكة للرجل في دفع عجلة التقدم في المجتمع والنهوض به.

ثانياً: الموازنة بين عمل المرأة داخل البيت وخارجه:

أظهرت نتائج الدراسات الثلاث المعاناة القاسية التي تقاسي منها المرأة نتيجة تحملها وحدها في معظم الأحوال للأعباء العائلية ورعاية الأبناء وشئون البيت وتلبية جميع احتياجاته، فقد أفادت النسب العالية من المبحوثات في الأقطار الثلاثة بأن ذلك البعد المزدوج يؤثر في إسهامها الكامل في مجالات التنمية ويعوق فرصة نموها وارتقائها للمناصب العليا التي تحرم منها أحياناً لتفضيل الرجل عليها، وتتخلى عنها أحياناً أخرى لعدم قدرتها على الموازنة بين البيت والعمل وثقل الأعباء التي تقوم بها داخل البيت وخارجه. وقد كانت المرأة المتزوجة أكثر معاناة من ذلك العبء المزدوج.

وتشير نتائج دراسة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن 87% من المبحوثات لا يجدن أي مساعدة من الزوج أو من أي فرد من أفراد الأسرة، وقد أشارت 9% منهن إلى أنهن لا يستطعن التوفيق بين المهام الوظيفية وبين رعاية الأطفال، كما أشارت 36% منهن إلى أنهن يستطعن بقدر كبير من الجهد، الموازنة بين أعبائهن المختلفة مع التقصير في بعض النواحي. في حين أشارت 55% من المبحوثات إلى أن ظروف عملهن الصعبة لا تساعدهن على القيام بالمهام المختلفة، وقد يرجع ذلك كما أشارت بعض المبحوثات إلى لجوئهن إلى الاستعانة بالشغالات في رعاية البيت والأبناء على ما في ذلك من مخاطر إشراك الشغالات غير المؤهلات في عملية تنشئة الأبناء إضافة إلى اختلاف ثقافة الشغالات وأسلوب حياتهن عن حياة الأسرة الإماراتية.

هذا وقد أشارت المبحوثات في ذات الدراسة إلى أن انشغالهن في أعمالهن قد أحدث مشكلات دراسية لأبنائهن بسبب عدم قدرتهن على القيام بجهود في هذا الصدد. إلا أن تلك المشكلة يبدو أنها لا ترتبط بانشغال المرأة بعملها بقدر ما هي راجعة إلى انخفاض المستوى التعليمي للمرأة ذاتها. فقد أشارت النتائج الناشئة عن حساب الارتباط بين متغير المؤهل التعليمي ووجود مشكلات دراسية للأبناء إلى أن النساء الحاصلات على مؤهلات عليا أو مؤهل فوق المتوسط ليس لأبنائهن مشكلات دراسية إلا بنسب ضئيلة، في حين تتركز تلك المشكلة في الأمهات في المرحلة التعليمية المنخفضة. يعني ذلك أن المشكلات الدراسية للأبناء لا تتعلق بعمل المرأة ولكن بأسلوب التنشئة الاجتماعية والتوجيه من قبل الوالدين.

وتؤكد المبحوثات اللبنانيات أن ازدواجية عمل المرأة يؤثر سلباً في إنتاجها،

وقد أشارت 84.9% منهن إلى أن المسئوليات العائلية يجب أن تكون مشاركة بين المرأة والرجل ما دامت المرأة تعمل وتسهم في دخل الأسرة، ولعل ذلك ما أثر في استجابات النساء في تلك العينة التي ذكرت (76.3%) منهن أن على المرأة أن تقلص من عملها إذا شعرت بأن الأعباء ملقاة على عاتقها وحدها أو أنها لا تستطيع التوفيق بين عملها وواجباتها المنزلية، في حين رأت (56.4%) من المبحوثات أن علاج العجز عن الموازنة بين البيت والعمل من الممكن أن يحل عن طريق حصولها على عمل نصف الوقت بنصف أجر. ويبدو أن ذلك يرجع إلى اقتناع 66% من المبحوثات بأن تربية الأبناء ورعاية البيت إنما هما مسئوليتان تقعان على عاتق المرأة في الأساس الأول.

وعلى جانب آخر فقد أشارت جميع النساء السودانيات إلى قيامهن بمعظم الأعمال المنزلية التي تقع على كاهلهن بصفة أساسية، كما أشارت مفردات العينة إلى أنه لم يحدث أي تغير في تقسيم العمل المنزلي بعد خروجهن إلى العمل خارج البيت، وهنا تتباين ظروف التنسيق تبعاً للحالة الزوجية، فغير المتزوجات معظمهن يقدمن مساعدات للنساء المتزوجات في عمل المنزل، ويرجع ذلك إلى أن التزاماتهن الاجتماعية داخل مجتمعهن المحلي والخارجي أقل من النساء المتزوجات.

وفي حالة وجود المرأة السودانية داخل أسرة ممتدة فإنها تجد المساعدة من نساء أخريات من اللائي يعشن معها، حيث يشتركن معاً في تنسيق أدوارهن ويُشكِّلن بذلك نوعاً من أنواع التكاتف الاجتماعي الذي لا نظير له. أما الفئة الباقية من النساء اللائي يعشن وحدهن، فهن بالفعل يعانين من ضغوط القيام بالدورين معاً – دورهن داخل البيت ودورهن خارجه – وإن كانت الأكثرية منهن يلجأن إلى الاعتماد على الصغار من بناتهن للقيام بالأعمال المنزلية حتى وإن استدعى الأمر حرمانهن من الدراسة وانضمامهن إلى صفوف الأميات.

فضلاً عن ذلك فقد أشارت النساء السودانيات اللائي أجريت معهن مقابلات مفتوحة إلى أن أعباء المرأة السودانية المتعددة وما يشكله ذلك من ضغوط بالإضافة إلى الاعتماد على صغار الفتيات وحرمانهن من التعليم يعدان من القضايا ذات الأهمية عند التفكير في أي خطط لتنمية المرأة في السودان أو الدول المشابهة، وفي هذا الصدد لا بد من الاهتمام بعامل الخصوبة العالية الذي يزيد من أعباء المرأة، وزيادة التسرب من التعليم، ومن ثم الزواج المبكر. ولعل وضع حد لتلك

المشكلات من شأنه أن يقلل من حدة الفقر ويقدم حلاً أفضل لصغار الفتيات ما دمن مشتغلات بمسئوليات البيت ورعاية الصغار من إخوانهن (سامية النقر وآخرون، 1998).

ثالثاً: إسهام المرأة في دخل الأسرة

يلاحظ في هذه الدراسة أن معظم أفراد العينة أحجمن عن ذكر دخولهن وخصوصاً بالنسبة للنساء العاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة، كذلك فقد كان من الصعوبة إجراء مقارنة بين النساء المشتغلات في الأقطار العربية الثلاثة، وذلك لاختلاف أسلوب الحصول على الدخل، فالعاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة ولبنان يحصلن على أجور منتظمة نتيجة لأنهن يعملن في القطاع الرسمي، في حين أن النساء العاملات في السودان يعملن في القطاع غير الرسمي، وهو قطاع غير محدد وتخشى فيه المرأة من ذكر دخلها خوفاً من الضرائب، يضاف إلى ذلك اختلاف العملة وتذبذب قيمتها.

أما فيما يتعلق بالإسهام في دخل الأسرة، فقد أشارت المبحوثات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن معظمهن (76%) ينفقن دخلهن في شراء الملابس وأدوات الزينة والمجوهرات، وأن نسبة (61%) منهن ينفقن جزءاً من دخلهن في مساعدة الأهل، في حين أشارت (44%) إلى أنهن ينفقن جزءاً من هذا الدخل في المصروفات العلاجية، ونسبة (27%) ينفقن على مصروفات تعليم الأبناء، وتسهم (74%) من المبحوثات في توفير لوازم المنزل، في حين تسهم (19%) من المبحوثات في تسديد قيمة إيجار المنزل ومصروفات الماء والكهرباء. وتبلغ نسبة من يدخرن جانباً من دخلهن ما لا يتجاوز (28%)، أما من يقمن باستثمار دخلهن في مشروعات خاصة فلا تتجاوز نسبتهن (6%).

ويختلف نمط الإنفاق في دولة الإمارات العربية المتحدة حسب الحالة الاجتماعية، وبمقارنة نمط إنفاق المرأة العاملة التي لم يسبق لها الزواج بالمرأة المتزوجة حالياً، نجد أن المرأة المتزوجة تنفق بدرجة أكبر على توفير لوازم المنزل، وتسديد قيمة الإيجار واستهلاك الماء والكهرباء، وتنفق بدرجة أقل على مصروفاتها الشخصية، وعلى العلاج، ومساعدة الأهل، وتزداد نسبة المشتغلات المتزوجات اللائي يستخدمن جزءاً من دخلهن في الادخار أو في الاستثمار زيادة طفيفة عن النسبة الملاحظة بين المشتغلات اللوائي لم يسبق لهن الزواج، مما يعني أن المرأة العاملة المتزوجة تشارك بفاعلية أكبر في تحمل الأعباء الأسرية وكلفة تدبير الحياة

اليومية للأسرة.

وفيما يتعلق بالإنفاق من الدخل بالنسبة للمبحوثات في لبنان، فقد أكدت النتائج أن (35%) من النساء العاملات يسهمن بأكثر من نصف موازنة الأسرة، كما أشارت (45.6%) إلى أنهن يتحملن مسئولية الصرف على بنود محددة من أهمها الطعام (21.3%) وإيجار المسكن (18.8%) والملابس (6.7%) إضافة إلى الفواتير الدورية والرعاية الصحية وغيرها من البنود.

ومن جهة أخرى فقد أشارت نسبة (16.8) من أفراد العينة إلى أن سلطتهن في مجال القرارات الأسرية تضعف عندما يتركن العمل أو يقل دخلهن منه، وتزيد تلك النسبة لدى المتزوجات (41.9%)، مما يدل على أهمية العمل في رفع مكانة المرأة وجعلها عضواً فاعلاً داخل الأسرة.

ويؤدي عامل السن دوراً جوهرياً في هذا الصدد، فقد أظهرت صغيرات السن وكبيرات السن معاناتهن من ضعف السلطة على القرارات المنزلية عند انقطاعهن عن العمل، وبدا ذلك أكثر وضوحاً في تلك الفئات منه لدى فئات العمر المتوسطة.

ويبرز إسهام المرأة اللبنانية واضحاً في دخل أسرتها، ومما يؤكد ذلك أن دخولها إلى حقل العمل كان دافعه الأساسي الحاجة المادية والرغبة في زيادة دخل أسرتها، فقد أفادت بذلك نسبة (81.2%)، وقد فاقت تلك الإجابة أي إجابات أخرى، حيث لم تتعد نسبة النساء اللائي كان دافعهن إلى العمل هو تحقيق الذات عن (6.9%) أو الاستفادة من خبرة العمل عن نسبة (2.2%) أو للحصول على مكانة اجتماعية من العمل (0.9%).

كما تأكدت الحاجة المادية إلى العمل للإسهام في دخل الأسرة أيضاً في إجابة المبحوثات اللائي يرغبن في تغيير عملهن إلى أن رغبتهن في ذلك إنما ترجع أساساً إلى قلة الدخل وضعف الراتب من العمل الذي لا يعين على رفع مستوى معيشة الأسرة، وقد بلغت نسبتهن (29.7%).

ولا يبدو أن إسهام المرأة في دخل أسرتها في السودان في حاجة إلى دليل بسبب انخفاض المستوى المعيشي وخصوصاً في المناطق الريفية، فمتوسط دخل المرأة الريفية في القطاع غير الرسمي خاصة يقل كثيراً عن الاحتياجات الأساسية للأسرة في السودان. وقد دفعت الحاجة المادية الملحة معظم الأسر إلى أن يكون لها أكثر من جهة تسهم في تكوين دخل الأسرة باستثناء القلة التي يشكل موردها

الدخل الأساسي للأسرة، حيث لا تتجاوز نسبتها (25%) من أفراد العينة في ريف الجزيرة، ونسبة أقل من ذلك في المناطق الأخرى، ولكن إذا أخذنا في الاعتبار خلفية الأسرة من ارتفاع مستوى الأمية، ونوعية الأعمال التي يقوم بها أفراد الأسرة، فسنجد أن الدخول الأخرى ليست بالضرورة كبيرة، ولذلك نجد أن مجموعات أخرى تعتمد على الدعم المادي من الأقرباء من خارج الأسرة مباشرة، وتتراوح هذه النسبة بين 25% و 30% من المبحوثات.

ولعل ذلك يوضح أن ظروف الفقر أثرت في العلاقات وفي الالتزامات الاجتماعية للأسرة الممتدة. وفي هذا الصدد لابد من الأخذ بعين الاعتبار دور الخصوبة العالية في زيادة أعداد الأفراد المعولين، ومن ثم احتياجات الأسرة مما يترتب عليه صعوبة بالغة في مواجهة أمور الحياة وتدبير الحاجات الاقتصادية للأسرة.

وفيما يتعلق بأسلوب الإنفاق فقد أشارت المبحوثات إلى أنهن يتصرفن في العائد الذي يحصلن عليه بأنفسهن فيما عدا مبحوثتين فقط أشارتا إلى أن الزوج هو الذي يتحكم في عائدهما المالي، وقد اختلف الأمر بالنسبة للفتيات الصغيرات اللائي يعملن، حيث يتصرف في الدخل الأب أو الأم. أما فيما يتعلق بكبيرات السن من أفراد العينة فقد أكدن أن دخلهن يؤول إلى الأبناء أو الأخوات. هذا وقد أكد معظم المبحوثات أنهن يفعلن ذلك بلا مضايقة، حيث إن الأمر لا يتعدى عملية توزيع مهام وتقسيم عمل بين أفراد الأسرة أكثر منه تسلطاً أو سلباً للحقوق، إذ إن حقوقهن في إبداء الرأي وحرية التصرف في العائد هي أمور محفوظة حتى إذا حصل الزوج أو الأب على الدخل.

رابعاً – المشكلات التي تواجه المرأة العاملة:

بسؤال المبحوثات عن المعوقات التي تقابلهن والناشئة عن العمل، ذكرت المبحوثات مجموعة من تلك المشكلات اتفقت الأقطار العربية الثلاثة في بعضها، كما اختلفت في بعضها الآخر، ويرجع هذا الاختلاف إلى طبيعة الأعمال التي تقوم بها المرأة في كل قطر منها.

فأشارت عينة النساء العاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن المشكلة الكبرى التي تواجههن هي التعارض بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة، حيث استحوذت تلك المشكلة على النسبة العليا (58.8%) بين المبحوثات، تأتي بعد ذلك وبفروق ضئيلة سياسات التعيين والترقية التي تتحيز غالباً للرجل (58%)، يليها

عدم كفاية الخدمات والتسهيلات المقدمة للمرأة (47.9%)، ثم قلة الفرص المتاحة للمرأة في وظائف الإدارة العليا الإشرافية (47.4%)، ثم المواقف الاجتماعية غير الملائمة إزاء عمل المرأة بصفة عامة (37.2%)، كذلك تركيز عمل المرأة في نوعية معينة كمجال الخدمات (32.9%).

وعند دراسة العلاقة بين المعوقات والتحديات التي تواجه المرأة والحالة الاجتماعية، تبين أنه يوجد تفاوت واضح حسب الحالة الزواجية، فقد جاء التعارض بين متطلبات العمل ومتطلبات الأسرة المعوق الأول وكان ذلك بنسبة (63%) للمتزوجات مقابل (54%) لمن لم يسبق لهن الزواج. في حين عدت نسبة أعلى من غير المتزوجات أن سياسات التعيين والترقية التي تتحيز إلى الرجل هي المعوق الأول لنسبة (62%) من غير المتزوجات مقابل نسبة (55%) للمتزوجات. ولم تختلف نسبة الموافقة بين المتزوجات والمشتغلات اللواتي لم يسبق لهن الزواج فيما يتعلق بالمعوقات الأربعة الأخرى الواردة في بيانات هذه الدراسة.

وتتفق نتائج الدراسة اللبنانية في بعض أطرها العامة مع نتائج دراسة دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد أشارت نسبة (25.7%) من المبحوثات اللبنانيات إلى أنهن يواجهن بعض المعوقات والصعوبات في عملهن، كان أهمها الشعور بالملل الناشئ عن أداء أعمال خدمية غير إبداعية (18.5%)، كذلك فقد أشارت بعض المجموعات إلى الخلافات العائلية التي تشكل آثاراً سلبية على أدائهن لأعمالهن (16.5%). وقد اتفقت المبحوثات أيضاً في عينة لبنان مع ما أفادت به عينة النساء العاملات في دولة الإمارات العربية المتحدة من صعوبة التوفيق بين العمل داخل البيت وخارجه وما تشكله محاولة تحقيق التوازن بينهما وما يحدثه ذلك من مشكلات ومعوقات تعوقان العمل (16.5%)، أما معارضة الزوج لعملها فلم تشكل إلا نسبة ضئيلة (2%)، ويمكن إرجاع ذلك إلى الدافع الأساسي لعمل المرأة اللبنانية، وهو الحاجة المادية والرغبة في تحسين الأحوال المعيشية. كما تبرز مشكلة أخرى على السطح وهي المعاناة من المعاملة السيئة من أصحاب العمل أو الزملاء التي بلغت نسبتها (8.3%)، هذا بالإضافة إلى مجموعة من المعوقات الأخرى التي ظهرت بنسب ضئيلة، كخطورة التعامل مع الأدوات والآلات المستخدمة، بالإضافة إلى عدم ملاءمة مكان العمل لما يتسم به من قلة النظافة، أو سوء الإضاءة أو التهوية، أو انعدام الخدمات، وصعوبة الانتقال، وطول ساعات العمل، وعدم توفير خدمات ملائمة تعين المرأة على القيام بدورها كوجود حضانات أو وسائل مناسبة لرعاية الأطفال

مما يعين المرأة على القيام بدورها خير قيام.

وتقدم الدراسة السودانية نتائج ذات طبيعة خاصة تتواءم مع طبيعة العمل في القطاع غير الرسمي الذي تقوم به الأكثرية العظمى من النساء السودانيات وبخاصة في الريف. وقد أجمعت جميع مفردات العينة عند ذكرهن للمشكلات التي يتعرضن لها أنهن يقمن بجميع الأعباء المنزلية دون أي مساعدة من الرجال، كما أكدت نسبة عالية أيضاً أن مشكلتهن الأساسية هي قلة الدخل أمام غلاء المعيشة، كذلك ارتفاع أسعار المواد الخام المستخدمة، وقد تركز ذلك بصفة أساسية في منطقة الجزيرة والنيل الأبيض، في حين تركزت مشكلات المرأة في الخرطوم وكردفان في التعرض للجلوس في الشمس فترات طويلة وعدم وجود مكان مناسب لممارسة أعمالهن فيه وخصوصاً أعمال البيع، بالإضافة إلى مصادرة بضائعهن من قبل الدولة لعدم شرعية أعمال بعضهن ولعدم وجود أماكن لهن في السوق.

أما العاملات في خدمة المنازل فقد تضمنت مشكلاتهن مشكلات العاملات نفسها في الريف، وهي عدم حصولهن على مرتباتهن كاملة كما أكدت ذلك (13%) من المبحوثات، في حين أشارت نسبة (7.8%) منهن إلى سوء المعاملة اللائي يلقينها من أرباب الأسر، وأشارت فئة ضئيلة (2.6%) إلى النظرة الدونية لعمل المرأة. أما النسبة الأكبر من هؤلاء العاملات (20.8) فقد أكدن صعوبة العمل الذي يقمن به وطول ساعاته التي لا تتخللها فترات للراحة. وبسبب انخفاض المستوى التعليمي لهذه الفئة فقد عجزت عن تحديد احتياجاتها سوى ذكر بعض المقترحات الخاصة بالرغبة في تغيير طبيعة العمل والحصول على أعمال أخرى ذات وضع اجتماعي أفضل مما يعلن عن محدودية الرؤى وعدم القدرة على تحديد الاحتياجات.

ومهما اختلفت المشكلات التي تعاني منها المرأة العاملة في الأقطار الثلاثة موضع الدراسة فإنه من اللافت للنظر درجة الاتفاق العالية في تلك الرؤية إلى عمل المرأة التي ما زالت تتسم بالتقليدية التي ترى أن عمل المرأة الأساسي هو العمل المنزلي، وأن خروجها للعمل يجب ألا يتعارض مع ما تقوم به من مسئوليات داخل البيت في الوقت نفسه الذي لا يقدم لها أي نوع من المعاونة للقيام بأعبائها المزدوجة سواء من الزوج الذي يلقي على كاهلها جميع الأعباء أو من الأبناء – وخصوصاً الذكور منهم – أو من العمل الذي لا يوفر لها الخدمات التي تخفف عنها تلك الأعباء.

نحو استراتيجية عربية للنهوض بالمرأة في مجال العمل:

من الأمور التي فرضت نفسها بوضوح في نتائج الدراسة الحالية، أنه على الرغم من التحسن الظاهر في معدلات خروج المرأة إلى العمل في العقود الثلاثة الأخيرة على مستوى المنطقة العربية مما يمثل تغيراً ملموساً، فإن ذلك التغير يسير بمعدلات بطيئة، كما أنه يلمس الكم دون الكيف بما يجعلنا نفترض أن التغير في أحوال النساء العاملات ربما لا يشهد تغيراً ملموساً يؤدي إلى إحداث تطور جذري في كم المجالات ونوعها، تلك المجالات التي يُتوقع أن تسهم فيها المرأة في الحادي والعشرين والتي تتناسب مع خروجها إلى مجال العمل، ويرجع ذلك إلى أسباب متعددة ذكرتها النساء في الأقطار الثلاثة موضع هذه الدراسة.

ويبدو أن المجتمع العربي ما زال ينظر إلى المرأة في مجال العمل نظرة لا تتساوى مع نظرته إلى الرجل، كما يعامل المرأة العاملة باعتبارها عنصراً مكملاً وليس عنصراً أساسياً أو فاعلاً.

فقد أسفرت نتائج هذه الدراسة في الأقطار الثلاثة عن أن معظم النساء – وبخاصة الأميات وذوات المستويات التعليمية المنخفضة – لا ينتمين إلى نقابات أو هيئات تدافع عن حقوقهن في مجال العمل في حالة حدوث تمييز ضدهن أو إجحاف بحقوقهن.

وتبدو تلك الصورة أكثر وضوحاً بين النساء العاملات في القطاع غير الرسمي الذي يفتقد بحكم طبيعته وتكوينه إلى القوانين واللوائح والقرارات المنظمة للعمل، هذا بالإضافة إلى أن العاملات مقيدات فيه بوضعهن الاجتماعي ومحدودية إمكاناتهن وصعوبة ظروفهن الاجتماعية والاقتصادية التي تحد من قدرتهن على تجاوز المعوقات التي تواجههن في مجال عملهن في القطاع غير الرسمي.

أمام تلك النتائج التي توصلت إليها الدراسات الثلاث التي أوضحت المشكلات المعوقة لانطلاق المرأة في مجال العمل، وفي إطار نقص وعي المرأة بأهمية ما يمكن أن تقدمه لها الهيئات والنقابات التي تحمي حقوق الأفراد العاملين، وفي إطار معدلات التغير البطئ الذي نشاهده على الساحة العربية في نظرتها إلى وضع المرأة وأهمية دورها في مجال التنمية الشاملة، يبدو الأمر في حاجة ماسة إلى تبني استراتيجية عربية تعمل على النهوض بالمرأة في حقل العمل وتفعيل دورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

ومن المقترح أن تتضمن تلك الاستراتيجية ما يلي:

أولاً: الاهتمام بتوفير قاعدة بيانات عن العمالة النسائية:

تؤدي الإحصاءات والبيانات والدراسات العلمية دوراً مهماً في مساعدة المخططين الاقتصاديين وصناع القرار على وضع الاستراتيجيات ورسم الخطط والتعرف إلى الأوضاع الحقيقية للمرأة العاملة.

ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

1 – الاهتمام بتوفير الإحصاءات والمؤشرات والبيانات الدقيقة عن حجم العمالة النسائية وطبيعتها والمجالات التي تسهم فيها المرأة مع عدم إغفال الاهتمام بنوع الجنس في الإحصاءات العامة التي تتضمن الذكور والإناث لتقدير حجم العمالة النسائية ونوعيتها.

2 – الاهتمام بالدراسات والبحوث العلمية التي تتناول قضية المرأة على ألا يكتفى في هذه الدراسات بإجراء بحوث على المستوى الوطني وإنما على المستوى القطري الذي يتيح إمكانية المقارنة بين الأقطار العربية المختلفة بهدف التعرف إلى أسباب ضآلة نسب النساء العاملات في بعض الأقطار العربية والوقوف على التحديات التي تواجههن، وأسباب ذلك ووضع أسس للتغلب عليها.

3 – توسيع مفهوم عمل المرأة والقضاء على تحيز البيانات الخاصة بإسهامها الاقتصادي، حيث تتركز تلك البيانات على عمل المرأة مدفوع الأجر خارج المنزل وفي القطاع الرسمي، في حين يتوافر عدد من النساء العاملات بأعداد كبيرة في القطاع غير الرسمي الذي تقوم فيه المرأة بأعمال هامشية.

ثانيا: التغلب على مشكلة ارتفاع معدلات الأمية بين النساء:

يعد ارتفاع معدلات الأمية بين النساء هو التحدي الحقيقي أمام اندراج المرأة في مجال العمل وقيامها بدورها المنوط بها في مجالات التنمية المختلفة، كما يمثل إحجامها عن الالتحاق بفصول محو الأمية – وبخاصة في المناطق الريفية والبدوية – مشكلة خطرة تهدد باستمرار أميتها.

ويقترح في هذا الصدد ما يلي:

1 – التوسع في فصول محو الأمية حتى تستوعب عدداً أكبر من النساء الأميات والخروج بها عن شكلها التقليدي، مع العمل على تطوير المادة الدراسية ووضع مناهج خاصة تتلاءم وأحوال المرأة الأمية.

2 – ربط محو أمية المرأة بالتدريب المهني بما يتيح لها القدرة على العمل وكسب العيش، مع تشجيع النساء على القيام بمشروعات صغيرة تدر الدخل مع مساعدتهن بقروض ميسرة على أن يقتصر منح تلك القروض على النساء اللائي محيت أميتهن.

3 – توسيع مفهوم محو الأمية لكي لا يقتصر على الأمية الهجائية بل يتعداه إلى محو الأمية الثقافية والسياسية والصحية مع العمل على تغيير العادات والتقاليد المتوارثة التي تحض على بقاء المرأة في البيت.

4 – مناشدة الجهات التطوعية وجميع المنظمات غير الحكومية للدعوة إلى توعية الأهالي – رجالاً ونساءً – بأهمية محو الأمية.

5 – تقويم برامج محو الأمية التي قامت بها الأقطار العربية المختلفة للتعرف إلى ما قامت به من إنجازات في هذا الصدد من أجل العمل على تدعيم التجارب الناجحة وتعميمها على المستوى العربي وتعرُّف أسباب إخفاق المشروعات غير الناجحة للعمل على إنجاحها والتغلب على العقبات التي واجهتها المرأة في هذا الصدد.

ثالثاً: تحسين أوضاع المرأة في العمل:

على الرغم من أهمية عمل المرأة الذي يدعم استقلالها الاقتصادي فإن بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية قد أدت إلى التأثير سلباً في عمل المرأة، من بينها قصور السياسات الاقتصادية عن توسيع الهيكل الإنتاجي ليستوعب قوى العمل المتزايدة في العالم العربي. كما أدى ارتفاع نسبة البطالة العامة – وخصوصاً في بعض الأقطار العربية – إلى الاتجاه نحو حلها على حساب المرأة، بالإضافة إلى قصور بعض الخدمات المعاونة التي تقدم لها من أجل القيام بدورها المزدوج داخل البيت وخارجه مما لا يعينها على الإنجاز الأمثل في عملها ويهدر مبدأ تكافؤ الفرص.

وللتغلب على ذلك لا بد من مراعاة ما يلي:

1 – العمل على إعطاء المرأة حقها في تولي الوظائف العامة والقيادية، ومراعاة تنفيذ قوانين العمل للقضاء على جميع صور التمييز ضد المرأة، وبخاصة فيما يتصل بممارستها لحقوقها القانونية والدستورية التي كفلها القانون للقيام بوظيفتها الاجتماعية بوصفها أماً وراعية للأسرة، بالإضافة إلى دورها بوصفها امرأة عاملة.

2 – الاجتهاد في تنظيم القطاع غير الرسمي وتوفير الحماية القانونية والضمانات الاجتماعية للمرأة العاملة فيه، وإزالة التمييز الإحصائي ضدها الذي يتجاهل إسهامها الاقتصادي في هذا القطاع، وعد العمل المنزلي الذي تقوم به المرأة عملاً يضيف قيمة اقتصادية إلى الدولة، ومن ثم يجب شموله بصورة مناسبة في التشريعات والتأمينات الاجتماعية.

3 – تقويم عمل المرأة داخل المنزل وخارجه، مع ضرورة توافر الجهود من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية لتوفير السبل وتقديم الخدمات المعاونة التي تساعد المرأة العاملة على القيام بدورها بكفاءة داخل البيت وخارجه.

4 – تعديل القيم السلبية السائدة عن قدرة المرأة وإمكاناتها، وذلك بإتاحة الفرصة للمرأة المتميزة للمشاركة في جميع مجالات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

5 – وضع خطط عاجلة لتفادي الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الاقتصادي – وذلك بالنسبة للدول العربية التي تطبقه – وذلك بتهيئة فرص بديلة وتشجيع المصارف والجمعيات الأهلية على التوسع في تقديم القروض للمرأة مع تدريبها على إدارة المشروعات غير التقليدية، وعمل دراسات الجدوى، واكتساب مهارات التسويق مع توثيق التجارب الناجحة وعرضها على نحو يسهم في تعزيز دور المرأة داخل أسرتها ومجتمعها.

6 – المطالبة بتطوير الخدمات الصحية ومد مظلة التأمين الصحي إلى النساء العاملات في قطاع العمل الرسمي وغير الرسمي.

7 – العمل على وضع سياسة لتشغيل عناصر نسائية في وظائف التخطيط، فإقرار احتياجات المرأة ومصالحها من الممكن أن يعدل من مسار التخطيط ويبرز أولويات أخرى بخلاف تلك الأولويات المستقر عليها في الوقت الحاضر.

8 – هناك علاقة بين وظيفة المرأة بوصفها أماً وراعية للأسرة ودورها بوصفها شريكاً في عملية الإنتاج، لذا فمن الضروري توفير أساليب لتنظيم الأسرة آمنة ومتاحة، مع الاهتمام باتخاذ تدابير فاعلة نحو تسيير إجازات الوضع ورعاية الأبناء والتوسع في إنشاء دور للحضانة في أماكن العمل.

رابعاً: الاهتمام بتدريب النساء العاملات:

تشير الدراسات التي أجريت في هذا الصدد إلى عدم اهتمام الجهات المختلفة بتدريب النساء اللائي اندرجن في حقل العمل بما يفتح أمامهن مجال الترقي وتبوؤ

مناصب أعلى تتيح أمامهن القدرة على اتخاذ القرار والاشتراك في التخطيط للعمل، فمن شأن ذلك أن يساعد في تحسين أوضاع النساء من وجهة نظرهن ومن واقع احتياجاتهن الحقيقية (ناهد رمزي، 1998). وفي هذا الصدد يحسن مراعاة ما يلي:

1 – تدريب المرأة وإعدادها لشغل أي وظيفة مناسبة لقدراتها ومؤهلاتها، وذلك للاستفادة من إمكاناتها وطاقاتها أفضل استفادة ممكنة لتكوين كوادر إدارية مدربة تسهم في الارتقاء بالمجتمع.

2 – اقتراح إنشاء معاهد للتخطيط على المستوى الوطني والقطري تتولى تدريب المدربات اللائي سيقمن بمسئولية التدريب والإعداد في إطار تنمية جميع الموارد البشرية وتمكين المرأة من القيام بدورها في المجالات الإنتاجية والخدمية.

3 – القضاء على التمييز القائم بين النساء والرجال في عمليات التدريب بما يسمح بتكافؤ الفرص ويقضي على التمييز النوعي بين الجنسين.

خامساً: تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري:

قد يتصور بعض الناس أن صنع القرار إنما ينصرف فقط إلى المجالات السياسية والاقتصادية، إلا أن مستوى العلاقة بين تأثير المرأة في دوائر صنع القرار في المجتمع وقدرتها على التأثير في مجال القرار العائلي الخاص بأسرتها لا يقل أهمية عن صنع القرار التشريعي أو التنفيذي، فالأسرة مؤسسة اجتماعية مصغرة تمثل الهيكل الأول لأوسع دوائر صنع القرار المجتمعي انتشاراً، ومن خلالها يمكن رصد التقدم نحو النهوض بالمرأة وتفعيل دورها ليس فقط على المستوى الأسري بل على مستوى المجتمع العام أيضاً.

إن تمكين المرأة من المشاركة في صنع القرار الأسري سواء أكانت الأم أم الزوجة أم الابنة أم الأخت، لا يعني صراعاً أو مزاحمة لسلطة الرجل داخل الأسرة وإنما من شأنه أن يحقق أحد الشروط المهمة لتحقيق التوازن العائلي داخل الأسرة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال ما يلي:

1 – دعم مسئولية الآباء والأمهات في تعزيز قيمة المرأة عند تربيتهم للأطفال الذكور، وإرساء قيمة مفادها أن المعاونة داخل الأسرة ليست من صميم عمل النساء.

2 – العمل على دفع المشاركة بين الرجل والمرأة في جميع مجالات العمل لخدمة الأسرة مثل الأبوة مسؤولية وتدعيم مسؤولية الرجل عن سلوكه الإنجابي والمشاركة في تحمل عبء موازنة الأسرة والاشتراك في تحمل مسؤولية تربية الأبناء.

3 – العمل على تغيير اتجاهات أفراد المجتمع التي أرست لفترات طويلة مبدأ أن المرأة لا تستطيع تحمل المسؤولية ولا تملك القدرة على اتخاذ القرار، وأن تلك المسؤولية إنما هي من شأن الرجل.

4 – مساعدة المرأة على أن تملك حرية اتخاذ القرار فيما يتعلق بزواجها وعملها وسفرها وتحديد عدد الأبناء الذين تستطيع أن تتولى رعايتهم، وذلك عن طريق تنظيم الأسرة المتعقل الذي يتيح لها القدرة على الجمع بين أدائها لواجبها داخل البيت وخارجه.

5 – التركيز على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية التي تُعد من الوسائل الفاعلة التي يمكن توظيفها لتدريب المرأة على تحمل مسؤولية اتخاذ القرار الأسري والعمل على توعيتها بحقها في ذلك من خلال نشر مفاهيم الثقافة الأسرية وسد الفجوة بين الجنسين وتوضيح المخاطر المترتبة على تلك التفرقة.

6 – تشجيع الجمعيات الأهلية على نشر الوعي وتدريب القادة الطبيعيين على نشر الثقافة الأسرية ووسائل العناية بالصحة والأسلوب الأمثل الذي يجب اتباعه في مجال تنشئة الأبناء.

7 – تشجيع الاستثمار في مجال الخدمات التي تقلل من العبء المزدوج الذي تقوم به المرأة بما يعمل على حسن توزيع الأعباء الأسرية بين المرأة والرجل ويكفل لهما التوفيق معاً بين مسؤوليتهما قبل الأسرة وتجاه العمل.

الخاتمة

وفي النهاية لا يسعنا إلا أن نقول إن الاستراتيجية المقترحة يحتاج تنفيذها إلى جهود مكثفة وتعاون بين الأقطار العربية كافة، فقد يتطلب الأمر اقتراح سياسات فرعية تلائم ظروف كل قطر منها وتتوافق مع متطلباته واحتياجاته وأوضاع نسائه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، على أن ينبثق ذلك من خلال خطوط عريضة وأطر شاملة تندرج في إطارها جميع السياسات الفرعية، فأوضاع المرأة العاملة في المجتمعات العربية وما تواجهه من مشكلات تجمعه التشابهات أكثر مما تفرقه الاختلافات.

كما يجب الوضع في الاعتبار أن سياسة تنمية المرأة لا تختلف عن سياسة تنمية المجتمع، فالعلاقة عضوية بين الفرد ومجتمعه، فتقدمه يسير وجوداً وعدماً مع تقدم المجتمع، فضلاً عن ذلك فتنمية المرأة تنمية شاملة أمر يتجاوز البعد

الاقتصادي إلى أبعاد أخرى ثقافية واجتماعية وسياسية، تتضافر معاً لكي تحقق للمرأة فرصة المشاركة الكاملة في مجالات التنمية.

يضاف إلى ذلك أن جهود تنمية المرأة لا بد أن تلقى مساندة من الحكومات والهيئات المعنية بشئون المرأة التي يتحدد دورها في المساندة وتوفير أفضل الظروف الممكنة من خلال تبني سياسات النهوض بالمرأة بما يعمل على تقدمها في إطار من الإحساس بأهمية العمل على دفعها إلى مجال العمل المنتج الناشئ عن حسن توظيف الإمكانات المتاحة للمرأة والعمل على صقلها اعتماداً على تعليم عصري وتدريب متطور يؤهلها لأن تعيش في عصر التكنولوجيا المتطورة، حتى لا تستبعد من الميدان لضآلة ما تملكه من إمكانات محدودة أو تدرج في أعمال هامشية تحصل من خلالها على أدنى الأجور، فتعد أداة للعمل الرخيص أو غير الرسمي، حيث تنعدم الضمانات وتتقلص المميزات لعدم انتمائها إلى تنظيمات رسمية أو نقابات عمالية بمقدورها المدافعة عن حقوقها المادية والإنسانية.

من هنا تأتي أهمية الاستراتيجية التي نقترحها التي تهدف إلى صقل قدرات المرأة وتعليمها وتدريبها بما يتلاءم مع احتياجات السوق ومتطلبات عالم متغير، إلا أن ما نصبو إليه ونأمله لمستقبل المرأة يظل مرهوناً برغبتها الذاتية وإرادتها الشخصية وما تملكه من دافعية لتحقيق مستقبل أفضل تملك فيه إرادتها وترسم بنفسها ولنفسها طريق تقدمها.

المصادر

المجلس القومي للمرأة (2000). **تحديات الحاضر وآفاق المستقبل**. القاهرة: جامعة الدول العربية. المؤتمر الأول لقمة المرأة العربية.

سامية النقر وآخرون (1998). **المرأة العربية والعمل، الفرص، المشاكل، التحديات: دراسة حالة السودان**. تونس: مركز دراسات المرأة العربية.

سلوى صابر (1998). تأثير سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية على عمل المرأة. القاهرة: **المجلة الاجتماعية القومية**، 35 (1): 175-212.

مجلس الشعب المصري (2000). **تقرير اللجنة العامة عن التنمية الاجتماعية**. القاهرة: الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد العادي.

منى شمالي خلف (1998). **المرأة العربية والعمل، دراسة في الساحة اللبنانية**. تونس: مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث.

ميثاء الشامسي وآخرون (1996). **المرأة العربية والعمل: دراسة ميدانية في دولة الإمارات العربية**، تونس: مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث.

نادية رمسيس (1992). السكان والتنمية في العالم العربي: حول السياسات السكانية العربية. القاهرة: ندوة السياسات السكانية في العالم العربي، مجلس السكان الدولي – المكتب الإقليمي لغرب آسيا وشمال أفريقيا.

ناهد رمزي (1998). **المرأة العربية والعمل: الواقع والآفاق، تقرير تحليلي**. تونس: مركز دراسات المرأة العربية للتدريب والبحوث.

Hammoud, R. (1999). *Egyptian women as educators within the family and the society*. Cairo: UNESCO.

UNDP (1996). *Human development report*. New York: UNDP.

United Nations (2000). Socioeconomic Council, The women in 2000: Gender equality, development, and peace in 21st century, Document no. ELCN. 61 2000 Pc/2, New York: 1-30.

Winfrey, J. (2000). Mother load: Mining for the god of grace, *Journal of Psychology and Christianty*, 19 (1); 88-92.

قدم في: مارس 2001.

أجيز في: أبريل 2002.

الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

أحمد أبو زيد*

الثقافة العربية بين التنوع والتعددية

في أوائل عام 2000 عقد منتدى ميريل لينش Merril Lynch حواراً مع فرانسيس فوكوياما صاحب نظرية «نهاية التاريخ» عن العولمة. وقد تحدى فوكوياما الرأي القائل بأن العولمة تؤدي إلى التجانس الثقافي الكامل بين كل مجتمعات العالم، لأن المجتمعات الإنسانية المختلفة تعمل دائماً على المحافظة على تمايزها الثقافي ضد كل الضغوط الاقتصادية والسياسية. وهذا معناه أن محاولات فرض التجانس الثقافي من خلال العولمة على المستوى العالمي تسير جنباً إلى جنب مع جهود توكيد الهويات الثقافية للشعوب المختلفة. وهذا لا يمنع على أي حال من أن ثمة نوعاً من التخوف من خطورة هيمنة الثقافة الغربية أو سيطرتها بوجه عام والثقافة الأمريكية بوجه خاص، لأن الجانب الأكبر من الأفكار وأساليب السلوك وأنماط

* أستاذ الأنثروبولوجيا المتفرغ بكلية الآداب - جامعة الإسكندرية. مستشار التحرير لمجلة عالم الفكر لمدة سبعة عشر عاماً، عمل مستشاراً لمكتب العمل الدولي بجنيف لعدة سنوات، أسهم في إنشاء قسم الاجتماع بجامعة الكويت حين إنشائها، حصل على جائزة الدولة التقديرية (مصر) في العلوم الاجتماعية (1992).

الحياة التي تنتشر بفضل تكنولوجيا الاتصالات المتقدمة والإنترنت على وجه الخصوص هي (صناعة أمريكية) إن صح التعبير. ومع ذلك فالأغلب أن الإنترنت وتكنولوجيا الاتصال لن تستطيع القضاء تماماً على التمايز أو التفرد الثقافي لأي مجتمع، لأن تنوع الثقافات العالمية التي يمكن الوصول إليها من خلال شبكة الإنترنت والتأثر من ثم بهذه الثقافات المختلفة من شأنهما إضعاف أخطار الاستقطاب الثقافي، وهيمنة ثقافة واحدة بالذات هيمنة كاملة وتامة على الثقافات الأخرى، وتمهيد الطريق من ثم لقيام تنوع ثقافي بدلاً من التجانس الثقافي على المستوى العالمي من ناحية والمستوى الوطني – أو مستوى المجتمع الواحد – من ناحية أخرى. وهذا يصدق على الثقافة العربية التي تتعرض الآن لكثير من التأثيرات الثقافية الوافدة من الخارج بشكل مكثف يثير التخوف لدى كثيرين من أن تفقد الثقافة العربية ملامحها المميزة الأصيلة.

وقد عقد في شهر فبراير عام 2001 ندوة بمدينة لاهاي في هولندا لمناقشة تقرير اليونسكو عن الثقافة العالمية لعام 2000. وعنوان التقرير هو (التنوع الثقافي والصراع والتعددية في ظل العولمة). ويسلِّم التقرير منذ البداية بأن العولمة أمر واقع وأنه لا مفر من قبولها والتعامل مع متطلباتها من خلال العمل على التقريب بين الثقافات المتباينة وبخاصة داخل الوطن الواحد وإزالة المخاوف من أن تقضي العولمة على الهويات الثقافية الوطنية واحترام الثقافات الأخرى، ومن ثم قبول مبدأ (التعددية الثقافية) على المستويين الوطني والعالمي لأن هذا القبول أو التقبُّل هو الوسيلة الوحيدة الفاعلة والمؤثرة لتحقيق السلام بين الشعوب والجماعات الثقافية داخل المجتمع الواحد.

والدعوة إلى (التعددية الثقافية) تحت شعار حقوق الإنسان الثقافية هي دعوة تثير الشك والقلق، لأن مبدأ التعددية يعني ضمناً التمايز والاختلاف والتباين بل الاستعلاء في كثير من الأحيان، كما قد يوحي بأن كل جماعة من الجماعات الثقافية داخل الوطن الواحد تكاد (تؤلف) مجتمعاً قائماً بذاته وله شخصيته الثقافية المستقلة عن الثقافة الوطنية. والخطورة التي ينطوي عليها هذا التقرير والدعوة إلى (التعددية) هي الدعوة الصريحة التي تتردد في كثير من صفحاته إلى منح الجماعات الثقافية المتعددة داخل الوطن درجة من الحكم الذاتي إذا كانت تلك الجماعات تتركز في منطقة واحدة في أرض الوطن. وإذا قبلنا هذا المبدأ على علّاته وعلى إطلاقه فإن ذلك سوف يعني منح حق التمتع بالحكم الذاتي للأكراد في العراق

مثلاً وللأمازيغ في المغرب ولكل قبيلة من قبائل جنوب السودان على حدة، بل للنوبيين في مصر وهكذا مما يؤدي في آخر الأمر إلى التفكك الاجتماعي بكل ما ينجم عنه ويترتب عليه من تعقيدات سياسية.

ويبدو أن ثمة نوعاً من الخلط بين مصطلحين لهما أبعاد مختلفة وهما: التعددية الثقافية والتنوع الثقافي. وبقدر ما يثير مبدأ (التعددية) من أخطار بقدر ما يؤدي مبدأ (التنوع) إلى إثراء الثقافة الوطنية، حيث تصب كل التيارات والمذاهب الفكرية والأدبية والفنية التي تسود في الجماعات الثقافية الفرعية في نهر الثقافة الوطنية، وتمتزج معاً في تآلف وتناغم مكونة وحدة ثقافية متماسكة ومتكاملة مع احتفاظ كل ثقافة فرعية منها بخصائصها ومقوماتها وإبداعاتها ودون أن يترتب على ذلك أي آثار سلبية تنعكس على التماسك السياسي للوطن. وهذا لا يتعارض مع الانفتاح في الوقت ذاته على التيارات الفكرية والاتجاهات الثقافية المختلفة التي تسود في العالم والأخذ منها بما يثري الثقافة الوطنية ذاتها من خلال استيعاب تلك التيارات وتمثيلها، بحيث تصبح هي أيضاً عامل قوة ومصدراً لمزيد من الإبداع الثقافي في مجالات جديدة.

والمشكلة التي تواجه الثقافة العربية مع بداية القرن الحادي والعشرين تنحصر في مدى إمكان الجمع بين السير في عملية العولمة التي قد تهدد الهوية الثقافية العربية عن طريق هيمنة الثقافات الغربية، والانفتاح على العالم وتقبل التنوع الثقافي وتطويعه لصالح مقومات الثقافة الوطنية والقومية بحيث يكون ذلك الانفتاح عامل قوة وليس مصدر تهديد. وتحقيق هذه المعادلة يتطلب أن يؤخذ في الاعتبار عدد من الأمور المهمة التي تتمثل في: (أ) ضرورة نبذ فكرة الغزو الثقافي وإبعادها عن الأذهان حتى لا يؤدي التخوف من الثقافات الأخرى إلى التقوقع الثقافي والانغلاق ثقافياً على الذات مما يضعف من فاعلية الثقافة العربية. (ب) الانفتاح على كل ثقافات العالم بما في ذلك ثقافات العالم الثالث والأخذ منها بدلاً من الاكتفاء بالتأثر بثقافات العالم الغربي وحده، وهذا من شأنه الحد من هيمنة الثقافة الغربية والأمريكية بالذات. (ج) الاهتمام بالتراث العربي والإسلامي والعمل على إحيائه بقصد دراسته وتعرُّف المبادئ والعناصر الثقافية التي يتضمنها، واستلهام ذلك التراث في إنتاج إبداعات ثقافية جديدة تتلاءم مع متطلبات العصر الحديث ومع الواقع الحالي، ويخاطب الأجيال الجديدة بلغة العصر ومفاهيمها. (د) إخضاع الثقافة الغربية ذاتها للدراسة الناقدة وللفحص والتحليل من موقف نقدي

وموضوعي ومن وجهة النظر العربية وعلى ضوء القيم وأنماط السلوك وأساليب الحياة وأنساق الفكر العربية، وذلك للتعرف إلى الجوانب الإيجابية والسلبية في ثقافات الغرب والإفادة من ذلك في الارتقاء بالثقافة العربية ذاتها والخروج من المجال الإقليمي إلى المجال الفسيح.

عبدالله محمد الشيخ*

إن الأمم التي تسعى جاهدة لأن تكون في مقدمة الركب هي التي تتعلم وتعمل، ومع العلم والعمل يكون التخطيط، فلا مستقبل لمن لا يعمل ولا حياة للخامل الكسول، بل إن أساس الحياة الناجحة هو التخطيط المبني على علم وعمل، ولهذا يقول الحق تبارك وتعالى: **﴿أفمن يمشي مكباً على وجهه أهدى أمن يمشي سوياً على صراط مستقيم﴾** (الملك/22).

إن العمل يعني وبوضوح التغير نحو الأفضل، والإنسان العامل صاحب إرادة وعزيمة، ولهذا استنكر القرآن الكريم مساواة الذين يعملون والذين لا يعملون. بل لا نبالغ إذا قلنا إن قيم العمل والجد والمثابرة والعطاء وهي قيم زرعها في نفوسنا هذا الدين العظيم قد بثت الروح في جسد الأمة فأصبحت مركز إشعاع حضاري للعالم أجمع، وأصبحت الأمة قبلة لطلاب العلم والبحث العلمي في جميع أنحاء المعمورة لكي يعودوا إلى أوطانهم وقد تحصلوا من العلوم المختلفة على يد العلماء، فكان لهذه الأمة الفضل الأكبر في زرع بذور الحضارة حتى حصدها العالم أجمع خيراً ونوراً في زمن كانت أوروبا تعيش في ظلام دامس. ولعل الناظر والمراقب لأحوال الأمة في وقتنا الحاضر يصاب بصدمة من هول ما في هذه الأمة من تمزق وضياع ومن تفسخ وهوان، ومن تفرق وتشتت ومن تطاحن وتقاتل ومن تخاصم وتقاطع، مما أدى ذلك كله إلى الهاوية، فأصبحت الأمة في الحضيض بعدما كانت في القمة وأصبحت تابعة بعد ما كانت متبوعة وأصبحت مقلدة بعد ما كانت مبتكرة ومبدعة وأصبحت لا هدف لها ولا هوية واضحة بعد أن كانت ذات رسالة خالدة وهدف سام واضح وذات هوية إيمانية ربانية، فتكالبت عليها الأمم ومزقتها شر ممزق، ومزقنا أنفسنا من الداخل بصورة يدمي لها القلب والفؤاد، وأصبحنا نواجه تحديات خطرة تمس كياننا وتعترض وجودنا وتستهدف حياتنا وعقيدتنا، وتقضي على البقية الباقية لدينا من قيم. إن أمتنا

* أستاذ بقسم المناهج، كلية التربية، عميد كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت، عميد كلية التربية (سابقاً)، رئيس تحرير المجلة التربوية (سابقاً).

لديها الإمكانات الكبيرة المعينة لها على تخطي العراقيل والموانع والحواجز والمعوقات، وإن النفوس مهيأة – بعد سنوات وعقود من الظلام – أن تسلح بسلاح العلم والمعرفة من جهة وسلاح العمل المثمر المبرمج والمخطط له من جهة أخرى لكي تنهض الأمة من الهزيمة النفسية الداخلية والمادية الخارجية. ولكي يتحرر الإنسان العربي من رواسب الجاهلية المعاصرة ويكون عنصر بناء بما يحمله من قيم كما كان أسلافه السابقون، وأداة تغير نحو واقع أفضل وفق منهج واضح راسخ **﴿كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر﴾** (آل عمران/ 110). ولكي يكون المواطن الكويتي تحديداً إنساناً صالحاً في نفسه وذاته ومصلحاً لبيئته ومجتمعه بكل تبصر وعقلانية فلابد من العمل على إيجاد الحلول الناجعة لمشكلات المسيرة التنموية للبلاد.

إن الغاية التي ينبغي أن نتوخاها هي أن يكون المواطن الكويتي وسيلة إصلاح وبناء وأن يشعر أنه عنصر مهم في عملية الإصلاح الوطني، ذلك أن أي تقصير في فهم المواطن لدوره الريادي الإصلاحي يفوت على المجتمع تحقيق غاياته وطموحاته، فالهدف هو عمارة الفكر والحياة لدى هذا المواطن وجعله قوة متحركة وطاقة مبدعة منتجة، ليست مستهلكة ولا منعزلة، ولا شك في أن الزمن يمر بنا سريعاً، والمتغيرات العالمية تعصف بنا، ورياح التغيير على الأبواب، ولذا فإن أي تساهل في تهيئة المواطن لمواجهة تلك التحديات المختلفة هو تساهل في حق المواطن الذي قد يتعرض لهزات وتناقضات وصراعات متضاربة، لذلك وجب علينا أن نخفف – ما وسعنا الأمر – من سلبيات تلك الهزات والمتناقضات والصراعات بأن نساعد الوطن والمواطن على تحديد مساره واستشراف مستقبله، وتخطيط توجهه من خلال:

1 – الابتعاد عن كل ما يبعده عن قيمه وأخلاقه وعاداته الحميدة، وتشجيعه على أن يرد موارد الإيمان والتقرب إلى الله سبحانه وتعالى بالطاعات.

2 – الابتعاد عن التطرف في الرأي والفكر والنقاش، والميل إلى الاعتدال والطرح والتوسط في الحوار، وتقبل الرأي والبحث عن الحكمة التي هي ضالة كل مؤمن.

3 – ترك التقليد والجمود إلى رحابة الإبداع والفكر والتفكير، ولا شك في أن هناك تحديات تواجه التربية، وهي أداة الإصلاح المنشد، وهي معوقات للمسيرة التنموية التربوية، وإذا كنا نتطلع إلى أن تكون لنا مكانة بين الأمم وأن تكون لنا كلمة مسموعة وحضور متميز فعلينا مواجهة تلك التحديات بأسلوب يجعلنا نتفوق عليها، ومنها:

أ – التحدي الحضاري:

يتعرض العالم العربي والإسلامي لحملة واسعة النطاق تهدد كيانه ووجوده وفكره وثقافته، تعمل على تحجيم قدرته والحيلولة دون انطلاقته خوفاً من أن ينهض المارد العربي الإسلامي الضائع من غفوته فيعيد لهذه الأمة مجدها وعزتها المفقودة، فلقد برزت وظهرت على ساحة التطبيع مفاهيم جديدة وقيم دخيلة، فبعد أن كان اليهود والصهاينة هم الأعداء أصبحوا أبناء العمومة وانهارت كل الحواجز النفسية والمادية وميراث العداوة.

ب – التحدي الاجتماعي:

انتشار المخدرات بشكل لافت للنظر، وتدهور العلاقات الاجتماعية الأسرية، يضاف إلى ذلك ما نراه من ترسيخ لأساليب التفرقة العرقية بين أبناء الوطن الواحد، مما يهدد كيان الوطن ويشعل فتيل الفتنة بين الصفوف ويمزق نسيج الوحدة الوطنية.

ج – التحدي الاقتصادي:

أصبح الفقر يشكل عائقاً أمام المواطن للنهوض والتطور، فهو أحد أسباب الأمية والجهل والمرض والتبعية، ويثقل كاهلها قرض دولي لتسديد التزامات ما بعد التحرير، ويزيد من حدة المشكلة الاقتصادية تدهور أسعار النفط مما يعني انخفاض العائد المادي للبلاد، أضف إلى ذلك عدم التطبيق الفعلي والعملي لمهام ترشيد الاستهلاك، والسعي نحو الإتقان على جميع المستويات.

د – التحدي السياسي:

أصبحنا أمة ممزقة، واهتماماتنا متضاربة، والبأس بيننا شديد، نسير نحو الهاوية بوصفنا أمة عربية يفترض أن تكون واحدة، والشعوب مشغولة بلقمة العيش، ليس لها أي اهتمام بمجريات الأمور، وها هو التطبيع مع إسرائيل على الأبواب دون أن يكون للشعب كلمة أو رأي، أما على المستوى المحلي فحدث ولا حرج عما يحدث من صراعات تكاد تشل عجلة الحياة السياسية وتجعلنا في دوامة من الجدل السياسي العقيم الذي غطى على روح العطاء التي تميز بها المواطن ولاسيما في أثناء فترة الاحتلال البغيض.

هـ – التحدي الفكري:

لقد تعرضنا إلى غزو ثقافي، وإلى انفتاح كانت ثمرته الانبهار وليس الانتقاء الذكي من الحضارات الأخرى، فاقتبسنا ما يصلح وما لا يصلح.

هذه التحديات تؤثر تأثيراً واضحاً في السمة العامة الحالية للشخصية العربية والكويتية تحديداً فتجعلها رهينة لها، فإذا أردنا النهوض وتطلعنا إلى الإصلاح وسعينا إلى اللحاق بركب الحضارة فعلينا أن نبدأ بالتربية، وعلينا أن نضع الوسائل الممكنة والمتاحة والمعقولة والواقعية لمواجهة تلك التحديات وتخطي العقبات وتجاوز المعوقات في مسيرتنا التربوية التنموية حتى نبني مواطناً مؤمناً بقيمه وواقعه، يعتمد عليه لكي يكون الزاد الأساسي للعملية التربوية التنموية وحتى يكون جندياً حامياً لصرح الأمة الذي تكاد تلك التحديات أن تنتهكه.

نسيمة راشد الغيث*

إن سير الزمن أمر طبيعي، بمعنى أنه متوقع حسب عاداتنا العقلية، وعلى رأس المراحل الزمنية، أو عند فواصل الأحداث تكون وقفة للتساؤل عن الاحتمالات، وهي في هذا الموقف صعبة جداً، لأكثر من سبب: أوّلها أننا نحكم على المستقبل بتراكم خبرة الماضي، ونقيس إليها، مع أن «أسرار» المستقبل ومفاجآته قد تباعد جداً بين ما نثير الآن من أفكار، وما سيكون شاغل الناس مستقبلاً، كما أن المطلوب هنا ليس نبوءة عن طقس الأسبوع المقبل (وهي عادة تصيب وتخطئ حتى على هذا المدى المحدود)، إنه حديث عن قرن ابتدأ الآن، وفي يديه من النُّذُر أكثر مما فيه من البشائر!!

إنني أرجح أن السائل يتوقع أن يكون الجواب عن الثقافة عامة، (فهذا مجالي) أو الأدب العربي (فهو تخصصي) ولكن: هل يستطيع هو، أو أنا، أن نتجاهل ما يجري في العالم منذ رأينا (على الهواء مباشرة) البرجين التوأم يهويان فيزلزلان العالم، وما ترتب على هذا من هجمة ضارية على بلد إسلامي لا نعجب بتجربته ولا نتمنى تعميمها، ولكننا – بدافع العقيدة والتاريخ – لا يمكن أن نحمل له الكراهية أو نتمنى له السوء؟!

ثم ماذا يحمل الغد من أسرار حركة التدمير؟ لقد ترددت أسماء جميع الأقطار العربية والإسلامية في مجالَيْ النفي والإثبات، وهكذا لا نستطيع أن نتوقع لأنفسنا وضعاً محدداً نطمئن إليه، حتى في حال التسليم بأن قضية النصر أو الهزيمة محسومة لصالح أحد طرفي النزاع!!

هل تراني ذهبت بعيداً عن مطلب الثقافة (مجالي) والأدب العربي (تخصصي)؟ فتكلمت فيما لا يعنيني، أو على الأقل لا أملك فيه رأياً متميزاً؟ قد

---

* أستاذ مساعد الأدب العربي والنقد، قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الكويت، رئيسة تحرير حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية.

يكون هذا صحيحاً، ولكن هذه «الأوضاع» تفرض نفسها – لا محالة – على قضية الثقافة، والأدب. وكما أعرف – وقد أسهمت في هذا بدرجة ما – فإن مؤتمرات عربية/ عالمية راحت تبحث في أثر العولمة في الفكر الأدبي والنقدي العربي، وفي هذا تسليم (أو استسلام في رأي بعض الرافضين للعولمة) بأن البوتقة العالمية مقبلة على مرحلة استحالة العزلة، استحالة الانفراد، استحالة الخصوصية، وهذا شيء مرعب، وليست له سابقة. عندما كان البحر المتوسط بحيرة رومانية، فرض الرومان سلطتهم الحربية، وكذلك فعل العرب عندما سيطروا على المساحة ذاتها، تقريباً، ولكن الثقافة ظلت تعبر عن خصوصيتها، كان هذا ضد رغبة القوة المتسلطة حضارياً، ولكن – من الناحية العملية – لم يكن في استطاعتها أن تفرض نمطها. الآن.. القوة المتسلطة تتخذ من تدابير قوانين التجارة العالمية ما تظن أنها به تستطيع أن تضع «علامتها» المميزة على العصر في كل بقاع العالم، ولن تكون الثقافة – مهما حاولت – خارج العصر أو بمنأى عن العالم!!

ما الذي يبقى في أيدينا؟

ما الذي نستطيع أن نفعله؟

سأحاول استعارة تصور من علماء الاقتصاد العالميين. لقد رأوا أن هناك محاولة هيمنة اقتصادية من الدول الصناعية الكبرى (الثماني) ولكن هذه الهيمنة برغم رغبتها الكاسحة في الاستيلاء على العالم بكامله، فإنها لم تستطع أن تقتحم التكتلات الاقتصادية الإقليمية الأخرى، (مثل مجموعة دول الآسيان) فكان لا بد أن تنسّق معها، «وتتنازل» لها، وتوازن بين المصالح المشتركة. اختفت هذه الرغبة في التحفظ حين كان أي قطر عربي هو الطرف الآخر في الحوار!! لماذا؟ لسبب بديهي (– أو بَدَهيّ – إذا شئت) وهو أن العرب ليسوا «كتلة»، ليسوا مجموعة متكاملة، أو تتحدث بصوت واحد، أو يعطي بعضها بعضاً حق الأفضلية، بل على العكس: تجارة الأقطار العربية – فيما بينها – لم تجاوز، وأحياناً لا تصل 10% (نعم عشرة من المائة) من إنتاجها، أما التسعون ففي (بطن) تلك الدول الصناعية القوية (الغربية) تلقائياً، ومن دون معاهدات ولا هيمنات!! وهكذا لم تجد تلك الدول الساعية للهيمنة علينا اقتصادياً ما يحملها على وضعنا في حسبانها، والنظر إلينا بوصفنا قوة مؤثرة يجب أن يحسبوا حسابها. هذا على الرغم من أننا قوة إنتاج لا يستهان بها في كثير من المجالات من القطن إلى النفط، والفوسفات، والصمغ، والملح، والفواكه... إلخ.

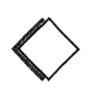
ما الذي يعنيه هذا بالنسبة للثقافة؟ وبالنسبة للأدب؟

أذكركم بأن عندنا خطة ثقافية موحدة، خططت لها الجامعة العربية، وأشرف عليها وزيرنا المثقف الأستاذ عبدالعزيز حسين، وطبعت في الكويت، في عدد من المجلدات الأنيقة، وأخذت موقعاً على رفوف مكتباتنا دون أن يتحوّل شيء مما بها إلى عمل.. هل تصلح (بداية) نواجه بها (بداية) قرن جديد؟

وهل نستطيع أن نعيد النظر في فلسفة التربية في مدارسنا، لنقيس النتائج التي يصل إليها من نودع عقولهم أقوالنا وأفكارنا، ونرى إلى أي مدى تتناسب هذه الأقوال والأفكار مع مطالب المستقبل؟

إن ما جرى في الحادي عشر من سبتمبر في نيويورك يفرض نفسه على مشاعري وأفكاري مرة أخرى، فعندما قلنا للأمريكان: ألم تسألوا أنفسكم لماذا يكرهكم العرب؟ ردّ قائلهم: وهل سألتم أنفسكم عن طبيعة المحتوى الثقافي الذي يُرسّب في عقولكم كل هذه الكراهية للمستقبل؟

إنني لا أصدق هذا الكلام بحرفية دلالته، ومع هذا أجد في طرح السؤال تحدياً حضارياً لنا، لا بد أن نضعه تحت الضوء، ونفكر فيه، بوصفنا أفراداً، وقطاعات، ومؤتمرات ثقافية، وسياسية، وقرارات تنفيذية وليست للحفظ والذكرى لأنها في جوهر واقعنا المستقبلي: نكون أو لا نكون؟!



مراجعات الكتب

أنثروبولوجيا

الديوانية الكويتية: دورها الاجتماعي والسياسي

تأليف: يعقوب يوسف الكندري
الناشر: مطابع دار البلاغ، الكويت، 2002.
مراجعة: محمد حسين يوسف*

نبض المجتمع المدني في الكويت حي. وأحد تنظيماته الموغل في القدم هو الديوانية، والتي هي في الأساس ملتقى للرجال لقضاء الأمسيات. والديوانية هي امتداد لمسكن العائلة، ومن ثم فقد اكتسبت حرمة كحرمة المساكن. ولما كانت الديوانية ملتقى لأفراد المجتمع، حيث ينعقد هذا اللقاء بشكل يومي في معظم الأحيان، فمن الطبيعي والحال كذلك أن أصبحت الديوانية وبمرور الوقت تؤدي دوراً يتجاوز كثيراً دورها بوصفها مكاناً للترفيه أو للتفاعل الاجتماعي. فقد أصبح هذا التجمع اليومي مجالاً للفعل السياسي ومنبراً للتداول في الأمور الاقتصادية وتربة خصبة لإطلاق الشائعات ونقل الأخبار. إذن غدت الديوانية واحدة من المراكز الشعبية التلقائية والعفوية للاهتمام «بالشأن العام».

وما تؤديه الديوانية من أدوار في المجتمع الكويتي هو موضوع كتاب الدكتور يعقوب يوسف الكندري الذي يقع في 310 صفحات من القطع المتوسط وينقسم إلى خمسة عشر فصلاً. والكتاب عبارة عن دراسة قام بها الباحث لنيل شهادة الماجستير من جامعة أوهايو في العام 1995، ثم ارتأى أن يترجمها إلى العربية تعميماً للفائدة.

والدراسة أساساً دراسة ميدانية حاول فيها الباحث استقصاء دور الديوانية في

* قسم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

«عيون المبحوثين»، أي كما يراه أفراد المجتمع من خلال استبيان قدم لعينة عشوائية عددها 350 كويتياً. فضلاً عن إجراء مقابلات بأسئلة مفتوحة مع 15 شخصاً (الفصل الثاني). غير أنه لم يكتف بذلك، بل وضع لدراسته مدخلاً تاريخياً اعتمد فيه على ما كتب حول هذا التنظيم غير الرسمي عبر تطوره الطويل. واتخذ الباحث من النظرية البنائية الوظيفية منطلقاً لتحليل دور الديوانية الإيجابي في تدعيم النسق الاجتماعي العام (المجتمع) دون إغفال لما سماه روبرت ميرتون بالخلل الوظيفي dysfunction أي – في حالة الديوانية – تلك الجوانب الهدامة لها والمتمثلة في استغلال الديوانية لأغراض سيئة (الفصل الأول).

أما الديوانية من حيث التعريف والامتداد التاريخي فهما حديث الفصلين الثالث والرابع، حيث يعد لفظ «الديوان» مصطلحاً فارسياً استعاره المسلمون وأطلقوه على دواوين كثيرة مثل ديوان المظالم مثلاً. أما أول ديوانية في تاريخ المجتمع الكويتي فكانت ديوانية حاكم الكويت الأول صباح بن جابر الذي حكم في سنة 1756. وكانت الديوانية قديماً مقتصرة على طبقة التجار وأعيان البلد، إذ لم يكن يقوى على تحمل نفقات الصرف على الديوانية إلا كبار القوم وأعيانهم، والشواهد على تلك الديوانيات ما زالت قائمة على ساحل الخليج في مدينة الكويت.

وليت المؤلف قدم الفصل السادس ووضعه موضع الفصل الخامس، حيث سيكون الترتيب منطقياً أكثر ومنسجماً مع التسلسل التاريخي وهذا ما سنفعله. فهذا الفصل (السادس) يتناول المؤلف فيه دور الديوانية في الكويت القديمة، حيث قامت بدور سياسي تمثل في مشاورات إنشاء مجلس الشورى عام 1921 ومجلس 1938 وغيرهما، ودور اجتماعي، حيث إن مقر المستشفى الأمريكاني في بدايته عام 1913 كان في إحداهما، وإن أحد المحسنين فتح ديوانيته في سنوات المجاعة 1868– 1871 لإغاثة الملهوفين وتقديم العون للمحتاجين، فضلاً عن النشاطات الاجتماعية كعقد القران والتشاور واللقاء وما إلى ذلك.

هل بقيت الديوانية على حالها ولم يصبها التغير والتبدل، تساؤل يجيب عنه المؤلف في فصله السادس فيحدثنا عن أن الديوانية أخذت تنقسم إلى أشكال مختلفة مثل: ديوانيات التجمعات السياسية، وديوانيات نواب مجلس الأمة والوزراء السابقين والشيوخ، وديوانيات للشباب وأخرى لكبار السن والمنتمين إلى عائلة واحدة والحرفيين والهواة. ثم إن الديوانية أصبحت أكثر انتشاراً، وكنت أتمنى في هذه النقطة أن يستعين بالأرقام فيبين لنا عدد الديوانيات التقريبية في الكويت.

ولا يمكن أن تمر فترة الاحتلال السوداء عام 1990 إلا ويكون للديوانية حضور ومواصلة لدورها التاريخي. فقد أصبحت منطلقاً للمقاومة: المدنية والمسلحة، وتجمعاً للمؤازرة والدعوة للصمود وعدم ترك البلد والمرابطة فيها ومكاناً لتوزيع الإعانات، وفي أحيان كثيرة لعلاج جرحى المقاومة وتوزيع الأدوية على المحتاجين وتبادل الأخبار وغيرها.

ويخصص الباحث الفصول الخمسة التالية (من التاسع إلى الرابع عشر) لبيان أدوار الديوانية الإيجابية من واقع تحليله لأجوبة الاستبيان الذي قام بتوزيعه. وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية:

أولاً: فيما يخص أهمية الديوانية فيلاحظ أن نسبة 76,42% من العينة باختلاف الفئات العمرية توافق على أن الديوانية تُعد مكاناً لا يمكن الاستغناء أو التخلي عنه في مقابل نسبة 15,95% ترى أنه يمكن الاستغناء عن الديوانية.

ثانياً: بالنسبة لدور الديوانية السياسي فقد رأى 92,96% من أفراد العينة أن بإمكانهم التعبير الحر والصريح عن آرائهم، و85,72% التعبير الحر حتى بوجود المسئولين (الرسميين) عن الموضوع المثار. ويرى 71,76% من العينة أن هناك بعض الديوانيات لها بعض التوجهات الفكرية والمبادئ التي تحاول أن تنشرها بين الناس ويوافق نحو 41,3% بشدة على أن نجاح المرشح إلى مجلس الأمة يعتمد على تردده على الديوانيات.

ثالثاً: ذهب 89,7% على تأكيد دور الديوانية الإعلامي، إذ يوافقون بشدة على أنهم قد سمعوا أخباراً من الديوانية لم يسمعوها في مكان آخر، ومثل هذه النسبة تقريباً (85,71%) ترى أن الديوانية تعرض بعضاً من الأمور التي لا تستطيع أن تعرضها وسائل الإعلام الأخرى.

رابعاً: أما دورها التربوي والتثقيفي فيعتقد 67,11% من أفراد العينة أن الديوانية مكان مناسب لعقد المحاضرات والندوات.

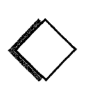
خامساً: بخصوص التماسك الاجتماعي فقد أظهرت النتائج أن 80% من العينة يؤكدون على أن علاقاتهم بأصدقائهم المرتادين للديوانية تعد العلاقات الأقوى بالنسبة لهم. وأنهم إذا تعرضوا لضائقة مالية فسيجدون من يمد لهم يد العون من هؤلاء (68,44%).

خلص المؤلف من بيان الأدوار الإيجابية وها هو ينتقل في فصله الرابع عشر

إلى ما يسميه «بالدور العكسي» للديوانية، أي ما تؤديه الديوانية من دور سلبي. وهنا لا يعتمد الباحث على إجابات الاستبيان بل ينتقل إلى أسلوب المقابلة، وهي نقلة كان لا بد أن يوضحها الباحث بصورة جلية. فقد لاحظ الباحث من خلال مقابلته مع عشرة أشخاص من مرتادي الديوانيات أن هناك سلوكيات غير حميدة قد تحدث في ديوانيات قليلة مثل تعاطي الخمور والمخدرات وتوزيعها أو نشر الإشاعات، فضلاً عن ضياع الوقت وما يفضي إليه ذلك من غياب رب الأسرة عن شؤون بيته وعائلته، أو قلة التحصيل الدراسي بالنسبة للشباب الذين يقضون ساعات طويلة في أحاديث تبعدهم عن المذاكرة.

أخيراً وعلى عادة الباحثين الميدانيين يطرح المؤلف مجموعة من التوصيات ويربط دور الديوانية بما ذهب إليه روبرت ميرتون بالوظائف الظاهرة والوظائف المستترة للتنظيم، مبيناً أن الديوانية بوصفها تنظيماً اجتماعياً لها وظائف ظاهرة (اجتماعية أساساً). ولكن قد تصبح لها وظائف أخرى غير مقصودة، وهي الوظائف السياسية وغيرها، وهذه تسمى الوظائف المستترة.

لا شك في أن دراسة الدكتور يعقوب الكندري تعد إضافة نافعة في فهم الديوانية بوصفها تنظيماً اجتماعياً غير رسمي تمثل إحدى ركائز المجتمع المدني في الكويت.



اجتماع

أهمية الثقافة: كيف تُشكل القيم التقدم الإنساني؟

Culture Matters: How Values Shape Human Progress?

تأليف: لورانس هاريسون Lawrence Harrison
صمويل هنتنجتن Samuel Huntington
الناشر: Basic Books، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، مايو 2000.
مراجعة: حسين محمد فهيم*

ماهية الكتاب ومحتواه

صدر هذا الكتاب في مايو عام 2000 متضمناً الأعمال التي تم تقديمها ومناقشتها في مؤتمر عن القيم الثقافية والتقدم الإنساني. وقد قام بتنظيم هذا المؤتمر «الأكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم» بمدينة كامبريدج، بولاية ماساتشوستس الأمريكية. وقد كان لهذا المؤتمر والأوراق المقدمة به والمناقشات التي دارت حول موضوعه صدى أكاديمي وإعلامي كبير لا لأهمية الموضوع فحسب، وإنما لاشتراك لفيف متعدد الجنسيات من كبار المفكرين والباحثين المتخصصين في العلوم الاجتماعية والإنسانيات. هذا إلى جانب إسهام نخبة من الكتّاب المرموقين في مجال إدارة الأعمال ورسم السياسات الاجتماعية. كان من بين الشخصيات المعروفة مثلاً فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama مؤلف كتاب «نهاية التاريخ» الذي نال شهرة كبيرة ونقداً لا يزال مستمراً، وتو يمنج Tu Weiming أستاذ التاريخ والفلسفة بجامعة هارفارد. نذكر أيضاً باربرا كروسويت Barbara Crosswette الصحفية المتخصصة في شئون الأمم المتحدة للتنمية، وريتشارد شويدار Richard Shewder أستاذ الأنثروبولوجيا المعروف في جامعة شيكاغو الأمريكية.

---

* أستاذ الأنثروبولوجيا الثقافية بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

يحتوي هذا الكتاب على 348 صفحة متضمناً اثنين وعشرين فصلاً مدرجة تحت سبعة موضوعات رئيسة على النحو التالي: 1 – الثقافة والتنمية الاقتصادية، 2 – الثقافة والتنمية السياسية، 3 – الحوار الأنثروبولوجي، 4 – الثقافة والنوع (الذكور والإناث)، 5 – الثقافة والأقليات، 6 – محنة آسيا، 7 – حوافز التغيير. وإلى جانب هذه الفصول قدم المحرران في بداية الكتاب وجهة نظرهما حول موضوع الكتاب ومنطلقه النظري والعملي، كما حرصا على تضمين فصول الكتاب المناقشات والتعقيبات التي دارت حول كل فصل. إضافة إلى ذلك وضع المحرران في نهاية الكتاب الإحالات والمراجع الخاصة بكل فصل، وكذلك وضعا فهرساً بالموضوعات والأعلام.

وعن محرري الكتاب نذكر أن صمويل هنتينجتن معروف ومن دون شك لدى المطلعين على المستجدات في الفكر العالمي، وربما يكون قد تسنى لهم الاطلاع على كتابه «صدام الحضارات» الذي لا يزال يثير كثيراً من التعليقات والتحليلات النقدية في دوائر الفكر الغربية والعربية على حد سواء (صدرت ترجمة عربية للكتاب في سلسلة إصدارات مجلة سطور القاهرية، 1999). أما المحرر الثاني فهو لورانس هاريسن الخبير بأكاديمية جامعة هارفارد للشئون الدولية، وهو معروف بغزارة كتاباته وأحدثها كتاب بعنوان Who Prospers? (من الذي يزدهر اقتصاديا؟).

قضية الكتاب المحورية

مع بداية ألفية وقرن جديدين لا يزال العالم منقسماً بين أقلية ثرية – أو على الأقل ميسورة الحال – وأكثرية فقيرة أو معدمة أحياناً، ولا يزال هذا العالم منقسماً أيضاً بين شعوب حرة وأخرى مقهورة. ليس هذا فحسب، فالملاحظ أنه حتى في بعض الدول التي تتفاخر بنظمها الديمقراطية والاقتصادية توجد فجوة كبيرة في فرص الكسب ونوعية الحياة بين الصفوة الثرية والعامة الكادحة، ناهيك عن الصور المتعددة للاضطهاد العنصري الذي تلقاه الأقليات أو يتعرض له الملونون من البشر داخل مجتمعات هذه الدول.

من هذا المنطلق يتناول الكتاب قضية التقدم والتخلف بين الشعوب، ويطرح سؤالاً رئيساً وهو: لماذا ينجح بعض الشعوب في تحقيق التقدم والازدهار في حين تظل الشعوب الأخرى متخلفة وعاجزة عن اللحاق بالركب التقدمي؟

وفي محاولة للإجابة عن هذا السؤال اتفق المشاركون في المؤتمر المشار إليه سابقاً على تأكيد أهمية الدور الذي تؤديه ثقافات الشعوب في السعي الحثيث

والإيقاع السريع نحو التقدم أو السير المتعثر والبطئ في طريق التنمية، بل إلى حد الرغبة أحياناً في تدعيم حالة التخلف وإجهاض الدعوة إلى التقدم. ومع التأكيد على دور الثقافة المهم جداً في مسار التقدم أو التخلف، فإن هناك من دون شك عوامل أخرى متداخلة يتصل بعضها غالباً بالجغرافيا (الموقع الجغرافي والموارد الطبيعية مثلاً) وبالتاريخ أيضاً (الاحتلال الأجنبي، والحروب، والثورات الأيديولوجية مثلاً). وعلى الرغم من تأكيد محور أهمية الثقافة ودلالتها في تفسير ظاهرة التقدم مقابل التخلف لدى شعوب العالم المعاصر، فإن ذلك لا يعني مطلقاً إلغاء قيمة نظريات الاستعمار والتبعية والعنصرية التي قد تجد صدى وقبولاً لدى بعض الباحثين لتشخيص التخلف وتفسيره عند بعض الشعوب. ومع ذلك يطرح هذا الكتاب فكرة أنه لكي نفهم عالم اليوم فهماً جيداً ومن منطلق الثوابت لا المتغيرات، فلا بد لنا أن ننطلق من مفهوم «الثقافة» ولكن ليس من حيث مضمونه الإثنوجرافي الواسع الذي يحتوي على كل شيء ينتجه الإنسان لينظم به حياته وإنما يكون مدخلنا الرئيس مرتكزاً إلى القيم الثقافية للشعوب ونظرتهم الإجمالية إلى الحياة وبخاصة النظرة إلى الذات وإلى الآخر، وما قد يكون لهذه القيم وتلك النظرة من تأثيرات إيجابية أو سلبية تجاه فكرة التقدم والسعي لتحقيقه.

هذا ويُرد اقتصار هذا المدخل الثقافي على القيم في معالجة موضوع التقدم والتخلف، وليس الأخذ بالمفهوم الموسع للثقافة الذي يستخدمه الأنثروبولوجيون، إلى وجهة نظر محرري الكتاب بأن «كل شيء لا يفسر شيئاً». هذا وتستند أيضاً فكرة دراسة قيم ثقافات الشعوب إلى فرض أن تحقيق الرخاء الاقتصادي والديمقراطية السياسية والعدالة الاجتماعية لا يتم إلا بامتلاك الشعوب للقيم الثقافية التي تعمل إيجابياً على ترسيخ هذه المفاهيم وتحويلها إلى سياسات وسلوكيات فعلية. ففي عالم اليوم الذي يشكله (بل يحكمه في حقيقة الأمر) الاقتصاد والتقانة فإن تفسير التباين الحضاري من ناحية مستويات التقدم أو التخلف بين الشعوب يعزى أساساً إلى الثقافة عامة وما يتضمنه خاصة من قيم وسياسات تعليمية واتجاهات تربوية في الأسرة والمجتمع على حد سواء.

وإذا كان الأمر كذلك فإن السؤال لا يزال في رأي دانيال مانجيل Danial Manguelle (رئيس جمعية الدراسات الأفريقية في الكاميرون): ما تلك القيم والسياسات التي يتعين على البلاد النامية تبنيها لكي تصبح متقدمة؟ وهذا فعلاً ما حاول معظم فصول الكتاب معالجته. وفي هذا السياق يؤكد لورانس هاريسون أحد

محرري الكتاب أن الهدف ليس تشويه سمعة أي دولة أو الإساءة إلى أي شعب، وإنما تقديم فهم أكثر واقعية يُوضح لنا أسباب تفوق بعض المجتمعات الإنسانية على غيرها لا في المجال الاقتصادي فحسب وإنما في نظم الحكم والعدالة الاجتماعية. وبهذا الفهم تستطيع الدول الراغبة في التقدم أن تُعدل من نُظم قيمها الثقافية وأن تُغير من مواقفها التقليدية تجاه شئون الحياة وإدارة المجتمع.

المدخل الثقافي المقترح

يتبنى الكاتب مقولة مفادها إن ثقافة أي شعب وارتباطها بإعاقة التنمية أو بدفعها إلى الأمام يجب أن تُدرس بعناية وفق إطار نظري ومنهجي جديد مخالف لما كان مُتبعاً من قبل. فلقد سبق خلال العقود الثلاثة الماضية دراسة تأثيرات الثقافة في عمليات التنمية إيجابياً أو سلبياً، إلا أنه لم يتبلور بعد الإطار النظري المتكامل والمنهج الأكثر تحديداً لنصل بهما إلى فهم أفضل وتفسير أكثر واقعية لرسم سياسات فاعلة تتحقق معها أهداف التنمية عامة والارتقاء بنوعية الحياة خاصة.

ولكي نجيب عن السؤال الذي شكل المحور الرئيس للكتاب وهو: كيف تؤدي ثقافة أي شعب دوراً مهماً في تقدمه أو تخلفه، لا بد لنا من أن نركز مدخلنا الثقافي الجديد على القيم، والمعتقدات السائدة، والتوجهات السلوكية، والتصورات الباطنة، ومواقف السلطة والأفراد تجاه قضايا الحياة الإنسانية. إن هذه العناصر كلها أو بعضها تكشف لنا من دون شك عن حوافز التقدم أو عوائقه، بقدر أكثر وضوحاً وتحديداً فيما لو استخدمنا مدخلاً ثقافياً مُوسعاً أو فضفاضاً، أو اقتصرنا على رد التخلف إلى النظريات الخاصة بالاستعمار الخارجي والاعتماد على الآخر.

لقد أخفقت الحكومات، ومعها الدارسون والمخططون وصناع القرار والمؤسسات الدولية المانحة على حد سواء في تقدير قوة دور ثقافة الشعوب وبخاصة فيما تتضمنه من قيم في تدمير جهودهم التنموية أو في إمكان العمل على تعزيزها. إن التعامل مع الثقافة بصفة عامة ومجموعة القيم بصفة خاصة وسبر أغوارهما وتفهم كيانهما المترابط وعناصرهما المتداخلة أمر صعب للغاية لما يكتنفه من عواطف ورؤى سياسية متعددة، ناهيك بصعوبة الوقوف على شبكة التداخلات أو التعارضات بين السياسات والنظم الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لذلك يبرز الكتاب أهمية ضرورة وضع برنامج بحثي أكاديمي تطبيقي شمولي. ويتعين على هذا البحث الأخذ في الاعتبار أن تغيير القيم والاتجاهات أو تعديلها (value and attitude

change) أمر جوهري لا بد من تضمينه سياسات التنمية وتفعيلها في البلاد النامية. وتشكل هذه الدراسة المقترحة ضرورة مُلحة في الوقت الحاضر، ويجب أن تتضمن ستة عناصر أو موضوعات دراسية رئيسة على النحو التالي:

1 – التعرف إلى ماهية القيم والاتجاهات التي تحفز التقدم وتلك التي تعوقه، 2 – طبيعة العلاقة بين الثقافة والبيئة والتنمية، 3 – العلاقات القائمة بين القيم والاتجاهات، والسياسات والنظم المجتمعية، 4 – وسائل تلقين القيم وغرسها والاتجاهات والمؤسسات المنوط بها ذلك، 5 – تطوير وسائل قياس الاتجاهات وقيم الثبات والتغيير، 6 – التعرف إلى الإمكانات المجتمعية المشجعة لإحداث التغيير الثقافي.

إن هذا الجانب الأكاديمي للبحث سيكون له من دون شك جانب تطبيقي من حيث وضع استراتيجية فاعلة تهدف في النهاية إلى تحقيق الغرض المنشود، وهو تعديل النظام القيمي أو تغييره والاتجاهات السائدة من أجل تشكيل نظام جديد يُحفز التنمية والتقدم الإنساني. هذا من ناحية المشروع البحثي، أما بالنسبة للنموذج الواجب الاقتداء به فهو نموذج مجموعة القيم الأمريكية المرتبطة بالاقتصاد والديمقراطية بصفة خاصة، باعتبار أن النظام الأمريكي يشكل حالياً النموذج الأمثل عالمياً.

تعليق

أبدأ التعليق بما انتهت به الفقرة السابقة وأتساءل: لماذا يُنظر إلى الثقافة الأمريكية باعتبارها الأكثر تقدماً عالمياً وأنها النموذج الأمثل الواجب الاقتداء به بغية اللحاق بركب التقدم، في حين أن المجتمع الأمريكي يعاني من معدلات عالية جداً من الانتحار والجريمة والاغتصاب، كما تعاني الأقليات والجماعات الاثنية فيه – ولو بنسب متفاوتة – من أحوال اقتصادية سيئة وخدمات منخفضة واضطهاد وتفرقة عنصرية في فرص العمل والأجور والمعاملات؟

تأتي الإجابة في هذا الكتاب ومفادها أن التركيز يجب أن يكون على الجانبين الاقتصادي والتقاني بوصفهما معيارين رئيسين للتقدم. ذلك في الوقت الذي أيقن الفكر العالمي فيه أن التقدم محصلة أمور متعددة ومقاييس متنوعة تتعلق مثلاً بنظم الحكم، والتعليم، والبيئة، والخدمات الاجتماعية، وحقوق الإنسان، ومكانة المرأة. فليس الازدهار الاقتصادي أو التفوق التقاني وحدهما يصنعان التفوق الإنساني.

فالدولة المتقدمة هي التي تحرص على أن تُقدم لجميع مواطنيها الحرية والشراكة السياسية جنباً إلى جنب مع تكافؤ الفرص لمستوى معيشي لائق اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

إن عد أمريكا النموذج الأمثل للتقدم الإنساني في هذا الكتاب أمر يجانبه الصواب ويعكس تحيزاً سياسياً واضحاً، كما يشكل امتداداً وترسيخاً لأفكار سبق طرحها من قبل في إطار مقولات «نهاية التاريخ» و«صدام الحضارات». وعلى الرغم من أهمية تعرُّف القيم الثقافية للشعوب الإنسانية ودراسة تأثيراتها في عمليات التنمية والتقدم الإنساني – وهو أمر ليس بالجديد مطلقاً – فإن ظاهر هذا الكتاب وإن بدا أكاديمياً إلا أنه في باطنه أطروحة سياسية تهدف إلى عولمة النظام والقيم الأمريكية. فالمدخل إلى التقدم – وفق هذه الأطروحة – يقتضي من الدول الراغبة فيه (أي الدول النامية) أن تغير تماماً أو تعدل على الأقل كل أو بعض قيمها الثقافية واتجاهاتها الفكرية والتربوية ونظمها السياسية وفق النموذج الأمريكي.

ومن المهم بمكان أن نذكر – في هذا المقام – أن الأطروحات النظرية الغربية والكتابات الأكاديمية غالباً ما يكون لهما تأثيرهما القوي في أفكار الساسة ومتخذي القرارات على مستوى الدولة، سواء فيما يختص بالأمور الداخلية أو سياسات العلاقات الخارجية. ويجد المطلع على أحوال عالم اليوم والمتتبع لأحداثه المتعاقبة أن ذلك حادث فعلاً في الولايات المتحدة الأمريكية في تضخم «الأنا الأمريكي» تجاه العالم من حيث إنه القوة الأوحد عالمياً وفي بلورة سياسات الهيمنة والتدخل. إن خطورة مسألة تغيير قيم ثقافات البلاد النامية واتجاهاتها أو تعديلها – بما يخدم المصالح الأمريكية في واقع الأمر – تكمن في تجريد تلك الثقافات من جوهرها وتهميش خصوصياتها وتدمير هويتها في نهاية الأمر.

وبصدد مسألة تغيير القيم أو تعديلها، نطرح سؤال الأفريقي دانيال مانجيل نفسه – والذي سبقت الإشارة إليه – وهو أيّ القيم التي يطلب الغرب من البلاد النامية تغييرها، ولماذا؟ ونتفق أيضاً مع الأنثروبولوجي ريتشارد شويدار، وكان أحد الأصوات القليلة جداً المعارضة لفكرة «التفوق الأمريكي» ولدعوة تغيير قيم الشعوب من أجل التقدم لأن ذلك يعكس في واقع الأمر نظرة عنصرية، كما يوضح فهماً سطحياً للأشياء، إذ إن لكل ثقافة منطقها وخصوصياتها، وإذا هُمِشا ضاعت هي الأخرى.

وفي كلمة ختامية نجد أن فصول الكتاب قد قدمت معلومات وبيانات مفيدة عن أفريقيا وأمريكا اللاتينية بصفة خاصة من ناحية بعض الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية، ومع ذلك فالكتاب الذي يحمل عنوان «أهمية الثقافة» كان يجب أن يهتم على ضوء الدراسات الأكاديمية والخبرة العملية بالحديث والنقاش عن مفهوم الثقافة ومضامينها في عصر العولمة والمعلوماتية، كيف تؤثر في حياة الناس أو تُرشد اختياراتهم وتبلور توجهاتهم نحو قضايا الحياة اليومية. وإلى جانب ذلك، هناك أيضاً قضية التغيير الاجتماعي المخطط، وحدود التدخل ومداه، وهل لا بد من التغيير الجذري لقيمنا لكي نتقدم، أو أن التطوير المرحلي يمكن أن يحل بعض مشكلات التخلف؟

هناك كثير من الأسئلة الأخرى بطبيعة الحال، ولأهمية «موضوع الثقافة» في الوقت الحاضر وعلى المستوى العالمي فكرياً وسياسياً تزخر الصحف بالمقالات والتعليقات، كما تنظم المؤسسات الأكاديمية الندوات والمؤتمرات حول موضوعات تتصل بالثقافة عموماً وحوار الحضارات خصوصاً. ولعل من بين ما اطلعنا عليه أخيراً هو الإعداد لمؤتمر دولي سوف ينظمه مركز Pavis للدراسات والبحوث الثقافية بمدينة أوكسفورد البريطانية في الفترة من 18 إلى 22 سبتمبر عام 2002، وموضوعه «موضع الثقافة في الفكر الاجتماعي».



علم نفس

الاكتئاب: المرض والعلاج

تأليف: لطفي عبدالعزيز الشربيني
الناشر: منشاة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2001.
مراجعة: إيهاب عبدالرحيم محمد*

الاكتئاب مرض مثير للاهتمام، قالوا عنه إنه مرض يصيب المجتمعات الفقيرة التي تعاني من مشكلات اقتصادية واجتماعية معقدة تؤثر في حياة الفرد، ثم اتضح أن السويد صاحبة أعلى متوسط لدخل الفرد في العالم، يعاني كثير من أبنائها من الاكتئاب، وأنها تحتل المرتبة الأولى في عدد المنتحرين على مستوى العالم بسبب هذا المرض.

والكتاب الذي بين أيدينا يقع في 320 صفحة من القطع المتوسط، وقد قدّم له الدكتور حسين عبدالرزاق الجزائري المدير الإقليمي لشرق المتوسط بمنظمة الصحة العالمية.

والكتاب مقسم إلى أحد عشر فصلاً، وقد حاول فيه المؤلف عرض المعلومات المتعلقة بالاكتئاب بلغة سهلة مفهومة للجميع، برغم ما يحيط بموضوعه - وبالطب النفسي عموماً - من الغموض والتعقيد، كما حاول المؤلف نقل أحدث ما كتب عن الموضوع من أبحاث ودراسات ووجهات نظر عصرية حول موضوع الاكتئاب النفسي، والذي أصبح محل اهتمام متزايد من قبل أوساط وجهات متعددة في أرجاء العالم.

الفصل الأول - الاكتئاب بين الماضي والحاضر:

بدأ المؤلف كتابه بمحاولة وضع تعريف للاكتئاب، فذكر أنه لن يورد ما ذكر في هذا الخصوص في المراجع والكتب الطبية التي وضع فيها المتخصصون تعريفات مطولة تمت صياغتها في صورة عبارات ومصطلحات تحتاج بدورها لمن يقوم

* رئيس قسم التأليف والتعريب، مركز تعريب العلوم الصحية (جامعة الدول العربية)، الكويت.

بشرحها وتفسيرها، ثم بدأ المؤلف يورد معاني كلمة Depression، والتي تستخدم في اللغة الإنجليزية للتعبير عن الاكتئاب، وذكر أن لها معاني أخرى في المناسبات المختلفة؛ ففي علم الاقتصاد يدل المصطلح على الكساد والانكماش في المعاملات المالية، وفي علم الأرصاد الجوية يعني حدوث منخفض جوي، وفي علم الفيزيولوجيا (وظائف الأعضاء) يعبر عن تناقص في وظائف بعض الأجهزة الحيوية، أما في الطب النفسي - وهو موضوع الكتاب - فإن لمصطلح الاكتئاب أكثر من معنى؛ فقد يكون أحد التقلبات المعتادة للمزاج كاستجابة لموقف يصادفه المرء في حياته يدعو إلى الشعور بالحزن والأسى مثل فراق صديق أو خسارة مالية، وقد يكون الاكتئاب مصاحباً للإصابة بأي مرض آخر، وفي هذه الحالة يكون الاكتئاب ثانوياً نتيجة لمرض آخر تسبب في هذا الشعور، أما المفهوم الأهم للاكتئاب فهو وصفه كأحد الأمراض النفسية المعروفة ذات المظاهر النفسية والأعراض الجسدية المحددة.

وبعد ذلك يذكر الكتاب نبذة تاريخية عن الاكتئاب، فيذكر أن أول ما سجله التاريخ المكتوب أن (أمنحتب) الذي لقب فيما بعد باسم «أبي الطب» قد أسس في مدينة (منف) القديمة في مصر، معبداً تحول إلى مدرسة للطب ومصحة لعلاج الأمراض البدنية والنفسية، وتورد البرديات التي يرجع تاريخها إلى 1500 عام قبل الميلاد وصفاً لمرض الاكتئاب يشبه تماماً ما نراه الآن.

وذكرت كتب العهد القديم قصة (شاؤول) الذي أصابته الأرواح الشريرة بحالة اكتئاب عقلي دفعه إلى أن يطلب من خادمه أن يقتله، وعندما رفض الخادم الانصياع إلى أوامره، أقدم هو على الانتحار.

وفي كتابات الإغريق هناك بعض الإشارات عن طريق الأساطير والشعر والأدب إلى حالات تشبه الاكتئاب النفسي بمفهومه الحالي.

وفي نهاية الفصل يذكر المؤلف الوضع الحالي للاكتئاب، فذكر أنه من أكثر الأمراض النفسية انتشاراً، حيث تشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن عدد المصابين به في العالم يزيدون على 500 مليون إنسان، كما ذكر أن نسبة إصابة النساء بالاكتئاب أكثر من الرجال بنسبة 2 إلى 1 في بعض الإحصاءات أو 3 إلى 2 في دراسات أخرى.

الفصل الثاني - أسباب الاكتئاب:

ويسرد فيه المؤلف الأسباب المباشرة للاكتئاب، والتي قد تكون حدثاً يصاب بعده المرء بالاكتئاب، مثل وفاة أحد الوالدين، أو التعرض للحوادث أو العمليات الجراحية، وقد

يصحب تصدع الأسرة وانفصال الزوجين، ولا تكفي هذه الأحداث وحدها – من وجهة نظر الطب النفسي – لتفسير الاكتئاب، حيث إن هذه الخبرات الأليمة لا بد أن تتفاعل في داخل النفس البشرية ثم تحدث أثرها عن طريق تحريك عوامل كامنة، وانفعالات مكبوتة، والنتيجة في النهاية هي ظهور المرض. ومن بين الأسباب غير المباشرة – أو المحفزة – للاكتئاب ما يحدث في فترة الطفولة المبكرة من خبرات أليمة، حيث تولد هذه الصدمات قدراً من الحساسية النفسية الممهدة لظهور الاضطراب النفسي فيما بعد، وكذلك الإحباط الذي يصيب الإنسان عند إخفاقه في تحقيق آماله.

الفصل الثالث – الوراثة والاكتئاب:

وفيه يحاول المؤلف تفسير دور الوراثة في الإصابة بالاكتئاب، فذكر أن الدراسات تشير إلى أن نسبة الاكتئاب ترتفع في أقارب المرضى من الدرجة الأولى، حيث يزيد عدد المصابين بالاكتئاب في أسرة المريض بنسبة 3 أضعاف عن الأسر العادية، كما يوجد ارتباط بين الاكتئاب وبعض الاضطرابات النفسية الأخرى ذات العامل الوراثي، مثل الصرع والفصام والتخلف العقلي. وقد بينت الدراسات التي أجريت على التوائم أن الاستعداد الوراثي للإصابة بالاكتئاب يوجد لدى التوائم بغض النظر عن كونهم يعيشون معاً أو يعيش كل منهم بعيداً عن الآخر في ظروف أسرية وبيئية مختلفة، مما يؤكد وجود عامل وراثي قوي يؤدي إلى انتقال الاكتئاب بالوراثة عبر الأجيال.

الفصل الرابع – كيف يعمل العقل؟

يطرح المؤلف في هذا الفصل سؤالاً رئيساً هو: «هل تؤثر كيمياء المخ في الإصابة بالأمراض النفسية مثل الاكتئاب؟»، وللإجابة عن هذا السؤال يذكر المؤلف أن الأبحاث الحديثة اكتشفت أن مستويات بعض المواد الكيميائية في الدم والسائل النخاعي المحيط بالمخ وفي البول لها علاقة مباشرة بالاكتئاب، وهذه المواد هي نواتج تحلل الموصلات العصبية داخل المخ. ويتم حالياً إجراء بعض الفحوص التي تستخدم لتشخيص الاكتئاب، منها تحديد مستوى الهرمونات التي تفرزها الغدد الصماء، وخصوصاً مادة الكورتيزون التي تزيد في حالات الاكتئاب.

الفصل الخامس – المراة والاكتئاب:

يذكر المؤلف في وصفه لعلاقة المرأة بالاكتئاب أنها مثال للشيء ونقيضه؛ فهي أكثر عرضة للإصابة به سواء تزوجت أو لم تتزوج؛ أنجبت أطفالاً أو لم تنجب؛ خرجت للعمل أو بقيت في المنزل! ويعزو المؤلف ذلك إلى محاولة المرأة الحصول

على كل شيء طوال الوقت، ويرى أن المرأة إذا قومت إمكاناتها بموضوعية واعتدال، وتوصلت إلى تسوية أو «حل يرضي جميع الأطراف» توفق فيه بين مجالات حياتها المختلفة، فسيمكنها أن تعيش حياة نفسية مستقرة وتحتفظ بتوازنها وصحتها النفسية في مواجهة الاكتئاب.

الفصل السادس – علامات الاكتئاب:

وهو أطول فصول الكتاب، حيث يشغل نحو ربع الكتاب، ويبدأ بسرد المظاهر العامة للاكتئاب، وأهمها العزلة وقلة النشاط وعدم الإقبال على الحياة وبطء الحركة، كما يصف المظهر العام للشخص المكتئب وتأثير الاكتئاب في استمتاعه بالحياة، ثم يصف يوماً في حياة مريض الاكتئاب، ويشرح كيف يبدأ يومه وكيف يأكل وكيف ينام وكيف يعمل، ويذكر هنا أن فقدان الاهتمام بكل شيء والعزلة التي يفرضها مريض الاكتئاب على نفسه تقلل من أدائه لعمله وقدرته على القيام بالمسؤوليات المطلوبة منه.

الفصل السابع – الممارسة الجنسية والاكتئاب:

تعد الحياة الجنسية من الأنشطة الإنسانية الأساسية لما تتضمنه من وظيفة حيوية طبيعية، ولما لها من آثار نفسية نتيجة للشعور بالألفة والمودة المصاحب للنواحي الجنسية. ويذكر المؤلف أن من الشكاوى الرئيسة لمرضى الاكتئاب بصفة عامة فقدان الرغبة الجنسية واضطراب وظيفة الممارسة الجنسية، ويفسر الأطباء النفسيون اضطراب الوظائف الجنسية بأنه نتيجة لفقدان الاهتمام بكل شيء وللعزوف عن الاستمتاع بمباهج الحياة، وهي من الأعراض الرئيسة للاكتئاب، كما أن اضطراب وظائف الجهاز العصبي المستقل (الأوتونومي) نتيجة للحالة النفسية تنعكس على الوظائف الجنسية، مثل إفراز الهرمونات الجنسية، والانتصاب، والقذف والشعور باللذة الجنسية.

الفصل الثامن – الاكتئاب والأمراض الجسدية:

يمكن اختصار هذا الفصل في عبارة مشهورة للطبيب النفسي البريطاني الشهير مودزلي تعبر عن ارتباط مرض الاكتئاب بحالات وأعراض جسدية قد تؤدي إلى حالة مرضية حقيقية حين تتأثر الوظائف الجسدية نتيجة للإصابة بالاكتئاب، وتنص العبارة على أن: «الحزن الذي لا يجد متنفساً عن طريق الدموع يتجه إلى أعضاء الجسم الداخلية فيحطمها».

الفصل التاسع – هل فكرت في الانتحار؟

يعرّف المؤلف الانتحار بأنه قتل النفس بطريقة متعمدة، وتشير إحصاءات منظمة الصحة العالمية إلى أن عدد حالات الانتحار في العالم يبلغ 800 ألف حالة

سنوياً، ويعد الاكتئاب النفسي السبب الرئيس في معظم حالات الانتحار، فمن خلال متابعة مرضى الاكتئاب، يجد الأطباء النفسيون أن التفكير في التخلص من الحياة كحل لوضع حد للمعاناة من الاكتئاب، يعد من الأعراض الرئيسة المتكررة في حالات الاكتئاب، برغم أن هناك كثيراً من العوامل التي تتدخل في هذا التفكير؛ منها شدة حالة الاكتئاب، وطبيعة المشكلات التي يعاني منها المريض في حياته وارتباطه بأسرته، ومعتقداته الفكرية والدينية؛ والتي قد تسهم جميعاً في أن تسيطر على المريض فكرة الانتحار للتخلص من حياته.

الفصل العاشر – حقائق وأرقام:

يذكر المؤلف في هذا الفصل عدداً من الإحصاءات المتعلقة بالانتحار في جميع أنحاء العالم، مثل عدد حالات الانتحار سنوياً في العالم وفي بعض الدول التي ترتفع فيها معدلات الانتحار مثل الدول الإسكندنافية التي تصل فيها النسبة إلى 40 لكل 100 ألف من السكان، في حين تصل في مصر والدول العربية والإسلامية إلى 2–4 لكل 100 ألف من السكان، كما يذكر أن معدلات الانتحار تزيد في الرجال عن النساء بثلاثة أضعاف، ويذكر في ختام الفصل تفسير هذه الحالات من وجهة نظر الطب النفسي وربطها بالاكتئاب الذي هو موضوع الكتاب.

الفصل الحادي عشر – العلاج:

يتناول الفصل الأخير من الكتاب علاج الاكتئاب، ويذكر المؤلف أن العلاج يجب أن يتضمن الأساليب الفاعلة للوقاية، والخطوات اللازمة لحل المشكلة والخروج من أزمة الاكتئاب للأعداد الكبيرة من المرضى الذين يعانون بالفعل من هذا المرض. وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى توضيح دور المرضى في العلاج، فيؤكد على مسؤولية الفرد في المحافظة على حالة الاتزان والصحة النفسية في مواجهة الحياة من حوله. ويتطرق بعد ذلك إلى دور الأسرة والمجتمع في العلاج؛ حيث إن ظروف المريض ومدى مساندته من المحيطين من أفراد أسرته وأقاربه والرعاية التي يلقاها في المجتمع تؤدي دوراً أساسياً في مساندته للخروج من أزمته النفسية ونجاح العلاج. وبعد ذلك يتطرق الكتاب إلى العلاج الفعلي للاكتئاب، والذي يتضمن العلاج النفسي في صورة جلسات علاجية فردية أو جماعية، والعلاج البيئي الذي يتضمن إيجاد بيئة ملائمة يتعامل معها المريض بعيداً عن الضغوط والمواقف التي تسببت في إصابته بالمرض، ثم يتناول العلاج بالأدوية النفسية ويشرح كيفية عملها والمهارات اللازمة لاستخدامها.

علم نفس

بناء مقياس للذنب وعلاقته ببعض متغيرات الشخصية لدى عينة من طلاب جامعة الكويت

تأليف: بدر محمد الأنصاري
الناشر: إدارة الأبحاث بجامعة الكويت – تحت رقم: AP022 الكويت، أكتوبر 2001م.
مراجعة: نادية عبدالله الحمدان*

لقد خضعت الشخصية لكثير من الدراسات التي هدفت إلى معرفة مكوناتها ودينامياتها وارتقائها، وللقياس النفسي الدور الرائد في هذه الدراسات العلمية التي أثمرت بحوثاً علمية قيّمة في مجال علم النفس بشكل عام وفي مجال علم نفس الشخصية بشكل خاص. ومن جوانب الشخصية التي خضعت للقياس العلمي مفهوم الذنب. وقد ثار حول هذا المفهوم جدل كبير، وظهرت اتجاهات مختلفة في دراسته، فمنها ما يرى مفهوم الذنب بوصفه سمة في الشخصية ومنها ما يرى مفهوم الذنب على أنه حالة حسب الموقف المثير للذنب. ويرجع هذا الاختلاف إلى الصعوبات المنهجية في تحديد مفهوم الذنب ومكوناته.

فيقدم هذا الكتاب الإطار النظري النقدي لمفهوم الذنب وقياسه وما يتعلق به من مفاهيم أخرى، ويركز بصفة خاصة على مناهج الدراسات السابقة ونتائجها في هذا المجال البحثي المهم، ويقارن مقارنة دقيقة توضح نقاط التشابه والاختلاف بينها، بحيث يعطي للقارئ صورة واضحة لنتائج الدراسات العلمية وإسهاماتها المهمة في دراسة الذنب. كما يوضح هذا الكتاب الإطار النظري للمقارنة بين وجهات نظر العلماء في مفهوم الذنب وقياسه، ونتائج الدراسة الواقعية التي أجريت على عينة من أفراد المجتمع الكويتي لقياس الذنب. كما أن هذا الكتاب يوضح بطريقة منظمة مفهوم الذنب

* قسم علم النفس، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

وطرق قياسه، ويضع مقياساً للذنب ويبين مدى علاقته ببعض متغيرات الشخصية، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على عينة من طلاب جامعة الكويت من الجنسين.

وقد اشتمل هذا الكتاب على أربعة فصول نعرض مضمونها بإيجاز: يحتوي الفصل الأول على مقدمة نظرية عامة لهذه الدراسة التي يشير في تمهيدها إلى أن الذنب هو إحدى المشكلات النفسية التي تعوق الفرد عن أداء دوره الاجتماعي، وتؤخر توافقه وارتقاءه، كما يبحث مدى ارتباط الذنب بالاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب والقلق والخوف والوساوس القهرية والندم والإخفاق والقلق الاجتماعي والنكوص. ثم تطرق إلى مفهوم الذنب في علم النفس لمعرفة تاريخ البحوث النفسية التي تعرضت بالدراسة العلمية لمفهوم الذنب وعلاقته بمتغيرات الشخصية مثل الخزي والندم والحرج وغيرها. ولا يزال الذنب من المتغيرات التي يختلف الباحثون حول تعريفه وقياسه، ولذلك انقسم علماء النفس إلى قسمين:

1 – الاتجاه الأول: يرى أن يعرّف الذنب بأنه عبارة عن حالة انفعالية داخلية تتضمن مشاعر مؤلمة نابعة من ضمير الفرد نتيجة لارتكابه فعلاً أو حدثاً يأسف عليه عميق الأسف.

2 – الاتجاه الثاني: يركز على التمييز بين الذنب والخزي على أساس درجة ملاحظة الآخرين وتقويمهم للفعل الذي يرتكبه الفرد في الموقف، ومن ثم تظهر هذه الانفعالات نتيجة لنوع الخطأ أو الانتهاكات التي افتعلها الشخص.

بعد ذلك أوضح المؤلف في هذا الفصل الشعور بالذنب بوصفه سمة في الشخصية، وقد تكون هذه السمة وراثية أو مكتسبة، وقد أعدت الدراسات والمقاييس لدراسة الذنب من حيث هو سمة دائمة في الشخصية أو حالة نفسية يتعرض لها الفرد في موقف معين فقط وزمن محدد وتزول.

وقد وضع المؤلف تعريفاً إجرائياً للذنب في هذه الدراسة وهو: استجابة انفعالية يقوم بها الفرد لموقف اجتماعي من المواقف المثيرة للذنب التي تضمنتها أداة الدراسة، وهذه الاستجابة تقاس بمقياس متدرج ذي خمسة مستويات كما يلي: (ذنب كبير جداً – وذنب كبير – وذنب متوسط – وذنب صغير – ولا ذنب أبداً).

1 – وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرُّف ظاهرة الذنب التي قد تكون حالة انفعالية في موقف معين وتزول، أو سمة ملازمة للفرد. ولأن هذه الظاهرة لم تحظ باهتمام من الباحثين في الوطن العربي، لذلك هدفت هذه الدراسة إلى بناء مقياس للذنب في المجتمع العربي وبخاصة في المجتمع الكويتي.

ثم أوضحت هذه الدراسة أهمية توفير أداة قياسية (سيكومترية) لقياس الذنب لدى الشباب الكويتي الجامعي. ودراسة الذنب بشكل مستقل عن مصطلحات القلق الاجتماعي الأخرى. وتمكن هذه الدراسة من توسيع نطاق الدراسة على عينات عربية أخرى، وهذا يساعد على تخطيط البرامج العلاجية والوقائية بهدف رفع مستوى الصحة النفسية لدى الطالب الجامعي الكويتي. وقد قسمت الدراسات النظرية السابقة المتعلقة بهذه الدراسة إلى ثلاثة أقسام: قياس الذنب، وعلاقته بمتغيرات الشخصية، ثم الفروق بين الجنسين في الذنب.

وأما الفصل الثاني فشمل منهج هذه الدراسة، وكانت عينات الدراسة من الطلبة الكويتيين المقيدين بجامعة الكويت في الأعوام من 1996–1998. وقسمت هذه العينات إلى أربع عينات فرعية طبقت عليها الاختبارات بصورة مرحلية. وتراوحت أعمارهم بين 17 و 35 عاماً. وشمل التطبيق الأولي العينة الاستطلاعية، بهدف إعداد بنود مقياس الذنب في صورتها الأولية، ثم التطبيق على العينة الأساسية الأولى، بهدف إجراء تحليل البنود والتحليل العاملي والثبات، واستخلاص معايير لمقياس الذنب الموقفي. بعدها طبق على العينة الأساسية الثانية، بهدف حساب معاملات الثبات والصدق والتحقق من أهداف هذه الدراسة وتعرُّف طبيعة علاقة الذنب بمتغيرات الشخصية، والفروق بين الجنسين في الذنب. وأخيراً استخدمت العينة الأساسية الثالثة لحساب معاملات الارتباط المتبادلة بين مقياس الذنب الموقفي ومقياس الخزي.

وعرض هذا الفصل أدوات هذه الدراسة، وشملت عدة مقاييس نفسية مرتبطة بمقياس الذنب، وهي مقياس الذنب الموقفي، والحرج الموقفي، والخزي، والقلق التفاعلي، والخجل الاجتماعي، والخجل، والتجنب الاجتماعي، والضيق، واستخبار (أيزنك) للشخصية، ثم قائمة العوامل الخمسة الكبرى للشخصية. بعد ذلك حددت المعالم السيكومترية لأدوات هذه الدراسة، حيث تم حساب ثبات مقياس الذنب عن طريق معاملات ألفا من وضع كرونباخ، وكانت معظم المقاييس ذات ثبات مرتفع. وبرهنت هذه الدراسة على صدق المقياس، وكذلك الاتساق الداخلي للمقاييس المستخدمة.

وفيما يختص بإجراءات التطبيق فقد تمت بطريقة جماعية على أفراد العينة، وحدد المؤلف خطة التحليلات الإحصائية وكانت كما يلي: حساب المتوسطات، والانحرافات المعيارية، ثم حساب الدرجات المئينية لكل جنس على حدة، بعدها حساب الدرجات التائية، وأخيراً حساب معاملات الارتباط لحساب الصدق والثبات. أما التحليل العاملي فكان بطريقة المكونات الأساسية لهوتيلنج.

وخصص الفصل الثالث لعرض النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة لتحقيق أهدافها وهي:

1 – بناء مقياس للذنب الموقفي يناسب طلاب المرحلة الجامعية من الجنسين بالكويت، ويتمتع بخصائص سيكومترية جيدة من ناحية الثبات والصدق.

2 – فحص المكونات العاملية لبنود مقياس الذنب الموقفي، وذلك للكشف عن العوامل التي تنتظم البنود المكونة للذنب باختلاف الجنس.

3 – معرفة طبيعة العلاقة بين الذنب وبعض متغيرات الشخصية.

4 – دراسة الفروق بين الجنسين في الذنب، وقد أشارت إلى أن الإناث أكثر شعوراً بالذنب من الذكور.

5 – معدلات انتشار الذنب بين الجنسين.

6 – وضع معايير لمقياس الذنب الموقفي لطلاب الجامعة.

وأوضح الفصل الرابع خلاصة هذه الدراسة ثم مناقشة النتائج التي قدمت مفهوم الذنب وطرق قياسه على عينات من الشباب الجامعي الكويتي. وقد حققت هذه الدراسة أهم أهدافها، وهي بناء مقياس للذنب لدى الشباب الكويتي الجامعي من الجنسين وتحديد معالمه السيكومترية ومكوناته العاملية، وبيان علاقة الذنب بمتغيرات الشخصية.

تقويم الكتاب

كشفت الدراسة التي قام بها المؤلف في عام 1997، والتي طبقت على مجموعات مختلفة من أفراد المجتمع الكويتي، أن نسب انتشار الشعور بالذنب بين طلاب الجامعة، والموظفين، والمسنين، وربات البيوت، والمدرسين نسبة لا يستهان بها، وأن الشعور بالذنب أكثر شيوعاً بين الإناث منه لدى الذكور. ولهذا كانت أهمية هذه الدراسة في بناء مقياس الذنب على عينة طلبة جامعة الكويت بسبب أهمية هذا المقياس في التطبيق العملي سواء أكان ذلك لخدمة المجتمع الكويتي والخليجي أم المجتمع العربي بشكل عام.

ففي هذا الكتاب عرض نظري نقدي لمفهوم الذنب وقياسه ونتائج الدراسات السابقة، حيث كانت دقيقة جداً، مع عرض تفاصيل مسهبة قد يؤدي تداخل الأفكار فيها لدى بعض القراء إلى خلط الموضوعات. ولكن الكتاب بشكل عام يقدم دراسة جديدة من نوعها في المجتمع الكويتي والعربي، وهو مرجع مفيد نظرياً وعملياً في تقديم المفهوم وفي موضوع قياس الذنب، وفي هذين الجانبين يعد هذا الكتاب الأول من نوعه في المكتبة العربية.

سياسة

القدس: أصالة الهوية ومحاولة التخريب

تأليف: السيد علاء الجوادي
الناشر: معهد الدراسات العربية والإسلامية – لندن عام 2000.
مراجعة: أحمد البغدادي*

يحتوي هذا الكتاب على 297 صفحة من القطع المتوسط، وقد قسمه مؤلفه إلى مقدمة وثمانية فصول، وهو كتاب مدرسي – إعلامي حول القدس أو مدينة السلام، يستهله الكاتب بمقدمة هزيلة علمياً، ويلحق ذلك بموضوعات تتسم بالنقل الحرفي من المصادر التاريخية دون تمحيص وتدقيق أو تحليل علمي جاد. والكتاب بما هو عليه، كتاب معلوماتي يصلح للسياحة أكثر مما يصلح في مجال البحث العلمي، كما تشير بذلك سطور المقدمة حيث يقول:

«إن صفحات هذا الكتاب الذي أقدمه للقارئ الكريم ستُجلي له الحقيقة وستخبره بالخبر اليقين عن القدس وفلسطين. لقد كان الهدف من إعداد هذا الكتاب هو تقصي الحقيقة عبر أجيالها منذ أقدم الأزمنة حتى اليوم...»، ولكن للأسف إن مضمون هذا الكتاب يدل على عدم صدق الكاتب، حيث يقول في (ص60) تحت عنوان «من معالم الإبداع في المسجد الأقصى» ما نصه:

«لقد اعتبر مؤرخو فن العمارة الإسلامية المسجد الأقصى من روائع العمارة العالمية والإسلامية، وقد امتازت قبة الصخرة بمزايا معمارية وجمالية نابعة من طبيعة الفكرة الإسلامية.....»، وهذا دليل على جهل الكاتب، حيث إن المسجد الأقصى ليس هو مسجد الصخرة الذي يُنسب بناؤه إلى الخليفة الأموي عبدالملك بن مروان

* أستاذ بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

عام 72هـ/691م، بل إن المسجد الحالي الموجود في القدس يختلف اختلافاً كبيراً، لأنه بُني ورُمم عدة مرات بسبب ما أصابه من خراب بسبب الزلازل (عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، جزء 6، مادة: المسجد الاقصى).

هذا الخلط بين المسجد الأقصى الحقيقي ومسجد الصخرة الذي يطلق عليه خطأ المسجد الأقصى وهو ليس كذلك، ما كان يجب أن يفوت على الباحث لو أنه كان دقيقاً وباحثاً مدققاً.

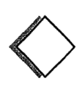
كذلك لم يصدق الكاتب حين ادّعى في المقدمة «لقد رجعنا إلى العشرات من المصادر التي اهتمت بالموضوع من كتب ومجلات وصحف وتقارير...»، والصحيح أن معظم مراجعه ومصادره تاريخية وغير معاصرة، كما لم يعتمد الكاتب على أي مرجع أجنبي أو حتى عبري، فضلاً عن اعتماده كثيراً على المجلات والصحف. ولم يهتم الكاتب بكتابة المراجع كتابة علمية، حيث لم يذكر مكان الطبع وتاريخه، أما الهوامش فكانت غاية في الضعف والهشاشة.

ومما أضعف الكتاب أيضاً كثرة الاقتباسات الطويلة بنقل حرفي، مثلاً استغرق نقل وصف الرحالة ناصر خسرو للقدس خمس صفحات نُقلت من دون أي تدقيق (ص ص 51–57)، وكذلك ما نقله عن ياقوت الحموي في معجم البلدان حول مدينة السلام، بل إن الكتاب في مجمله ليس سوى عملية قص ولصق من المراجع التاريخية التي تيسرت للكاتب. ولسنا نجد ذلك غريباً بالنسبة للكاتب لأن ميدان تخصصه العلمي في هندسة تخطيط المدن، وكان كل ما يريده – على ما يبدو – أن يكون له إسهام مكتوب حول مدينة السلام.

ومما يؤخذ على الكاتب وهو يكتب في قضية مهمة لكل المسلمين وغير المسلمين مثل القدس، تحيزه لمذهبه الطائفي (الشيعي)، وذلك حين خصص الفصل الثامن «القدس الشريف والمرجعيات الإسلامية» مركزاً فقط على مواقف السادة الشيعة وفتاواهم، ومع كل الاحترام لهذه الفتاوى كان يجدر بالكاتب أن يكون حذراً في هذا المجال نظراً لحساسيته.

كما قلنا فإن هذا الكتاب ليس سوى عملية تجميع للمعلومات من مصادرها المشتتة في كتاب واحد، ولو تم حذف المقتبسات الطويلة والنقل الحرفي لما تبقى من الكتاب شيء، بل إن جهد الكاتب بوصفه باحثاً لا يكاد يُذكر، ومن ثم فالكتاب يصلح للمعلومات العامة، وهو ما تجده في الكتب السياحية للأسف الشديد.

إن قضية القدس في حاجة إلى تعميق البعد التاريخي الذي يدحض الحق التاريخي للصهاينة في أرض فلسطين كلها وليس فقط في القدس من أمثال كتابات المفكر الفرنسي روجيه جارودي، الذي نقض في كتابه الأخير زيف الأساطير الصهيونية، وتعرّض بسبب هذا الكتاب للمحاكمة في فرنسا. لكن الكتابة عن القدس بأسلوب «سياحي».



Geography

Tourism in the Arab World and its Role in Enhancing Economic Integration

Mohammed M. Al-Kahtani*

Tourism and travel sector has quickly grown to be one of the major economic and industrial sectors of the economies of most countries of the world. The recent growing significance of tourism as an economic activity in the Arab World is reflected in the increased recognition it has been given at local, national, and regional levels, and the rapid development of the rich and long neglected tourism resources. As a result, the share of the Arab World of international tourism is increasing steadily, enabling tourism to gain high priority in the economic, and development plans of the Arab countries. This study aims to emphasize the importance of integrating the varied environmental and tourism resources of the Arab states in a practical and pragmatic way that considers. Thus, tourism can play a major and most effective role in achieving Arab economic integration and solidarity and enhancing the feeling of belonging to the Arab nation among Arab tourists. Recent international changes have confirmed that the mutual economic interests are the ones that can enable the unity of the Arab World in a realistic way from the dreams and ambitions of politics.

Key words: Tourism, Tourism resources, In between tourism, Tourism development, Arab economic integration.

* Dept. of Geography, Faculty of Arabic Language, Social and Administrative Sciences, King Khalid University, Saudi Arabia.

Economics

What is Left of Karl Marx in Modern Economic Thought?

Zakariya Fawaz*

In spite of the failure of implimenting Marxism-Leninism in the Socialist bloc, the effect of Marx theory is still found in the economic thought, in particular, and social sciences in general. So, any researcher in economical and social studies has to stand with Marx, not for his ideological thinking, but for not bypassing his objectivity. In this study we attempt to study what is left of Marx in economic thought in general and in political economy in particular. It will also focus on many concepts related to marxism theory which are reflected in the captialist countries, especially the social, ethical and environmental issues. In addition to a lot of theories and a new mechanism in the economical sciences, Marx's influence on the western academic thought are accredited to him: He had defined labor as good, that has its own characteristic, the law of accumulation, capitaliztion processes, accumulation of capital and the unstablity in the evolution of capitalist society. In this study we also focused on the Marxism limitations, such as the value theory, distribution, the difference between the ownership and the control of decision in capitalist units. In spite of that we still consider Marx like Adam Smith, the master mind for economical sciences as Freud to psychology.

Key words: Marx, Marxism, Economical Marxist, Collapse of Marxism, Revolution, Exploitation, Value theory, Social progress, Environmental concern.

* Lecturer, Dept. of Public Administration., Faculty of Administrative Sciences, Lebanon University.

Economics

The Western Banks: Interference Policy and Possible Cooperation

Abdel-Muo'ti R. Arsheed*

This study investigates the issue of interference policy carried out by the western countries since the floating of the exchange rate in 1973, in terms of characteristics and growth. However, each country used to practice its interference policy in its own way, which supports its currency when it becomes weak. This process was done without coordination with the other European countries. This study also discusses the preferences of the said countries in adopting an interference's instrument to deal with the unbalanced exchange rate. It also highlights the areas at which such policy could interfere, where interest rate and the reserve of foreign currency would have the main focus. It illustrates the procedures followed by the mentioned countries to lower the resulted risk factor from the unbalanced exchange rate. This study ends up by clarifying the fact that the interference policy can be active and fruitful if it is left to the market forces. The advantages of setting out such a policy would achieve more control and a real implementation of the floating system.

Key words: Stabilization policies, Reserve formation policies, Floating system, Interest rate parameters, Exchange market preference policies, Price and output stabilization policies.

* Assistant Professor, Al-Hashemiah University, Jordan.

Psychology

Argumentation Components: A content Analysis Study

Abdel Moneim Shehata [*]
& Tareif S. Farag [**]

Argumentation has been a major area for contemporary societies, especially in political, social, educational and mass media activities. Yet, Arab social psychologists have not been paying any attention to study argumentation. The goal of this study is to identify the components which underpin the argumentative behavior, as a primary step for the preperation of a scale to assess the ability of argumentation. This measurment will enable to objectively determine the dimensions of argumentation and its skills. To realize this goal, we apply content analysis of 66 articles written at different historical periods (Greek, Islamic, Contemporary European and contemporary Arabic). The data revealed fifty four components underlying argmentation. Then, these components were forwarded to 18 university staff members to determine their importance. This step reveals that 13 components are highly important, and related to the abilities of creativity and assertiveness.

Key words: Argumentation, Proofing, Reasoning, Rational appeal, Content analysis.

* Dept. of Psychology, Faculty of Arts, Monofia University, Egypt.
** Dept. of Psychology, Faculty of Arts, Bany-Soueif, Cairo University, Egypt.

Sociology

Arab Woman and Labor: A Study on Three Arab Societies

Nahed Ramzy*

The aim of this study is to investigate the obstacles facing the participation of the Arab women in the labor force. The main findings of this study are based on a wide project reported by the present author and carried out under the umbrella of The Arab Women Center for Training and Research in Tunisia with the cooparation of the UNDP, ILO, and ALO. A representative sample of 1547 working women was recruited from three Arab states (United Arab Emirates, Lebanon, and Sudan). A standardized questionnaire has been used to collect the data. The findings showed great similarities among women in the three countries. The vast majority participate with their working income to improve their families' living standards. The study also sheds light on the main obstacles which cause the low women's working rates in the labor force. The obstacles include illiteracy, lack of awareness of their role in developing their countries, the overload of the multifold role of women inside and outside the house, and the absence of the high technological training among women. As a result of the study an Arab strategy has been suggested; for the empowerment of women in order to maximize their role in the labor force.

Key words: Working woman, Woman's work, Human development, Gender gap, Woman illiteracy, Empowerment of woman, Woman as work obstacles, Woman development, Woman labor force, Family decision making.

* Professor, The National Center for Social and Ciminological Research, Egypt.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 - إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 - لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 - لا يزيد عدد جداول البحث عن خمسة جداول.

4 - تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 - تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 – تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 – توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 – يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 – يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10– يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony *et al.*, 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research.* New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣

Council

المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكّمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير

أ. د. قاسم علي الصرّاف

تنشر

البحوث التربوية المحكّمة

مراجعات الكتب التربوية الحديثة

محاضر الحوار التربوي

التقارير عن المؤتمرات التربوية

وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولاراً للأفراد، وستون دولاراً للمؤسسات.

توجّه جميع المراسلات إلى:

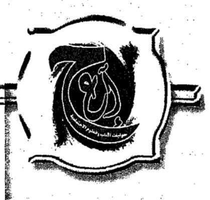
رئيس تحرير المجلة التربوية – مجلس النشر العلمي ص.ب: ١٣٤١١ كيفان – الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ – ٤٤٠٩) – مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ – فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.

حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

ANNALS OF THE ARTS AND SOCIAL SCIENCES



صدر عن حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية

الحولية الثالثة والعشرون

لشهر سبتمبر وتتضمن :

١- الرسالة رقم (١٨٩) بعنوان :

« بعض الأبعاد الاقتصادية لسلطنة المماليك »

للأستاذة الدكتورة / حياة ناصر الحجي

وهي دراسة تتناول وحدة المسلمين في وجه العدوان الصليبي ، والعلاقات الاجتماعية الوثيقة بين الحاكم والمحكوم إبان العهد المملوكي ، والعلاقات بين سلطنة المماليك والممالك الأوروبية.

٢- الرسالة رقم (١٩٠) بعنوان :

« ظاهرة الحروب والنزاعات المسلحة "رؤية جغرافية" »

للدكتور / غانم سلطان أمان

وهي بحث يقدم تعريفاً لظاهرة الحروب ، وتصنيفها ، والعوامل الجغرافية المؤدية لها ، والمؤثرة في سيرها ونتائجها ، وتوزعها الجغرافي عام ١٩٩٨، والدول التي عانت ويلاتها.

٣- الرسالة رقم (١٩١) بعنوان :

« شواهد قبور من تربة البايات بتونس العاصمة »

للدكتور / حسن محمد نور عبد النور

وهي دراسة علمية مدعمة بالأشكال واللوحات التوضيحية ، تلقي الضوء على أهم المميزات الخاصة بشواهد قبور البايات بتونس من حيث الشكل والمضمون.

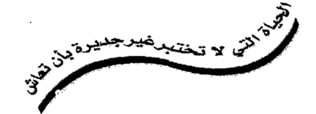
رئيسة هيئة التحرير

د. نسيمة راشد الغيث

جميع المراسلات توجه إلى رئيسة التحرير ص.ب: ١٧٣٧٠ الخالدية - الرمز البريدي 72454 الكويت - هاتف وفاكس : ٤٨١٠٣١٩

All correspondence The Editor P.O.Box 17370 Khaldiah - Code No. 72454 Kuwait - Tel& Fax: 4810319

http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/aass E-mail: aotfoa@kuc01.kuniv.edu.kw







علمية ـ أكاديمية ـ فصلية ـ محكمة
بحوث باللغة العربية والانجليزية
ندوات ـ مناقشات ـ عروض كتب ـ تقارير








المجلة العربية للعلوم الإنسانية

تصدر عن مجلس النشر العلمي ـ جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. عبد المالك خلف التميمي

ص.ب. : 26585 الصفاة ـ رمز بريدي 13126 الكويت
تلفون : 4817689 ـ 4815453 (965+) ـ فاكس : 4812514 (965+)
العنوان الإلكتروني: HTTP: //kucø1.kuniv.edu.kw/~ajh
البريد الإلكتروني: E-mail: ajh@kucø1.kuniv.edu.kw

المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

- صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣
- First Issue, November 1993

- علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية
- A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences

- تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر)
- Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)

- تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري ونشره واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها
- The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts

- مسجلة في قواعد البيانات العالمية
- Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات الدول العربية : 4 دنانير للأفراد – 15 ديناراً للمؤسسات

الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد – 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي:

المجلة العربية للعلوم الإدارية – جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 – دولة الكويت

هاتف : Tel:(965) 4817028 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 فاكس: 4817028 (965) :Fax

e-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw



نصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت
تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٣٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http:,,pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org,general/eng,infoserv/db,dare.html



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

مجلة فصلية محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٥

رئيس التحرير

أ. د. سالم الطحيح

ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات العلمية المتعلقة بشؤون منطقة الخليج والجزيرة العربية في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية . . إلخ (باللغتين العربية والإنجليزية) .

الأبواب الثابتة

- البحوث (باللغتين العربية والإنجليزية).
- عرض الكتب ومراجعاتها.
- التقارير: مؤتمرات - ندوات.
- البيبلوجرافيا العربية والإنجليزية.
- ملخصات الرسائل الجامعية (الماجستير - الدكتوراه).
- ملخصات باللغة الإنجليزية للبحوث المنشورة باللغة العربية وبالعكس.

الاشتراكات

دولة الكويت: ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول العربية: ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات.

الدول الأجنبية: ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات.

المراسلات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير:

ص.ب: 17073 - الخالدية الكويت - الرمز البريدي 72451

تليفون: 4833215 - 4833705 - فاكس: 4833705

E-MAIL:JOTGAAPS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

Http://Pubcouncil.Kuniv.Edu.Kw/JGAPS



جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

لجنة التأليف والتعريب والنشر

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .
- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د. محمد عبد المحسن المقاطع
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة
جامعة الكويت مجلس النشر العلمي
ص.ب : ٥٤٨٦ الصفاة - الرمز البريدي : 13055 الشويخ
بدالة : ٤٨٤٦٨٤٣ / ٤٨٤١٥٣٨ داخلي : ٨١٥٩ / ٤٥٦٦ / ٤٥٧١ / ٨١٠١ مباشر / فاكس : ٤٨٤٣١٨٥

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Editor

Ahmed Abdel-Khalek

Editorial Board

Abdul Rasoul al-Mousa

Ali al-Tarrah Ghanim al-Najjar

Naief Al - Mutairi

Managing Editor

Latifa al-Fahed

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Political and Human Geography, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

2002 Kuwait University, Council of Academic Publication ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026

E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss





JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 30 No.3 2002

Articles

The Academic Publication Council

Kuwait University

Established in 1986

Faculty of Arts & Education Bulletin (1972-1979), Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship of Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Faculty of Arts 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Medical Principles and Practices 1988, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.